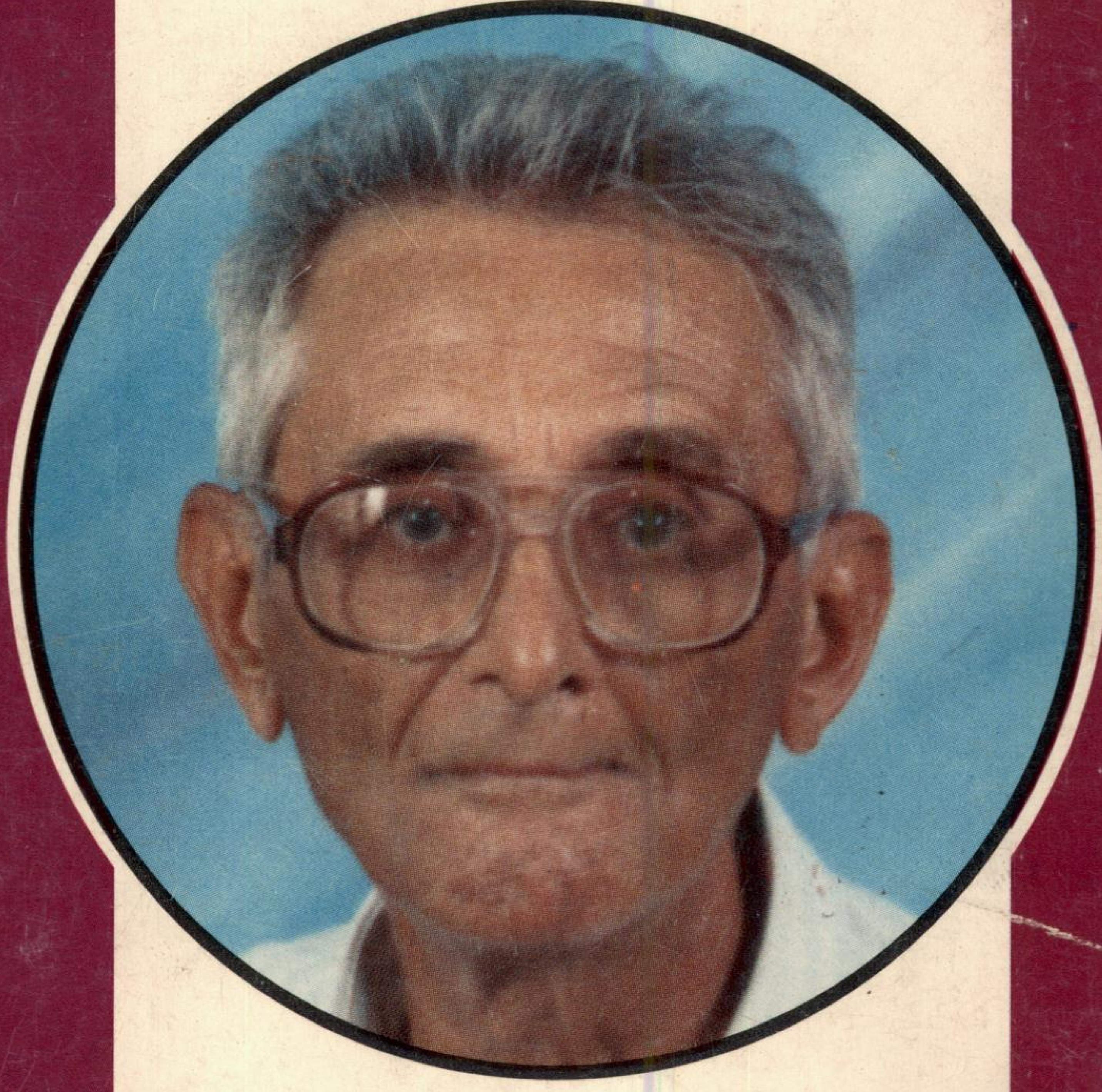
محمد يوسف الجندى



مسيرة حياتى

الجزء الثانى

دار الثقافة الجديدة

بهاء الدين وكان رئيسا لدار الهلال، وطلبت نشرها في مطبوعات دار الهلال. اشترى الترجمة ودفع لي مبلغا أودعته بالكامل في الدار الجديدة. ولكن الترجمة لم تظهر حتى الآن.

فكرنا في الاتصال بمكاتب الصحافة التابعة لسفارات البلدان الاشتراكية، وفي مقدمتها مكتب الصحافة السوفيتي. قمنا باتصالات بمراسل تانيوج اليوغوسلافية واقترحت على مدير مركز الصحافة السوفيتي وكان اسمه ياكوفليف، القيام بترجمة أساسيات الماركسية اللينينية، فقال أن هذا ليس من تخصصه ولكنه أرشدني للاتصال بمؤسسة مجدونارودنايا كنيجا التي تهتم بهذه المسائل. وقال أنه يمكنه التعاون معنا في توزيع كتب مؤسسة نوفستي وترجمة كتبها. وكانت في الغالب ذات طابع دعائي وإن كانت بينها بعض الكتب الجيدة.

فكرت مع فؤاد عبد الحليم في تأسيس شركة وفكرنا في زميلنا عبد الحميد السحرتي لأنه ميسور. عرضنا عليه الفكرة فتحمس وأبدى استعداده للمساهمة بنفس القدر الذي ساهمت به، أي مائة جنيه، وبذلك تكون مساهمتنا متساوية. ولم يرحب باشتراك فؤاد عبد الحليم معنا لأنه لم يكن يملك مالا يساهم به.

عدلنا السجل التجاري من منشأة فردية إلى شركة تضامن وكتبنا عقدا بيننا وإن لم نسجله كما يقضي القانون. كان ذلك في ٦٤/١١/١ وينتهي العقد في ٦٥/١٠/٣١ والعقد قابل للتجديد برأس مال ٢٠٠ جنيه.

وفي بداية مايو عام ١٩٦٤ استأجرنا المكان الذي مازلنا نعمل به حتى الآن وعنوانه ٣٢ شارع صبري أبو علم. وكان المستأجر الأصلي هو الدكتور/ السيد صبري أستاذ القانون الدستوري، وكان قد توفى، فاستأجرناه من شركائه محمود غانم وإسماعيل جودت واشترينا بالجدك موجودات المكتب بمبلغ ١٠٠٠ جنيه.

ولم يمكنني تدبير هذا المبلغ أو نصفه في ذلك الوقت. فتولى السحرتي الأمر، وقال لي أنه سيقترض هذا المبلغ من أحد أقاربه بفائدة ١٠٪ شهريا. ولحسن الحظ

ـ غيمة في بنطلون ـ مايا كوفسكي. ترجمة رفعت سلام.

ومن الكتب العلمية ترجمنا:

فسيولوجيا التمثيل الغذائي.

وعندما تفاقمت أزمة النظم الاشتراكية أصدرنا لفيدل كاسترو ـ الاشتراكية أو الموت.

وبذلك فإننا حرصنا في اختياراتنا نشر الفكر الاشتراكي العلمى الذي ننتمي إليه، لم تكن الاعتبارات التجارية هي الاعتبارات الغالبة كما كانت تفعل دار التحرير ورغم أن هذه الإصدارات والاتفاقيات التي عقدناها مع المؤسسات الثقافية السوفيتية ساعدتنا على الوقوف والصمود والاستمرار على مدى وجود هذه المؤسسات ووجود الاتحاد السوفيتي. وكنا نستورد الكتب الأدبية والسياسية والعلمية السوفيتية وذلك إلى جانب دار الشرق التي كان يديرها ممدوح أباظة والذي سبقنا إلى التعامل في هذا المجال والذي كانت تحكمه الاعتبارات التجارية وحدها وقد ساعد ذلك على التعريف بالثقافة السوفيتية في مختلف المجالات.

وكان لنا تعامل أقل مع الدول الاشتراكية الأخرى مثل ألمانيا الديمقراطية التي أصدرنا معها عريان بين ذئاب لبرونو أبيتز ترجمة فخري لبيب.

واستوردنا من المجر الكتب العلمية وشرائط الموسيقى الكلاسيكية التي كانت لها سوق جيدة هنا في مصر.

وكانت دار الثقافة الجديدة في هذه الفترة هي دار النشر التقدمية الوحيدة التي أخذت على عاتقها هذه المهمة، ولهذا كان عدد من أبرز المثقفين يلجأون إلينا ويتعاونون معنا مثل نعمان عاشور الذين أصدرنا له «في حب مصر» ونجيب سرور الذي أصدرنا له «منين أجيب ناس» و«هكذا قال جحا» و«ملك الشحاتين» وأحمد فؤاد نجم الذي أصدرنا له «عيون الكلام» ـ وجمال الغيطاني الذي أصدرنا له «وقائع حارة الزعفراني» وفؤا حداد «الشاطر حسن» و«الحمل الفلسطيني» و«الشرط نور» وصنع الله إبراهيم «تلك الرائحة» و«نجمة أغسطس» وعبد الله الطوخي

«فجـر الزمن القادم» وفتحية العسال «بلا أقنعة» ويوسف القعيد «حكايات الزمن الجريح» ود. شريف حتاته «العين ذات الجفن المعدني» وغيرها من الأعمال. ود. نوال السعداوي «قضية المرأة المصرية السياسية والجنسية». ومحمد البساطي «التاجر والنقاش» وإبراهيم عبد المجيد «في الصيف السابع والستين» وإبراهيم عبد الحليم «ابن الإنسان» ومجيد طوبيا «كشك الموسيقى» وغيرهم من كبار الكتاب والمفكرين مثل د. عصمت سيف الدولة ومحمود أمين العالم وفاروق عبد القادر ود. عبد الباسط عبد المعطي وغيرهم وأصدرنا ثلاث طبعات من المعجم الفلسفي للدكتور مراد وهبة. وهو أول معجم فلسفي يصدر في مصر والبلاد العربية.

وهذا العمل الكبير استمر لأكثر من ثلاثين عاما وقد ساعدني في العمل عدد من أفضل الزملاء مثل إبراهيم عبد الحليم وصنع الله إبراهيم وعبده جبير وسمير عبد الباقي وذلك في فترات مختلفة. وكذلك عدد آخر من الزملاء الذين ساندوني بمختلف الوسائل.

والدار التي مازالت تعمل حتى الآن هي من الأعمال التي أفخر بها وأصبح لها الآن وجود راسخ في المجتمع المصري وأصبحت تلقى الاحترام في مختلف البلاد العربية. وقد كرست لهذه الدار الجزء الأكبر من جهدي وعملي وإمكانياتي المادية. ولم تكن في أي وقت من الأوقات عملا تجاريا أتكسب منه بل اعتبرتها عملا ثقافيا تقدميا هاما يجب الحفاظ عليه واستمراره ومحاولة تطويره رغم كل الصعوبات، ورغم الحرب المستمرة وهو ما سأتعرض له فيما بعد.

وفي هذه الفترة اقتضى عملي أن أقوم بعدة سفريات إلى سوريا ولبنان والجزائر وفرنسا والاتحاد السوفيتي والمجر ووقعت اتفاقية مع دار الفارابي في بيروت عندما كان يرأسها فؤاد زحيل واشترى منا بعض كتب الدار واتصلت أيضا بدار الطليعة ودار ابن رشد وغيرها، وكنت عندما أسافر إلى موسكو أشتري تذكرة مخفضة باعتباري صحفيا وكانت الخطوط السورية هي الوحيدة التى تقدم للصحفيين خصما ٥٠٪ في ذلك الوقت. وبهذه الطريقة كنت أزور سوريا ثم أذهب إلى بيروت بالسيارة وأعود ثانية إلى دمشق ومنها أستقل الطائرة إلى موسكو.

---

* انظر للتفصيل ١٨، ١٩ يناير. تأليف حسين عبد الرازق (دار شهدي «توزيع: دار الثقافة الجديدة»).

(١٠)

تأسيس حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي

مر إلغاء الاتحاد الاشتراكي وتأسيس الأحزاب بعدة مراحل، إذ تكونت في البداية ثلاثة منابر داخل الاتحاد الاشتراكي: منبر اليسار (التجمع) واليمين (الأحرار) الوسط (حزب مصر) أو حزب الحكومة.

وكانت المنابر كلها تعمل داخل الاتحاد الاشتراكي وفي مقره على كورنيش النيل. وقد تحولت هذه المنابر إلى أحزاب وصدر قانون الأحزاب الذي ينص على ضرورة موافقة لجنة الأحزاب على تأسيسها فضلا عن أن قانون الأحزاب يمنع قيام الأحزاب على أساس ديني أو طبقي. وفسر ذلك على أنه يمنع تحول الإخوان المسلمين إلى حزب أو تأسيس حزب شيوعي. وأنشئت بعد ذلك أحزاب أخرى أهمها حزب العمل الذي ساعد السادات في تأسيسه ثم حزب الوفد الجديد.

وعندما تكون التجمع دخله عدد من الشيوعيين وعدد كبير من الناصريين على رأسهم كمال رفعت وعدد من العناصر القومية واليسارية الأخرى وبعض عناصر من التيار الديني المستنير. وعندما تحول التجمع إلى حزب قيل أنه حزب شكلا وجبهة مضمونا. ولكن هذا المفهوم تغير تدريجيا وأصبح الاتجاه هو إلى تأكيد أنه حزب شكلا ومضمونا.

رأيت في تأسيس التجمع حدثا كبيرا وأنه يمكن أن يلعب دورا هاما لسببين أساسيين:

(١) أنه لأول مرة في مصر يتكون حزب شرعي لليسار يمكن للشيوعيين فيه أن يعملوا بشكل شرعي وعلني. وهذا مكسب كبير. فمنذ حل الحزب الشيوعي المصري عام ١٩٢٤ حتى تأسس التجمع عام ١٩٦٧ لم يتمتع فيه الشيوعيون

بهذه الإمكانية. ففي استطاعتهم الآن بشكل علني وفي النور أن يدافعوا عن أفكارهم.

(٢) رغم أن عددا كبيرا من الشيوعيين والناصريين بقوا خارج التجمع إلا أنه لأول مرة يتخطى فيها اليسار بما فيه الشيوعيون الانقسامية التي عانى منها دائما منذ تأسيس الحركة الشيوعية في الأربعينيات، إذ استطاع أن يضم إليه مختلف الفصائل الماركسية، وأن يتغلب على هذا المرض العضال وأن يمثل دعوة للمزيد من التجمع والوحدة تحت راية واحدة. وحتى الشيوعيين والناصريين وباقي قوى اليسار التي بقيت خارجه كانت تجد فيه ملجأ وملاذا عند الضرورة، ويتبين ذلك في فترات الاعتقالات.

وهذا هو السبب الذي جعلني أقرر منذ تأسيس التجمع الانضمام إليه. وحضرت المؤتمر التأسيسي الذي ضم عددا من رموز اليسار الذين ابتعدوا عنه فيما بعد مثل عبد الرحمن الشرقاوي وأحمد حمروش وغيرهما.

وكانت فكرتي عن التجمع منذ البداية أنه ليس حزبا وإنما تجمع كما يعبر عنه اسمه وأنه لا يضم اتجاها أو تيارا واحدا وإنما يضم مختلف الاتجاهات الوطنية التقدمية التي يرمز إليها باسم اليسار. وأنا أفهم أن اليسار لا يضم فصيلا واحدا بل يشمل كل القوى الوطنية والاجتماعية التي ناضلت وتناضل ضد الاستعمار ومن أجل مصالح الغالبية الساحقة من الشعب من العمال والفلاحين والمثقفين والحرفيين والموظفين وغيرهم ولا تمثل الفئة الضئيلة التي ارتبطت مصالحها برأس المال الأجنبي والتي تغتني على حساب الشعب وإضرارا بمصالحه. ولذلك عليه أن يعمل لضم كل العناصر والتنظيمات والهيئات التي تعبر عن مصالح هذه القوى وتدافع عن مصالحها. والتجمع هو مرحلة من مراحل تطور اليسار الذي يعتبر تيارا وطنيا عريقا في المجتمع المصري له تاريخه الطويل وتأثيره وإنجازاته الكبيرة في الحركة الوطنية المصرية، والذي تجاوز تأثيره مصر وامتد إلى خارجها. ولليسار تأثيره الكبير في الحركة النقابية المصرية والعربية وفي الحركة الثقافية وفي نضال المهنيين وله بصمات بارزة في نضال الفلاحين ضد استغلال كبار ملاك الأرض. وكان لليسار الفضل في توجهات الحركة الوطنية المعادية للاستعمار وربطها بالتوجهات الاجتماعية التقدمية.

وكان المطلوب من التجمع أن يواصل هذا التاريخ ويساعد في انطلاق اليسار وتطوره وفي اتساع صفوفه وتأثيره في المجتمع.

ولهذا فعندما أعلن عن تأسيس التجمع اجتذب كثيرا من القوى والعناصر من مختلف فئات المجتمع مما يعبر عن السمعة الطيبة لليسار ودوره وتاريخه وتضحياته من أجل مصالح الوطن والشعب. وأذكر في ذلك الوقت أن أخي الأصغر صلاح كتب استمارة عضوية في التجمع رغم أنه لم تكن له أي علاقة سابقة باليسار ولكن لم يهتم به ولم يتصل به أحد. وأعتقد أن ذلك حدث مع كثيرين غيره.

وكان للتجمع وجود كبير بين الأدباء والفنانين. ومن الشخصيات التي انضمت إلى التجمع في بداية تكوينه كمال الطويل وجميل راتب وصلاح أبو سيف ومحسنة توفيق وعبلة كامل وعبد العزيز مخيون وغيرهم. ولوحظ أن التوجه الغالب بين الفنانين هو التوجه اليساري، ولم يكن ذلك شيئا جديدا. وإذا أردنا أن نسرد عدد الفنانين الذين ارتبطوا باليسار بشكل أو بآخر، فسنجد أنهم عدد كبير جدا. وقد كانت حركة السلام في الخمسينيات تضم عددا كبيرا من الأدباء والكتاب والفنانين وكانوا يرتبطون باليسار من منطلق وطني وإنساني. وقد ظهر تأثير اليسار في الصحافة والفن التشكيلي والأدب والأغنية والإخراج السينمائي والتمثيل ونجد أسماء مثل صلاح چاهين وحسن فؤاد وفؤاد حداد وعبد الغني أبو العينين وعبد الرحمن الشرقاوي وعبد الرحمن الخميسي وهبة عنايت وبهجت وزهدي وعبد المنعم القصاص وجمال الغيطاني وصلاح أبو سيف ويوسف شاهين وعلي الشريف ومحسنة توفيق وسعاد حسني وغيرهم كثيرون ممن ارتبطوا باليسار بشكل أو بآخر أو تعاطفوا معه.

بعد أحداث ١٨ و١٩ يناير والاعتقالات التي شملت الكثيرين من أعضاء التجمع وقادته وملاحقتهم والهجوم الإعلامي المنظم ضده والتي قادها السادات بنفسه ومصادرة جريدة الأهالي عدة مرات تقلصت عضوية التجمع وانسحب منه الكثيرون الذين انضموا إليه في البداية ولم يتوقعوا هذه الحملة وتقلصت عضويته وبقيت فيه العناصر الأكثر صلابة المستعدة لتحمل هذه الملاحقات وكانت أساسا من الشيوعيين.

***

(١١)

حركة الطلبة في السبعينيات

بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ وتغيير قيادة الجيش وتولي الفريق محمد فوزي القيادة وضعت خطة لإعادة بناء الجيش بعد عزل وانتحار المشير عامر وإبعاد أنصاره والمسئولين عن الهزيمة، وضعت خطة إعادة البناء في اتجاه ما سمى وقتها بإزالة آثار العدوان. واسترداد الأرض المحتلة وبدأ واستمر بعد ذلك ما عرف باسم «حرب الاستنزاف» التي منى فيها الإسرائيليون بخسائر كبيرة فأغرقت المدمرة «إيلات» ونصبت الصواريخ ضد الطائرات الإسرائيلية المغيرة والتي أسقط منها العديد من الطائرات، وكان هذا كله تعبيرا عن رفض قيادة جمال عبد الناصر للهزيمة وإصراره على تحرير الأرض وكان هذا الرفض يستجيب للرفض الشعبي للهزيمة والذي تمثل فى المظاهرات الهائلة التي قامت في يومي ٩ و١٠ يونيو والتي رفضت تنحي عبد الناصر عن الرئاسة وإصرارها على استمراره في القيادة لتحرير الأرض.

توفى جمال عبد الناصر في ٢٨ سبتمبر عام ١٩٧٠ . وتولى السادات بعده وأعلن أنه سيسير على الطريق الذي اختطه سلفه جمال. وانحنى أمام تمثاله في حركة مسرحية. واستمر خطاب السادات والإعلام في ذلك الوقت يتحدث عن ذلك، بل اتخذ الحديث عن الاشتراكية والصداقة مع الاتحاد السوفيتي والبلاد الاشتراكية خطا متصاعدا ومزايدات أكثر من فترة جمال عبد الناصر. لدرجة أن السادات وقع معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتي. وجرت في مصر احتفالات كبيرة بعيد ميلاد لينين وانتخب أحمد الرفاعي رئيسا لنقابة عمال الزراعة ونائبا لرئيس الاتحاد العام لنقابات العمال. وبعد انقلاب هاشم العطا في السودان واعتقال عبد الخالق محجوب والشفيع وهاشم العطا وغيرهم وصدور الأحكام ضدهم بالإعدام

اتخذ اتحاد العمال قرارا يدعو فيه النميري إلى عدم تنفيذ حكم الإعدام في الشفيع وطالب الاتحاد السادات بالتدخل ولكن النميري أسرع بتنفيذ أحكام الإعدام.

وفي مصر اختلف السادات مع المجموعة الناصرية التي كانت تضم علي صبري ومحمد فائق وضياء الدين داود وفريد عبد الكريم ومحمد فوزي وسامي شرف وغيرهم. واتهمهم بالتآمر وسماهم مراكز القوى وصدرت ضدهم أحكام بالإعدام خففت بعد ذلك.

وكانت هذه هي الخطوة الأولى التي خطاها السادات في طريق التحول والردة.

وحاول التخفيف من أثرها بأن ضم في الحكومة التي كلفها في ذلك الوقت اثنين من الأسماء الشيوعية المعروفة هما الدكتور فؤاد مرسي الذي عين وزيرا للتموين والدكتور إسماعيل صبري عبد الله الذي عين وزيرا للتخطيط وذلك إلى جانب التعاون مع الدكتور عبد السلام الزيات وهو من العناصر اليسارية وشقيق الدكتورة لطيفة الزيات.

تصاعدت المطالبات خصوصاً من الطلبة ببدء المعركة لتحرير الأرض وتكونت في كليات الجامعة لجان وطنية وانتشرت صحف الحائط وكلها تطالب بالتحرك لاستعادة الأرض. وكان لليسار الدور الأساسي في هذا كله. وقامت الإضرابات والمظاهرات والاعتصامات كان أبرزها اعتصامات الطلبة في ميدان التحرير. وجرت اعتقالات واستخدم السادات الإخوان المسلمين والعناصر الإسلامية التي قام بتمويلها وتسليحها لضرب اليسار. وكان ذلك عاملا هاما في صعود الحركة الإسلامية التي انتشرت وزادت قوتها وتحولت في النهاية ضد السادات نفسه.

واستمر السادات يجمع بين خطوات الردة وتصريحات للاستهلاك المحلي عن قرب المعركة وعن سنة الحسم.

وبعد حملة مكثفة في الصحف وفي الجيش ضد السوفييت والتشكيك في الأسلحة السوفيتية أصدر السادات قراره بطرد الخبراء والمستشارين السوفييت. وأعتقد أن هذا كان يتفق مع الخطة الأمريكية بطرد السوفييت من المنطقة والتي نفذها السادات على مراحل. وبذلك حرمنا السادات من الصديق الأساسي في المعركة

ضد إسرائيل وبدأ في وضع كل الأوراق في يد الأمريكان بالحديث عن أوراق اللعبة التي في يد الأمريكان.

واستمرت أحاديثه عن قرب المعركة وسنة الحسم واضطر في نهاية الأمر في أكتوبر ١٩٧٣ أن يأمر الجيش بعبور قناة السويس، تلك المعركة التي كان الجيش يستعد لها منذ هزيمة يونيو ١٩٦٧ والتي حاول السادات طوال الوقت منذ توليه في سبتمبر ١٩٧٠ أن يتجنبها. وبعد أن بدأت لم يواصلها وكان المفروض أن يصل إلى الممرات كما كانت تقضي بذلك الخطة الأصلية وكما كان يرى الخبراء العسكريون، وسرعان ما اتفق مع كيسنجر على الفصل بين القوات.

وبدأ خط التحول يسفر عن وجهه شيئا فشيئا. وسياسة الخطوة خطوة التي كانت تؤدي إلى المزيد من التنازلات.

***

أننا لم نستمر فترة طويلة في دفع هذه الفائدة، لأنني نجحت في بيع الأفدنة المتبقيــة ملكي بسعر الفدان ٣٠٠ جنيه فأمكن سداد باقي المبلغ قبل أن تتراكم الفوائد.

وفي ٦٧/١١/١٨ قمنا بتعديل عقد الشركة لزيادة رأس المال إلى ٢٠٠٠ جنيه مصري وفي تعديل آخر بنفس التاريخ عدل الاسم التجاري من «مكتب يوليو للترجمة والنشر والتوزيع» إلى «دار يوليو للنشر». وأصبح حق الإدارة والتوقيع لي منفردا بعد أن كان لي أنا والسحرتي مجتمعين أو منفردين.

وكانت لهذا كله قصة: بدأنا كمكتب للترجمة. قمنا بتوزيع كتب مؤسسة نوفوستي وبدأنا نأخذ منهم بعض الكتب للترجمة والنشر. وكانوا في البداية يختارون هذه الكتب. وقد حقق لنا هذا العمل بعض التراكم وبعض الدخل فقررنا لكل منا (أنا والسحرتي) مرتبا ثلاثين جنيها. وتوقفت عن أخذ المعونة الشهرية من شقيقي أحمد. ومع بعض التراكم أصبح في استطاعتنا إصدار بعض الكتب الخاصة بنا مثل كتاب عن ثورة الشعب السوداني في أكتوبر ومثل كتاب «المعجم الفلسفي» للدكتور مراد وهبة وعدد آخر من المؤلفات الخاصة بنا وعندما تراكم عندنا عدد من هذه المؤلفات وجدنا أننا نتحول من مكتب للترجمة إلى دار نشر، ولهذا غيرنا اسمنا إلى دار يوليو للنشر.

وفي النصف الثاني من عام ١٩٦٧ كنت في زيارة مع السحرتي لمدير مكتب الصحافة السوفيتي (الدكتور/ كوتساريف) ذكر رقما من الأرقام خاصا بقيمة فاتورة أحد الكتب وجدتها تختلف تماما عن الأرقام التي يخطرني بها السحرتي ويدخلها في حساباتنا. وكان الفارق كبيرا. ولا يشمل فقط السعر المدفوع ولكن يشمل أيضا كمية الورق المسلمة من مكتب الصحافة. وكان الاتفاق أن يقدموا الورق (وقد كان ورقا فنلنديا يصل من موسكو) وكنت قد تركت المسائل المالية تماما للسحرتي وكانت الثقة بيننا كبيرة ولم أكن أتصور أنه سيتلاعب بي أو يسرقني. ولهذا فقد فوجئت بهذا الرقم وعند عودتي للمكتب قمت بعمليات حسابية بالاستعانة بمحاسبنا في هذا الوقت فوجدت أن الفارق عدة آلاف من الجنيهات.

(١٢)

كامب ديڤيد

كان عبد الناصر قد وافق على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ اللذين يقضيان بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة ورفضت منظمة التحرير الفلسطينية في البداية الموافقة على هذين القرارين على اعتبار أنهما يعترفان بوجود دولتين هما دولة إسرائيل الموجودة بالفعل ودولة فلسطين المفروض قيامها وفقا لقرارات الأمم المتحدة العديدة. وهي تلك الدولة التي تآمرت دول عربية مع الوكالة اليهودية والقوى الاستعمارية وعلى رأسها أمريكا على الحيلولة دون قيامها بعد العدوان الإسرائيلي عام ١٩٤٨ واستيلائه على جزء كبير كان مخصصا للدولة الفلسطينية وفقا لقرار الأمم المتحدة، واستولت الحكومة الأردنية على الجزء المتبقي من هذه الأرض واستولت الحكومة المصرية على قطاع غزة. وبعد عدوان إسرائيل على البلاد العربية في ٥ يونيو ١٩٦٧ استولت على الجزء الباقي من الأراضي الفلسطينية التي كانت الأردن قد ضمته وعلى قطاع غزة إلى جانب احتلالها لسيناء ومرتفعات الجولان.

وبعد حرب ١٩٧٣ والفصل بين القوات استمرت إسرائيل تماطل في تنفيذ قرارات مجلس الأمن وترفض الانسحاب من الأراضي التي احتلتها بحجة أن مجلس الأمن قرر الانسحاب من أراض وليس الأراضي التي احتلتها إسرائيل، وبحجة أنها يجب أن تحافظ على أمنها مدعية أن العدوان جاء من جانب العرب بعد تهديدات عبد الناصر.

وقد رفضت منظمة التحرير الفلسطينية قراري مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و٣٣٨ بحجة أنها لا تعترف بدولة إسرائيل وأنها تريد تحرير كامل التراب الفلسطيني

ثم تغير هذا الموقف فيما بعد في المجلس الوطني الذي عقد بعد ذلك واعترفت بوجود دولتين وأن تعمل على إقامة الدولة الفلسطينية على أي جزء يحرر من الأراضي الفلسطينية. وقد عمل الجزء الأكبر من فصائل المنظمة بقيادة ياسر عرفات على تحقيق هذا الهدف وقد أدت هذه الجهود إلى انعقاد مؤتمر مدريد ثم أوسلو .. إلخ.

بعد حرب أكتوبر والفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية في سيناء. وزيارات كيسنجر المكوكية للمنطقة. وتصريحات السادات عن أوراق اللعبة التي هي في يد أمريكا. والمحاولات الأمريكية بالتعاون مع السادات لتقليص الدور السوفيتي. وفي نفس الوقت كانت مبادرة يارنج التي رفضتها إسرائيل وقبلتها مصر ثم الإعداد لعقد مؤتمر جنيف الذي كان مفروضا أن تتم مباحثات السلام فيه بحضور الاتحاد السوفيتي وأمريكا مما كان يعني المزيد من الضغوط على إسرائيل.

وكانت مصر هي محط أنظار العرب وآمالهم. وتضامنا مع مصر بعد حرب أكتوبر استخدم سلاح البترول للضغط على أمريكا والغرب. وكان سلاحا فعالا وأوقفت المقاطعة بناء على طلب من السادات خضوعا للضغط الأمريكي.

ويذهب السادات إلى القدس فيقاطعه كل العرب وتقطع كل البلاد العربية علاقاتها الدبلوماسية مع مصر وتنعزل عن أشقائها العرب وعن أصدقائها (الاتحاد السوفيتي والبلاد الاشتراكية). ويكال للسادات المديح من أعدائنا في أمريكا وإسرائيل والغرب. يترك السادات الأشقاء والأصدقاء في العالم ويعقد اتفاقية كامب ديفيد ثم الصلح مع إسرائيل تحت رعاية أمريكا وسط حملة إعلامية ضارية ضد أشقائنا العرب وضد أصدقائنا وسندنا في العالم. وأصبح السند الوحيد للسادات هو أمريكا سند إسرائيل وحاميتها. وأصبحنا لا نستطيع تحقيق أي خطوة إلا برضاء أمريكا وإسرائيل. وأعلن السادات أن حرب أكتوبر هي آخر الحروب. وألغى إمكانية استخدام أي أوراق أخرى للضغط من أجل تحقيق السلام العادل الذي يقوم على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة.

ولهذا فليس من الغريب أن تزداد إسرائيل بعد ذلك تعنتا وعدوانية بعد أن نجحت في عزل مصر أقوى الدول العربية. فتضرب المفاعل النووي العراقي وتجتاح

جنوب لبنان وتضطر منظمة التحرير الفلسطينية إلى الانتقال إلى تونس. وفي هذا الوقت أصدر الحزب الشيوعي المصري بيانا عن معاهدة الصلح مع إسرائيل «بأنها معاهدة حرب وليست معاهدة سلام».

وذلك أن الشيوعيين واليسار المصري ينادي بالسلام العادل وكان يدعو في سبيل ذلك إلى اللقاء بين قوى السلام العربية والإسرائيلية على أساس الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من البلاد العربية المحتلة وعلى أساس حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة. وقد عقد لهذا الهدف مؤتمر بولونيا الذي جمع أنصار سلام عربا وإسرائيليين وكان هناك إعداد لمؤتمر آخر وصدر نداء وقع عليه كثير من الشخصيات البارزة في العالم تطالب بذلك. وكان هناك تحرك بالفعل للضغط من أجل سلام حقيقي. ولكن مبادرة السادات التي عزلت مصر ووضعت كل أوراق اللعبة بين أيدي حكام أمريكا وحكام إسرائيل أجهضت هذه المحاولات أو أضعفتها.

وقد أعلن الشيوعيون وحزب التجمع وبعدهما حزب العمل ثم حزب الوفد ومجموع قوى المعارضة معارضتها لكامب ديڤيد ولمعاهدة الصلح مع إسرائيل.

حملة اعتقالات ضد الشيوعيين عام ١٩٧٩:

كان السادات يعتبر أن الشيوعيين هم القوة الأساسية للمعارضة التي تصاعدت ضد توجهاته. فركز حملته ضد الشيوعيين واليسار في الداخل وضد الاتحاد السوفيتي في الخارج. وبعد فشل حملته في ١٨ و١٩ يناير عام ١٩٧٧ قام بحملة جديدة بعد سنتين في عام ١٩٧٩.

وقد شملتني أيضا هذه الحملة وكنت أرتب للسفر إلى فارنا ثم موسكو وحصلت على التأشيرات وبطاقة السفر. وفي الليل داهمت المباحث المسكن الذي كنت قد استأجرته من سمير كرم في شارع أحمد عرابي في «المهندسين» وكان أول شيء يسألون عنه هو جواز السفر وبطاقة السفر التي أخذوها وفتشوا المنزل

وأخذوا بعض أوراقي وبعض أوراق سمير كرم ومن بين الأوراق التي أخذوها نص قرار الحزب بإيقاف نشاطه المستقل عام ١٩٦٥ . وضمته النيابة إلى أوراق الاتهام وكان من بين أوراق الاتهام أيضا بعض التراجم والكتب. وكالعادة قادوني إلى دار الثقافة الجديدة حيث أخذوا جميع الآلات الكاتبة وبعض الكتب رغم أنه من الطبيعي أن توجد في دار للنشر.

وحولت إلى تأديب سجن طرة مع باقي المعتقلين ووجدت هناك زملائي زكي مراد ونبيل الهلالي ومبارك عبده فضل وسيف الدين صادق وغيرهم من الشباب مثل البدري فرغلي ومراد منير وعبده جبير وغيرهم. وقد وضعنا في زنازين التأديب المخصصة في مصلحة السجون للمذنبين من المساجين كعقوبة داخلية لمخالفة لوائح السجن. وكان هذا يخالف القانون. ولكن القانون كان آخر ما يخطر ببال المباحث العامة والأوامر المشددة التي كانت تتلقاها من رؤسائها.

وقد وضعت في زنزانة صغيرة مع سيف صادق وعلي عزام من المنوفية وكان سيف وعلي يدخنان بشراهة. وأنا أكره التدخين وخصوصا أنني كنت مواجها بالبقاء أغلب الوقت في الزنزانة وأجبر على التدخين السلبي في فترات السجن وزادت من عدائي للتدخين. ففضلا عن الوضع الذي يجبرك على التدخين السلبي، فقد كنا نطبق داخل السجن نظام «الحياة العامة» بأن نسلم كل ما يصلنا من نقود إلى الحياة العامة الذي كان الجزء الأكبر منه يصرف على السجائر التي نشتريها من الكانتين لتلبية احتياجات المدخنين الذين لا يستطيعون الاستغناء أو التقليل من هذه العادة القبيحة ولا يخصص إلا القليل للغذاء. ولهذا كنت أقول مداعبة أن الصراع الطبقي داخل السجن هو بين طبقة المدخنين (المستغلين) وطبقة غير المدخنين. ورغم أنني كنت أقول ذلك في شكل مداعبة إلا أنه كان يعكس في الحقيقة عداء شديدا لهذه العادة الضارة التي يدمنها أصحابها ويصعب عليهم التخلص منها. والتي تضرهم وتضر المحيطين بهم.

وقد بدأ عدائي للتدخين عندما كنت في المجر وكنت قد بدأت أمرض وكان يزاملني في الحجرة في بيت الطلبة شاب مجري كان يدرس في المعهد ويدعى

ميكلوش ارتس وقد تكونت صداقة بيننا. وعندما يحل الليل يبدأ في التدخين وهو في سريره وكنت أتضايق من ذلك وطلبت منه ألا يدخن في الحجرة.

وعندما ذهبت فيما بعد إلى الاتحاد السوفيتي أعجبني أن التدخين يمنع في الأماكن المغلقة. وحتى في الشقق السكنية يعمد المدخن إلى التدخين في خارج الشقة ويراعي ذلك بدقة خصوصا إذا كان في الشقة أطفال.

وعندما تقرر في مصر منع التدخين في وسائل النقل وجدت بعض الشبان يدخنون رغم وجود لافتة مكتوب عليها «ممنوع التدخين» ويعتبرون ذلك من باب التحدي للقوانين، رغم أنهم بذلك يضايقون ويؤذون غيرهم من غير المدخنين. وكثيرا ما كنت أنبههم إلى ذلك عندما يجلسون بالقرب مني.

وفي العادة أنه في الخارج يمنع التدخين أثناء الاجتماعات. أما عندنا فقد تعود الزملاء على الإكثار من التدخين في الاجتماعات. ولذلك فإنني عندما أحضر اجتماعا أحرص على الابتعاد عن المدخنين.

كنا نمضي الوقت في السجن في العمل السياسي وتقصى الأخبار التي كنا نحاول الحصول عليها من خارج السجن.

وفي المساء نظمنا جريدة ناطقة ووزعنا المسئوليات وكنا نذيع مقالات الجريدة من خلف القضبان.

وفي الصباح كنت أمارس يوميا رياضتي المعتادة بما فيها تمارين اليوجا بما فيها الوقوف على الرأس.

بعد شهرين مثلنا أمام قاضي التحقيق الذي أفرج عنا.

السفر إلى موسكو:

حصلت على جواز سفري وبطاقة السفر من النيابة وفي سبتمبر من عام ٧٩ سافرت إلى موسكو للاشتراك في معرض الكتاب الدولي هناك والتقيت بزوجتي

وابنتي التي بلغت الخامسة من عمرها وكانت تراسلني مع والدتها وتبعث إليّ برسوماتها وتبعث إليّ بأخبارها بانتظام والتي اضطرت أن تتولى تربيتها في غيبتي لأنها لم تكن تستطيع الحضور إلى مصر لاعتراض المباحث العامة كما سبق أن شرحت. وقد ألحقتها بإحدى رياض الأطفال الداخلية المنتشرة في الاتحاد السوفيتي وكانت تقيم بها بخلاف أيام الأجازات.

مقتل زكي مراد:

بعد عودتي إلى القاهرة واصلت العمل في الدار وفي أحد أيام شهر ديسمبر دق جرس التليفون وكان المتحدث زميلنا عريان نصيف الذي قال لي «زكي مراد ـ تعيش أنت». نزل علي الخبر كالصاعقة. أخبرني أنها حادثة سيارة عندما كان يقود سيارته في طريقه إلى الإسكندرية.

وثارت الشكوك من البعض بأن الحادث مدبر.

كان فقدان زكي مراد يمثل خسارة كبيرة فقد كان من أبرز القياديين في الحزب الشيوعي المصري وفي الحركة الشيوعية المصرية.

كان زكي مراد قائدا شيوعيا وكان له دور كبير في توحيد الحركة وتحديد أهدافها. وكان له دور فكري وجماهيري هام ودور بارز في تحديد أهداف الحركة في التحولات الهامة. وظهر ذلك أثناء سجنه الطويل في الواحات. وهناك كتب دراسة هامة حول التكوين الطبقي للضباط الأحرار وفي تغيير موقف الحزب الشيوعي المصري بعد باندونج من المعارضة إلى التأييد لجمال عبد الناصر.

لهذا كان لمسجوني الواحات موقف مبادر في هذا الاتجاه قبل القيادة في الخارج. وظل يمارس دورا قياديا بين زملاء الحزب داخل السجن وبعد خروجه. وكان ممن اختيروا أعضاء في التنظيم الطليعي الذي أسسه عبد الناصر عام ١٩٦٥ وكان ممن لم يتم الاتصال بهم بعد إعادة التنظيم على أساس جغرافي وهو الأمر الذي حدث معي ومع الكثير من الشيوعيين.

وكان ممن يحضرون معنا اللقاءات التي كانت تتم بعد ذلك مع كمال عبد الحليم ومبارك عبده فضل وإبراهيم عبد الحليم والذي اقترح في أحد هذه الاجتماعات إعادة بناء الحزب الشيوعي. وواصل مع مبارك وغيره العمل لإعادة بناء التنظيم وظل لفترة يُسمى «تنظيم السود» إلى أن اتحد مع تنظيمين آخرين: الشروق وتنظيم ثالث، قام في عام ١٩٧٥ بإعلان تأسيس الحزب الشيوعي المصري.

وبعد عقد اتفاقية كامب ديڤيد ومعاهدة الصلح مع إسرائيل سمى هذه المعاهدة بأنها معاهدة حرب لا سلام وأنه بهذه المعاهدة تحددت الخنادق (خندق الوطنيين وخندق الخونة).

ومن المعروف أن اليسار كان رائدا في الدفاع عن السلام وكان له الفضل في تأسيس حركة السلام في الخمسينيات وظل يناضل دائما من أجل سلام عادل، وكان يحاول التعاون مع أنصار السلام في إسرائيل من أجل انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وعودة اللاجئين الفلسطينيين. ولكن اليسار رفض كامب ديڤيد ومعاهدة الصلح مع إسرائيل لأنها لم تكن تحقق هذه الأهداف. وقد سبق الحديث عن ذلك.

وكانت جنازة زكي مراد تضم عددا كبيرا من كل اتجاهات اليسار وتحولت إلى مظاهرة كبيرة تخللتها الهتافات والشعارات الوطنية.

كان فقد زكي مراد إلى جانب عوامل أخرى من الأسباب التي ساعدت بعد ذلك على تردي وضع اليسار في مصر.

أما عن شبهة القتل فيؤكدها المهندس فوزي حبشي الذي قام بتحريات عن الموضوع وكتب التالي:

ملاحظات على حادثة قتل الرفيق زكي مراد في ديسمبر ١٩٧٩

- في أواخر سنة ١٩٧٩ طلب السادات عن طريق صديق مشترك(*) من الأستاذ/ زكي مراد عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي ملاقاته لشرح الموقف من التفاهم مع إسرائيل ولطلب تأييد الحزب لذلك الموقف.

- رفض الأستاذ زكي مراد المقابلة ووبخ بعنف الصديق المشترك لمحاولة الوساطة هذه، موضحاً أن الاستسلام لإسرائيل هو كبرى الكبائر ولا يحتمل تبريرا.

- لهذا الموقف نتصور أنه تقرر التخلص من الرفيق زكي مراد.

- وفي يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩٧٩ إستقل زكي مراد سيارته إلى الإسكندرية وفي حافظة أوراقه التقرير السياسي للحزب.

- وعلى الطريق الزراعي بالقرب من إيتاي البارود أسرعت سيارة (مجهولة) يمين سيارة زكي مراد ودفعتها دفعاً للانحراف يساراً حتى تتخطى الجزيرة الوسطى من الشارع لتصطدم بسيارة نقل آتية في الاتجاه المضاد؛ وتحدث المأساة.

- قمت في أقل من أربع ساعات من وقوع الحادث بالمعاينة على الطبيعة فوجدت أنه قد عبث في حافظة أوراق المرحوم ولكني وجدت أن كل ما بها سليم باستثناء ذلك التقرير السياسي؛ فقد أخذه ركاب السيارة المجهولة المتسببة في الحادث.

- ولقد اتضح لي كل ما سبق من المعاينة السريعة وقياس آثار الفرامل على أرض الطريق من سيارة الأستاذ/ زكي مراد وسيارة النقل التي تصادف إشراكها في الحادث.

فوزي حبشي ٢٠٠٠/٦/١٨

***

(١٣)

سياسة الانفتاح الاقتصادي

كان القانون الذي أصدره مجلس الشعب في يونيو لسنة ١٩٧٤ هو الذي قنن سياسة الانفتاح الاقتصادي وهو الذي وضع الأسس الاقتصادية لسياسة الردة التي وضعها نظام السادات والتي أدت إلى انقلاب كامل على السياسة الوطنية والاجتماعية التي أرستها ثورة يوليو بقيادة جمال عبد الناصر. ولم تكن هذه السياسة بعيدة عن السياسات الأمريكية لعزل مصر عن سياسة التحرر الوطني التي تصاعدت في البلاد العربية وبلاد العالم الثالث والتي تحالفت عمليا مع الاتحاد السوفيتي والبلاد الاشتراكية.

وكان هذا القانون يرمي إلى تحرير القيود التي وضعتها تشريعات الستينيات أمام النشاط الرأسمالي المحلي والأجنبي لا في اتجاه التنمية وإنما في اتجاه المكاسب والربح وجمع الأموال وتهريبها إلى الخارج والنهب والسرقة والرشوة دون أي حدود أو قيود. وقد بدأت هذه السياسة قبل هذا القانون بالقرارات الخاصة بالسماح بالاستيراد دون تحويل عملة وببداية التراجع عن تشريعات يوليو تحت ضغط القوى الرأسمالية الداخلية والخارجية وذلك بعد هزيمة يونية ١٩٦٧ .

وعلى أساس هذه السياسة الاقتصادية نشأت أوضاع اجتماعية جديدة وظهرت تحولات سياسية وقيم أخلاقية وثقافية جديدة تدعو للكسب بأي طريق، «اللي تكسب به العب به». ونشأت ظاهرة الهجرة إلى بلاد النفط وغيرها حتى بين الفلاحين، وأصبحت أعداد العمال المهاجرة تفوق الأربعة ملايين.

نشأ الشباب الجديد في ظل هذه المفاهيم والقيم الجديدة، وأخذ يتضاءل الحديث عن الوطنية والتضحية والجماعية، والعمل من أجل المجموع، وأخذت

واجهته بذلك فارتبك وكنت معه في سيارته وكان يقودها فأدى ارتباكه إلى اصطدامه بسيارة أخرى.

قال لي أن كوتساريف هو الذي طلب منه ذلك. وأنه هو الذي يأخذ الفرق. قلت: حتى لو كان ذلك صحيحا فكان من الواجب أن يكون ذلك بعلمي وموافقتي. وقلت له: إنك لم تقل لي أي شيء عن ذلك، ولم أعرف به إلا بالمصادفة. وثار خلاف بيننا واقترح لحل الخلاف تحكيم ثلاثة من أصدقائنا هم زكي مراد وأحمد الرفاعي وفؤاد عبد الحليم.

والتقينا مع المحكمين وكان في البداية تحكيما وديا وكرر السحرتي ما قاله لي بأن كوتساريف هو الذي أخذ هذا المبلغ. واقترح كحل ودي أن يتنازل عن دينه للدار بمبلغ ١٨٠٠ جنيه وأن أتولى أنا الإدارة منفردا. وعدلنا العقد بحيث يكون حق الإدارة والتوقيع لي منفردا.

لم أكن أتصور أبدا أن يسلك زميلي عبد الحميد السحرتي هذا السلوك وهو شريكي وصديقي وخصوصا أنه كان يعيش في حالة يسر ولم يكن في حاجة إلى ذلك.

وأخذت أمارس الإدارة منفردا. وهو الأمر الذي نفذناه بناء على اقتراح من السحرتي. ولكنه بعد قليل بدأ يقلق وبدأ يشكو وطالب بعقد لجنة التحكيم مرة أخرى.

انعقدت اللجنة ووقعنا مشارطة تحكيم وعينت اللجنة محاسبا. استمر عمل اللجنة والمحاسب حوالي شهر كامل. واقتنعت اللجنة بالإجماع، وأحسست أنا أيضا باستحالة استمرارنا كشركاء وكان طلب السحرتي في ٦٧/١٢/٣١ بأن تعقد اللجنة لعمل جرد للمكتب وعمل عقد تفصيلي يحكم سلطات المدير. وقدمت طلبات مضادة.

وانعقدت لجنة التحكيم في ٦٨/٢/٢٩ وأصدرت حكمها في ٦٨/٣/٢٩ ونصه الآتي:

بموجب مشارطة التحكيم الثانية كتابة والمتضمنة في الأوراق وبعد الاطلاع

تختفي من أدبنا وكتاباتنا كلمات مثل الاستعمار والامبريالية والاشتراكية، وأصبح هذا كله يصور على أنه جمود وتحجر عند القديم وعدم الانفتاح على العالم وإدراك الجديد.

وتطورت هذه السياسة بحيث سماها أحمد بهاء الدين «الانفتاح سداح مداح» واضطر الرئيس حسني مبارك عندما تولى السلطة بعد مقتل السادات أن يعلن أنه مع الانفتاح الإنتاجي لا الانفتاح الاستهلاكي، ومع ذلك فقد أصبحت القوى الرأسمالية الجديدة من القوة والنفوذ بحيث واصلت هذه السياسة صعودها وتراكمت الديون وتضخمت الأموال التي تهرب إلى الخارج من حصيلة عمل وعرق الكادحين المصريين بحيث وصلت إلى أكثر من مائة مليار جنيه (في بعض التقديرات) وكان في قدرتها أن تسدد الديون المصرية التي تتزايد باستمرار وتتزايد معها الفوائد الكبيرة المقررة عليها.

وتتصاعد هذه السياسة التي سميت بالانفتاح الاقتصادي إلى بيع القطاع العام والخصخصة خصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتحول الولايات المتحدة الأمريكية إلى القطب الأعظم الوحيد المهيمن وبعد السياسات الجديدة المسماة «بالعولمة والنظام العالمي الجديد» والاتفاقيات الجديدة «الجات» و«التجارة العالمية الجديدة». وأصبحت سياسة الانفتاح الاقتصادي تُسمى اليوم بالإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة وغيرها من المسميات.

ويشعر الجميع بآثار هذه السياسة من تضخم وتدهور الأحوال المعيشية وزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتفشي الفساد والرشوة واختفاء سلطة القانون الذي أصبح يطبق ويشرع لصالح القلة المترفة التي تستبيح كل شيء لتحقيق المزيد من الأرباح والمكاسب. ويتصاعد حجم الإنفاق السفيه في الوقت الذي لا يجد فيه غالبية الكادحين قوت يومهم. وتتزايد أعداد البطالة حتى بين خريجي الجامعات. وتقدم الرشاوي للعاملين في شكل المعاش المبكر لتؤجل أزمتهم التي ستزداد بعد ذلك تفاقما.

ويتزايد حجم العجز التجاري فبينما لا تبلغ صادراتنا إلى الولايات المتحدة

الأمريكية خلال الفترة من يوليو/ مارس ٩٩/٩٨ ما قيمته ١,٢ مليار دولار، فقد بلغت الواردات ٢,٣ مليار دولار أمريكي (تقرير البنك المركزي) وهي واردات لمواد استهلاكية جزء كبير منها سلع ترفية لا تهم مجموع الشعب ولا تقدم أي إضافة للتنمية.

وقد بدأت هذه السياسة تواجه المقاومة. ويظهر ذلك في تعليقات الصحف وليس الصحف الحزبية وحدها بل والمسماة بالقومية أيضا ويشعر الناس أكثر فأكثر بأن المستفيدين من هذه السياسة قلة ضئيلة تتعارض مصالحها مع مصالح الوطن والتنمية والغالبية الساحقة من الشعب.

أما «العولمة» فيتبين الناس بوضوح متزايد أنها عولمة رأسمالية لا تخدم إلا مصالح فئة قليلة. وهذا لا يظهر محليا فقط أو بين شعوب العالم الثالث وإنما تظهر المقاومة حتى بين شعوب الدول المتقدمة والتي اشتعلت فيها المظاهرات في دافوس وسياتل وغيرها أثناء اجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغير ذلك من المناسبات.

وينمو التمايز الطبقي في المجتمع المصري، ويزداد الأغنياء غنى والفقراء فقرا. والفقراء هم الغالبية الساحقة.

وتسربت هذه الأوضاع إلى داخل صفوف اليسار نفسه. فيسار الأربعينيات والخمسينيات كان في مجمله من الشباب الذي توجه إلى اليسار في غالبه من خلال الحركة الوطنية. وقد ارتبطت الحركة العمالية بالحركة الوطنية وكانت حركة اليسار الثورية تجتذب الشباب قبل الشيوخ. وقد ظهرت في البداية أساسا بين الطلبة والعمال. وامتدت بعد ذلك إلى الجيش والفلاحين. وشباب الأمس لم يعودوا اليوم شبابا ومرت بهم وأثرت عليهم التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها البلاد وخصوصا سياسة الانفتاح الاقتصادي وما أرسته من أخلاقيات وممارسات البحث عن الحل الفردي والبعد عن العمل الجماعي والحلول الجماعية.

وكثير من شباب الأمس الذين لاقوا ظروفا صعبة في السجون والمعتقلات والمحاربة في الرزق آثروا بعد خروجهم من الواحات عام ١٩٦٤ أن يكتفوا بما قدموه

في شبابهم وعملوا على أن يرتبوا لكهولتهم وشيخوختهم حياة تعوضهم عما لاقوه وما قدموه من تضحيات. وغالبية هؤلاء لم يتخلوا عن أفكارهم وانتماءاتهم وكثير منهم يعمل في صفوف حزب التجمع أو يتعاون معه أو يقومون ببعض الأعمال التي لا تعرضهم للمخاطر. والبعض الآخر أبعده الموت أو المرض أو العجز.

والبعض الآخر انتهى النضال اليساري بالنسبة له بوصوله إلى مراكز مرموقة وكيَّف وضعه مع النظام القائم، ويحاول كسب الأنصار والأتباع بنفس الأساليب التي تتبعها السلطة من رشاوى وإفساد وتزوير وخلافه. وهم يستفيدون ماديا وأدبيا من ربط أنفسهم بتيار اليسار وتنظيماته وتحاول السلطة القائمة أن تروض هذا البعض وتضغط على الآخرين لكي يقوموا بدور مرسوم في النظام القائم.

وما يُسمى بجيل السبعينيات الذي لعب دورا هاما في شبابه يمر بنفس التطور الذي مر به جيل الأربعينيات والخمسينيات رغم أنه لم يعان نفس القدر من المعاناة التي عاناها ذلك الجيل ونما وتربى في ظروف مختلفة هي ظروف الانفتاح الاقتصادي وما تبعها من سياسات. ونجد أن الكثيرين من أبناء هذا الجيل يوفقون أوضاعهم وحياتهم مع هذه الظروف والأوضاع الجديدة.

وبعض أبناء هذا الجيل يحاول أن يجمع المال ويستفيد متبعا نفس معايير المجتمع الجديدة ويقيم المشاريع الرأسمالية وبعضه ينجح فيها أو من خلال الانتفاع عن طريق المنظمات الدولية التي تقدم المعونات والبعض الآخر الذي بدأ ثوريا سواء من خلال منظمة الشباب أو غيرها وصلت به هواية الكسب بأي طريق إلى اتباع أرخص الأساليب وأبعدها عن القيم والأخلاق القويمة.

كل هذه العوامل إلى جانب الانهيارات التي حدثت في الاتحاد السوفيتي والبلاد الاشتراكية السابقة وسيطرة وهيمنة النموذج الأمريكي، كل ذلك كان له تأثيره ودوره في التردي الذي وصلت إليه تنظيمات اليسار بما في ذلك أهمها الآن وهو حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي.

كل ذلك لم يمنع أن السواد الأكبر من قوى اليسار سواء القديمة أو الجديدة يرفض الأوضاع الحالية ويحاول البحث عن أسباب وحلول.

والشيء الذي يبعث على التفاؤل أن الشباب الجديد ينشأ في ظروف محلية وعالمية تنبئ بالمزيد من انكشاف السياسات الاقتصادية المطبقة أو ما يمكن تسميته الآن بقوى «العولمة الرأسمالية» عالميا وحلفائها والمنتفعين بها محليا.

الاشتراكية والموقف منها:

في هذه الفترة ــ فترة السبعينيات ــ كتبت السطور التالية بعنوان «ما هي الاشتراكية؟» ولكنني لم أنشرها. وأرى أن أعيدها هنا لأنها تشرح الجو الذي كان سائدا في هذه الفترة التي أتحدث عنها:

«منذ عدة سنوات وجميع من يشتغل بالسياسة في مصر، أو غالبيتهم الساحقة على الأقل، وكذلك في العالم العربي يتحدث عن الاشتراكية باعتبارها هدفا له أو على الأقل لا يقف منها موقف العداء. ويضع الدستور المصري الاشتراكية هدفا من أهدافه، وكذلك جميع الأحزاب السياسية القائمة في مصر الآن.

ولم يكن الأمر كذلك منذ نصف أو حتى ربع قرن، فقد وجدت تنظيمات سرية تنادي بالاشتراكية وتعمل في الخفاء، وكان حدثا كبيرا في الخمسينيات أن يعلن حزب مصر الفتاة تحويل اسمه إلى الحزب الاشتراكي ويصدر صحيفة باسم «الاشتراكية». وبهدف الدعاية والخداع أخذ أتباع الملك فاروق نفسه يطلقون عليه اسم «الاشتراكي الأول».

الوضع اليوم في مصر غيره بالأمس من حيث الموقف من الاشتراكية كشعار وهو كذلك في العالم، فهناك قسم كامل من العالم وعلى رأسه الاتحاد السوفيتي أصبح يسمى بالعالم الاشتراكي وتعتبر الأحزاب الشيوعية والأحزاب الاشتراكية اليوم من أقوى الأحزاب في أوروبا ــ فرنسا، إيطاليا، إنجلترا، أسبانيا، وغيرها من بلدان أوروبا وكثير من هذه الأحزاب إما أنها تتولى الحكم في بلادها أو تشترك فيه مع غيرها من الأحزاب.

وبدأنا في السنوات الأخيرة ومع تقلص النفوذ الاستعماري في أفريقيا وآسيا

وأمريكا اللاتينية نسمع عن بلاد كثيرة تحررت من النفوذ الاستعماري وتعلن أنها اختارت طريق الاشتراكية، وأنها تنبذ الطريق الرأسمالي، ويكاد يكون هذا هو الطابع الغالب للأنظمة الجديدة التي قامت في البلاد التي تحررت رغم اختلاف المضامين واختلاف التسميات (اشتراكية أفريقية ـ اشتراكية آسيوية ـ اشتراكية إسلامية ـ اشتراكية عربية ـ اشتراكية علمية .. الخ).

وهذا كله يؤكد أن الاشتراكية أصبحت قوة جبارة سواء كدول أو كحركة عارمة تنتشر وتتعمق بين شعوب العالم.

ويقابل ذلك العالم الرأسمالي، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، ويضم بلادا أخرى وشركات ضخمة عملاقة تمتلك البلايين وتتحكم في مصير دول وسياسات وتعمل على الامتداد كالأخطبوط في مختلف بلاد العالم من أجل الحفاظ على مصالحها وأرباحها الخيالية وزيادتها بأسنانها وأنيابها النووية وغير النووية، وتزيد كل يوم وتضخم ترساناتها العسكرية التي لا تريد فقط استخدامها للعدوان ضد أي تهديد لهذه الأرباح بل وتستفيد منها شركات الأسلحة لتضخيم تلك الأرباح.

أين نحن من كل هذا؟

ثورة ٢٣ يوليو كانت في الأساس موجهة ضد النظام الملكي وضد حكم كبار الملاك وغيرهم من أعوان السراي وأعوان الاستعمار البريطاني، ومارست في الجوهر سياسة وطنية ترمى إلى اقتلا ع النفوذ الاستعماري. وتوجهت نحو تحقيق استقلال البلاد الاقتصادي، وبناء وتدعيم الجيش الوطني. وكان توجهها في البداية وبكل ثقلها إلى الرأسمالية المصرية، وصدرت في هذه الفترة أفضل القوانين الملائمة لنمو الرأسمالية وازدهارها مؤملة أن تقوم بدورها في بناء البلاد اقتصاديا.

وظن قادة الثورة وقتها، وقد كانوا يعملون على تحرير البلاد من الاستعمار البريطاني، أنه يمكنهم تلقي العون من الولايات المتحدة الأمريكية، فطلبوا منها السلاح، كما طلبوا قرضا لبناء السد العالي. وفشلت كل هذه المحاولات. ووضع

قادة أمريكا شرطا لذلك أن ترتبط مصر بالأحلاف العسكرية الاستعمارية التي تقودها أمريكا والتي كان يقال أنها موجهة ضد «الخطر الشيوعي».

وكان عبد الناصر مثل كل الوطنيين يرى أن الخطر الحقيقي هو خطر جثوم قوات الاحتلال على الأراضي المصرية، وأن أي خطر آخر هو خطر وهمي اختلقه الاستعمار العالمي كمبرر للحفاظ على وجوده وضمان استغلاله للشعب المصري والشعوب العربية.

واتجه عبد الناصر للاعتماد على النفس، ودعا أصحاب الأموال (الرأسماليين المصريين) لاستثمار أموالهم في تصنيع البلاد. وتوجه إلى الدولتين الاشتراكيتين «الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا» لشراء السلاح وللحصول على القروض لبناء السد العالي وتصنيع البلاد، وهو الأساس الأول لبناء الاستقلال الاقتصادي. ووجد الاستجابة من البلاد الاشتراكية في وقت كانت تسود فيه سواء في بداية الثورة أو قبلها دعوة تقول أن التعاون مع البلاد الاشتراكية يمثل خطرا يهدد بلادنا. وهو ما كان يروجه أبواق الاستعمار وأعوانه في الداخل والخارج.

ولكن الرأسماليين وأصحاب الأموال المصريين لم يستجيبوا لتوجيهات عبد الناصر، ولم تقنعهم التسهيلات الكبيرة التي قدمت إليهم ليستثمروا أموالهم في المشاريع الاقتصادية التي دعوا إليها. ووضعوا أموالهم في مشاريع المباني وغيرها ذات العائد السريع. حددت هذه الظروف كلها اتجاه عبد الناصر الوطني والاجتماعي. ففي مواجهة امتناع أمريكا عن تمويل السد العالي ووسط حملة إعلامية استهدفت بها التشكيك في سلامة الاقتصاد المصري، أعلن عبد الناصر تأميم قناة السويس. وفي مواجهة العدوان الثلاثي الذي شنته بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ضد مصر عبأ الشعب المصري للمقاومة وأمم الشركات الفرنسية والانجليزية. وذلك رغم نصيحة بعض الاقتصاديين المصريين وقتها بوجوب بيع هذه الشركات للرأسماليين المصريين.

وبدأت نواة القطاع العام في مصر، وظهر الاتجاه واضحا نحو تدخل الدولة في بناء الاقتصاد الوطني.

ودار الحديث وقتها عن أننا اخترنا الاشتراكية، ولكنها اشتراكية متميزة عن كل الاشتراكيات الأخرى، فهي اشتراكية ديمقراطية تعاونية وكان هذا أول حديث لقادة الثورة عن الاشتراكية، وعن أن توجهنا اشتراكي. وكان هذا مقترنا بمعركتنا الوطنية ضد الاستعمار، وفي مواجهة الرأسمالية الداخلية التي امتنعت عن المشاركة في عملية البناء الاقتصادي.

وكان هذا التوجه الاشتراكي لدى عبد الناصر غير واضح وغير متكامل. ولكنه لاقى مقاومة متصاعدة من أنصار الغرب والاقتصاد الرأسمالي حول الطريق الذي يجب أن نسير فيه: هل هو الطريق الرأسمالي أم طريق التوجه الاشتراكي. وكان اشتراك الجماهير الشعبية فيه أو أصحاب الرأي من المثقفين التقدميين وتأثيرهم ضعيف على هذا الصراع العلوي. بل ونجح الاستعمار وأعوانه في ذلك الوقت في إشعال حملة «معاداة الشيوعية» بهدف تقسيم القوى الوطنية، خصوصا بعد قيام ثورة العراق في ١٤ يوليو ١٩٥٨ ضد نظام نوري السعيد. وعمل الاستعمار وأعوانه على تعميق الخلافات بين ناصر وقاسم وبين الشيوعيين وباقي القوى الوطنية. وأدى هذا كله في ديسمبر ١٩٥٨ إلى هجوم عبد الناصر على الشيوعيين العرب والقيام بحملة واسعة النطاق في يناير ومارس ١٩٥٩ على أصلب المناضلين الاشتراكيين في مصر، على اليسار المصري، وجندت كل القوى التي خدمت السراي والاستعمار لشن حملة عنيفة ضد الشيوعيين وغيرهم من اليساريين وألقى بهم في السجون والمعتقلات لمدة خمس سنوات عذبوا في سنواتها الأولى تعذيبا وحشيا وقتل منهم الشهداء شهدي عطية الشافعي ومحمد عثمان ود.فريد حداد ولويس إسحق وغيرهم.

وبدأ عبد الناصر تجربة جديدة وعجيبة، فبينما هو كوطني معادٍ للاستعمار يعلن أنه اختار طريق الاشتراكية ويعمل على تدعيم التعاون مع الاتحاد السوفيتي والبلاد الاشتراكية فإنه في نفس الوقت يضع أصلب الاشتراكيين وأكثرهم إخلاصا وإصرارا وتضحية في السجون والمعتقلات.

وبعد تأميم قناة السويس والشركات الانجليزية والفرنسية سار أبعد من ذلك

فقام بتأميم بنك مصر والبنك الأهلي. وفي ٢٠ يوليو ١٩٦١ صدر قرار بتأميم جميع البنوك وشركات التأمين في مصر وسوريا وكذلك أممت ٤٦ شركة في مصر وثلاث شركات في سوريا، وصدر في نفس اليوم قرار بمساهمة الحكومة في ٥٠٪ من أسهم ٨٤ شركة في مصر و١٢ شركة في سوريا. وصدر قرار جمهوري بعدم السماح لأي شخص طبيعي أو معنوي بأن يمتلك من الأسهم ما تزيد قيمته على ١٠,٠٠٠ جنيه وتؤول إلى الدولة ملكية الأسهم الزائدة في ١٤١ شركة بمصر و١٢ شركة في سوريا. وقرار جمهوري في شأن تنظيم منشآت تصدير القطن في مصر وفي انتقال ملكية كبس القطن إلى الدولة.

ونجد التناقض واضحا فيما يحدث: إجراءات اجتماعية تقدمية تتخذ ضد أقسام كبيرة من الرأسمالية في مصر، وقد أصبحت هذه الإجراءات في حاجة إلى دعم وتطوير وحماية. ولكن أكثر القوى الواعية الملتزمة بمصالح العمال والفلاحين والتي وهبت لها حياتها، والتي كانت تستطيع تعبئتها وتوعيتها وتنظيمها للمهام الجديدة الصعبة كانت وراء أسوار السجون والمعتقلات.

وكانت في المجتمع والدولة قوى تعارض هذه الإجراءات لأنها أضيرت منها. ومع ذلك فقد وجد في قمة السلطة وعلى رأسها مجموعة من الوطنيين الثوريين الذين أعلنوا اختيارهم للطريق الاشتراكي.

أخذ منظرو هذه المجموعة يتنقلون ويتخبطون في تحديد المفاهيم حول اشتراكيتهم، فبدأوا بالقول بأنها اشتراكية ديمقراطية تعاونية، ثم قالوا أنها اشتراكية عربية، وقال الميثاق أنها اشتراكية علمية، وحسم عبد الناصر الأمر في إحدى خطبه فقال أن الاشتراكية واحدة، ولكن الطرق تتعدد، وهناك طريق عربي للاشتراكية.

وبعد وفاة عبد الناصر حدثت تغيرات كبيرة سياسية واجتماعية واقتصادية، وأخذ المنظرون أيضا يدلون بدلوهم في هذا المجال ويحاولون الخروج بنظرية جديدة لم يأت بمثلها غيرهم ـ كما يزعمون ـ هي «الاشتراكية الديمقراطية».

فما علاقة هذا كله بما سبقه؟ وكيف يتأتى للقارئ أن يخرج بالحقيقة من وراء كل هذه الاشتراكيات؟

ونظرية «الاشتراكية الديمقراطية» لم تقل بالتخلي عن الطريق الاشتراكي بعد عبد الناصر، وذلك رغم الهجوم العام والذي كان يشجعه بعض المسئولين، ناعتين هذا العهد (عهد عبد الناصر) بأنه يمثل انحرافا عن الخط السليم، وأن الجديد تصحيح له. وأن اشتراكية عبد الناصر منحازة للشرق أو للماركسية اللينينية. بينما الاشتراكية الديمقراطية الجديدة طلبت العضوية في «الدولية الاشتراكية» التي تشترك فيها الأحزاب الاشتراكية الغربية بما فيها حزب العمال الإسرائيلي.

أما السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تسير عليها الدولة في الوقت الحالي، فرغم ما يقال على استحياء من أنها أيضا اشتراكية وإن كانت تختلف عن «اشتراكية الفقر» التي كان عبد الناصر يدعو لها والتي تطبقها البلاد الاشتراكية، فهم يزعمون أن السياسة الجديدة التي لخصت تحت اسم «الانفتاح الاقتصادي» هي التي ستجلب الرخاء عاجلا. إنها لا تمنع أصحاب الأموال من أن يزدادوا غنى، وتمنى الفقراء أنهم سيصبحون ملاكا، فكل فرد سيمتلك أرضا وسيارة شعبية، وكل العرسان سيمتلكون مسكنا. والضمان لتحقيق ذلك هو فتح الباب على مصراعيه لرؤوس الأموال الأجنبية والبضائع الأجنبية من أمريكية وإسرائيلية، وفتح الطريق لإنشاء البنوك الأجنبية وإطلاق حريتها في العمل وفي تصدير ما تجمعه من مدخرات مصرية إلى الخارج. لا قيود على زيادة ثراء الأثرياء وزيادة فقر الفقراء، بحيث تزداد الهوة كل يوم اتساعا بين الدخول، لا قيود على الكسب ولو كان بالنشاط الطفيلي والتحايل على القوانين بل وتعديلها، لضمان استمرار ونمو الفئات الطفيلية، بحيث أصبحت هي التي تحدد في النهاية سياسة الدولة. وهذا كله توضع له النظريات وتؤسس له عقيدة جديدة تسمى «الاشتراكية الديمقراطية». ثم قل بالتدريج الحديث عن الاشتراكية بحيث يكاد الآن يختفي. وتحول اسم الحزب الحاكم من حزب مصر العربي الاشتراكي إلى الحزب الوطني الديمقراطي متخليا تماما عن التسمية الاشتراكية. وبعد أن هيئ الجو تماما بدأت بعض الأقلام تهاجم الاشتراكية وتدافع بصراحة ودون التواء عن التطور الرأسمالي».

هذا هو ما كتبته في فترة السبعينيات. والتطورات التي حدثت بعد ذلك تؤكد التخلي التام عن التمسح بالاشتراكية وتعلن بوضوح اختيار الطريق الرأسمالي. وهم

يزعمون الآن أنهم يقومون بالتنمية على أساس رأسمالي. ولكن هذا غير حقيقي، فالحقيقة أن التنمية التي يقولون أنهم يمارسونها إنما هي تنمية تابعة أي لا تنمية وهي تحقق تشابك مصالح فئة قليلة من الرأسماليين الذين لا يضيفون أي قيمة وإنما تصب الأرباح في خزائن الشركات المتعدية الجنسيات في الخارج.

المؤتمر الأول للحزب الشيوعي المصري:

في عام ١٩٨٠عقد في مصر المؤتمر الأول للحزب الشيوعي المصري. وكان الحزب قد أعلن تأسيسه في أول مايو عام ١٩٧٥ كرد على الحملة التي قام بها السادات ضد الشيوعيين والتي اعتقل فيها الكثيرون منهم ردا على إضرابات عمال حلوان. وقد قام زكي مراد بإعداد الجزء الأكبر من الوثائق التي قدمت للمؤتمر وخصوصا برنامج الحزب ولكن مقتله في حادث السيارة والذي يشك كثيرون بأنه اغتيل، جعله لا يستطيع استكمال هذا العمل الذي أكمله زملاؤه.

وقد صدر هذا البرنامج في ١٩٨١/١/١ عن دار ابن خلدون في بيروت ووزع بعد ذلك في مصر.

وجاء في مقدمة البرنامج أنه امتداد للثورة الوطنية المصرية، وهو استمرار لمسيرة الحركة الشيوعية المصرية منذ نشأتها في العشرينيات، وهو جزء لا يتجزأ من حركة التحرر الوطني العربية كما أنه كتيبة وطنية في الحركة الشيوعية العالمية. ويؤكد البرنامج أن الوطنية الحقة والأممية وجهان لا ينفصلان ولا يتناقضان لقضية واحدة، قضية الحرية والاستقلال الوطنى وإلغاء استغلال الإنسان للإنسان.

وحدد البرنامج هدفا مباشرا ليس بناء الاشتراكية وإنما إنقاذ الوطن من براثن الثورة المضادة. ومعالجة آثارها المدمرة، وإسقاط سلطة الردة واستكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية.

وحدد البرنامج أن الحزب هو جزء لا يتجزأ من حركة التحرر الوطني العربية

على كافة الأوراق والمستندات والاستماع إلى الدفاع الذي قدمه كل من الطرفين تقرر اللجنة ما يلي:

في أكتوبر عام ١٩٦٧ ثار النزاع بناء على اتهام السيد/ محمد يوسف الجندي لشريكه السيد/ عبد الحميد السحرتي الذي كان قائما بالإدارة المالية للمكتب منذ تأسيسه في عام ١٩٦٤، بأنه استولى باسم المكتب على مبلغ يزيد عن عشرة آلاف جنيه وذلك بأشكال من التحايل في الحسابات مستغلا الثقة التي أولاها إياه شريكه في إدارة الشئون المالية للمكتب. وقد تم في ذلك الوقت تحكيم ودي اشترك فيه السيدان/ أحمد الرفاعي وزكي مراد واتفق في نهاية الجلسات على تنحية السيد/ عبد الحميد فهمي السحرتي من أية مسئولية مالية أو إدارية أو أية مسئولية أخرى بالمكتب، وتعديل العقد بحيث يتولى السيد/ محمد يوسف الجندي الإدارة والتوقيع منفردا والمسئولية الكاملة عن إدارة المكتب. وذلك بناء على إدانة السيد/ عبد الحميد فهمي السحرتي بصفة عامة بتضليل شريكه والقيام بعدد من التصرفات الغامضة المثيرة للريب برغم تحذير شريكه له. وفرضت على السيد عبد الحميد فهمي السحرتي غرامة مالية مقدارها ١٨٠٠ جنيه تخصم من مستحقاته في المكتب. وقد قبل كل من السيدين/ محمد يوسف الجندي وعبد الحميد فهمي السحرتي هذا الحل الودي وتنازل السيد/ محمد يوسف الجندي مؤقتا عن إصراره على حل الشركة وإخراج السيد/ عبد الحميد فهمي السحرتي بناء على إلحاح المحكمين، وبناء على وعد قاطع من السيد/ عبد الحميد فهمي السحرتي بعدم التدخل بالمرة في أعمال الدار إلا في وقت الحساب السنوي حيث يطلع على الميزانية ويتسلم نصيبه من صافي الأرباح.

بيد أن هذا الحل الودي لم يؤد إلى إصلاح الأمور، ذلك أن السيد/ عبد الحميد فهمي السحرتي لم يحتمل الوضع الجديد وقبل أن تمر أيام بدأ يتصل بأعضاء لجنة التحكيم بسلسلة من الشكاوى ضد المدير الجديد في أمور تفصيلية وتافهة تشكل خروجا على الوعد الذي قطعه على نفسه بعدم التدخل في شئون المكتب بأي شكل من الأشكال. وخلال شهرين اثنين اشتد النزاع من جديد وتقدم السيد/ عبد الحميد فهمي السحرتي بطلب انعقاد لجنة التحكيم الحالية لإجراء

كما أنه كتيبة وطنية في الجيش الأممي الكبير. وحدد أن الوطنية الحقة والأممية الصادقة وجهان لا ينفصلان ولا يتناقضان.

وحدد البرنامج أنه رغم التزامه الماركسية اللينينية فإنه يراعي الخصائص الوطنية والقومية والقسمات المميزة للواقع المصري. ويحترم التقاليد التاريخية الثورية لشعبنا ووطننا.

وقسم البرنامج المسيرة التاريخية للثورة الوطنية المصرية إلى محاور رئيسية ثلاثة:

(١) الثورة قبل يوليو ١٩٥٢ وأن الثورة أفرزت قيادات وطنية بارزة مثل عمر مكرم وأحمد عرابي ومصطفى كامل ومحمد فريد وسعد زغلول ومصطفى النحاس.

وتحدث عن نجاح الطبقة العاملة (الشيوعيين المصريين) في إقامة تحالف مع المثقفين المصريين عام ١٩٤٦ تجسد في شكل اللجنة الوطنية للطلبة والعمال. وأن الثورة الوطنية المصرية منذ عام ١٩٤٦ أخذت تحولا هاما ولعبت الحركة الشيوعية المصرية دورا رياديا بارزا عندما أكدت على المضمون الاجتماعي للنضال الوطني وطرحت شعارات (الأرض لمن يفلحها) والقضاء على الإقطاع وإلغاء النظام الملكي) وتصنيع البلاد. وحماية الصناعة الوطنية ومحاربة الاحتكارات الاستعمارية وتأميمها وغيرها.

(٢) ثورة يوليو ١٩٥٢ وأكد موقف حدتو السليم من ثورة يوليو. وأنه في المرحلة من أبريل ٥٥ حتى نهايات ٥٨ برزت أكثر فأكثر ملامح الطابع الوطني المعادي للإمبريالية في مواقف ثورة يوليو (مؤتمر باندونج ـ صفقة الأسلحة التشيكية ـ الاعتراف بالصين الشعبية ـ تأميم قناة السويس، العدوان الثلاثي والتصدي له ـ الدور البارز في حركة عدم الانحياز ـ مساندة حركات التحرر الوطني ـ إلخ) واقترن ذلك بإغلاق المعتقلات عام ١٩٥٦ .

وتحدث عن فترة معاداة الشيوعية من يناير ١٩٥٩ حتى منتصف ١٩٦١ والمعتقلات والتعذيب واختلاف موقف الشيوعيين امتدادا لتمايز المواقف بعد قيام ثورة يوليو. وحدد أن تشبث قسم من الحركة الشيوعية المصرية بموقفه المساند لثورة

يوليو باعتبارها سلطة وطنية رغم إجراءاتها المعادية للديمقراطية ضد الشيوعية والتقدميين المصريين هو امتداد للموقف السليم الذي اتخذ في بداية الثورة.

(٣) الثورة المضادة:

جاء في البرنامج أنه في ١٤ مايو ١٩٧١ قام بين السلطة بقيادة أنور السادات مدعما باليمين المعادي للناصرية انقلاب أطاح بقمم الجناح المتمسك بالخط العام الوطني التقدمي لثورة يوليو. وجاء فيه أن نقطة الانطلاق لثورة مضادة شاملة، قام بها تحالف رجعي يضم بين صفوفه بعض القوى الاجتماعية التي نمت وترعرعت منذ الستينيات وتدعمت قوتها الاقتصادية ونفوذها السياسي تدريجيا في أعقاب نكسة ٦٧ .

ويتحدث البرنامج عن خطوات الردة. إنهاء مهمة المستشارين والخبراء العسكريين السوفييت وتخريب العلاقات المصرية السوفيتية والتحول نحو أمريكا الذي وصل إلى الصلح المنفرد مع إسرائيل وقطع الارتباطات العربية وإقامة حلف ثلاثي (ساداتي ـ أمريكي ـ إسرائيلي) ضد حركات التحرر الوطنية العربية والأفريقية.

وفي المجال الاقتصادي تحت شعار (إطلاق المبادرة الفردية والعودة للاقتصاد الحر راحت الثورة المضادة تصفي منجزات ثورة يوليو الاقتصادية والاجتماعية.

وفي مجال الحريات:

* القمع الوحشي الذي لم يسبق له مثيل للإضرابات العمالية والانتفاضة الطلابية خلال سنوات ٧١ـ ٧٥ والانتفاضة الشعبية في ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ .

* حملات القبض الدورية على القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية وتلفيق القضايا السياسية لخصوم النظام.

* إقامة أجهزة قمعية ضخمة في مقدمتها قوات الأمن المركزي مزودة بأحدث الأسلحة والمعدات لسحق أي تحرك جماهيري وتعبئة جيش هائل من الجواسيس والمرشدين وعملاء أجهزة الأمن.

* تعزيز السلطات المطلقة لرئيس الجمهورية في دستور ١٩٧١ الذي يمكنه من الانفراد باتخاذ أخطر القرارات المصيرية دون الرجوع للمؤسسات التنفيذية أو التشريعية وترسانة التشريعات المعادية للديمقراطية والمهدرة لحقوق الإنسان المصري التي أصدرتها سلطة الردة وتصدرها تباعا (قانون الحراسة وتأمين مصالح الشعب ٣٤ لسنة ٧٧ ـ قانون الوحدة الوطنية لسنة ٧٢ ـ قانون حماية الجبهة الداخلية لسنة ٧٨ ـ قانون تعديل نظام الأحزاب السياسية ٣٦ لسنة ٧٩ ـ قانون حماية القيم .. الخ).

* العدوان المتصاعد على الحريات النقابية وعلى الحركة الطلابية.

* مصادرة حرية الاجتماع والتنظيم والتظاهر والصحافة.

* إهدار الحصانة البرلمانية وفصل النواب المعارضين وتقييد حرية الدعاية الانتخابية والتزوير الفظ للانتخابات البرلمانية.

وتحدث البرنامج عن الحركة الشعبية وجاء فيه أن انتفاضة ٩ و١٠ يونيو بمثابة حجر الأساس للظاهرة الثورية الجديدة التي فرضت نفسها على الحياة السياسية في مصر في أعقاب النكسة. ظاهرة الحركة الجماهيرية المستقلة. فلأول مرة منذ ثلاثة عشر عاما، أملت الجماهير الشعبية إرادتها على القيادة السياسية وسبقتها وانتزعت زمام المبادرة منها وجذبتها جذبا إلى الموقف الصحيح ورفعت عاليا لواء الاستمرار في النضال والتشبث بالأهداف والمنجزات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لثورة يوليو. وجاء تخفيف الأحكام الصادرة ضد المسئولين عن نكسة الطيران في حرب ٦٧ ليفجر غضبة الجماهير واندلعت في فبراير ١٩٦٨ مظاهرات العمال والطلبة. وعندما صدر بيان ٣٠ مارس وتقرر إعادة بناء الاتحاد الاشتراكي لم يشف هذا البيان وأسلوب وضعه موضوع التطبيق غليل الجماهير فعاد الانفجار الشعبي من جديد في نوفمبر ١٩٦٨ . وعلى أثر وفاة الرئيس عبد الناصر في سبتمبر ١٩٧٠ حاولت قوى اليمين الرجعي استغلال الفراغ الهائل الذي خلفه غياب قائد ثورة يوليو واستشعرت الجماهير تلك المخاطر فخرجت عن بكرة أبيها لتقلب تشييع قائد ثورة يوليو لمثواه الأخير إلى مظاهرة شعبية جبارة تعلن تمسك الجماهير بالمضي

قدماً في طريق الثورة ورفضها الارتداد. وتحدث البرنامج عن الحركات العمالية والجماهيرية الأخرى بعد انقلاب مايو ٧١ وسرد هذه التحركات من الإضرابات والاعتصامات العمالية في المراكز الصناعية الرئيسية: عمال الحديد والصلب يوليو ٧١ ـ عمال مصنع الكوك وشركة النصر للسيارات ـ الترسانة البحرية بالإسكندرية ـ عمال القطاع الخاص بشبرا الخيمة ٧٢ ـ عمال المصانع الحربية بحلـــوان يناير ٧٥ ـ انتفاضة عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة مارس ٧٥ ـ إضراب عمال النقل العام ـ إضراب عمال النصر للصباغة والتجهيز بالمحلة. وتحدث عن الانتفاضة الطلابية في أعــوام ٧٢ و٧٣ و٧٥ . وتصدى الفلاحون بالسلاح لمحاولات طردهم من الأرض وإعادتها للملاك العقاريين القدامى الذين رفعت عنهم الحراسة (كمشيش ـ أبو كبير ـ دكرنس). والانتفاضة الشعبية في ١٨ و١٩ يناير. وجذبت معارضة السياسة المعادية للديمقراطية التي ينتهجها النظام قطاعا هاما من المثقفين المصريين ـ رجال القضاء ـ الذين راحوا من خلال ناديهم يدافعون عن الديمقراطية وحريات الجماهير. ويتحدث عن اتساع قاعدة المعارضة للانفتاح الاقتصادي، كما أخذت المعارضة لاتفاقيات كامب ديڤيد وتطبيع العلاقات مع إسرائيل تنمو وتتصاعد. واتسع معسكر المعارضة لنظام الردة لمختلف القوى السياسية في البلاد من شيوعيين وناصريين ووفديين وجماعات دينية واتجاهات ليبرالية. وهكذا أخذت تلوح في الأفق بشكل متزايد إرهاصات الجبهة الوطنية الديمقراطية. لقد حدد هذا البرنامج بوضوح الخطوط العريضة لأهداف الحركة الوطنية والاجتماعية في ذلك الوقت وكان الحزب الشيوعي يقوم في هذه التحركات الجماهيرية بدور ريادي.

وهذا هو ما كان يزعمه السادات وأبواقه. وحدد السادات استراتيچية في الحرب ضد الخطر الشيوعي، وسار هوس اسمه «خطر الشيوعية». إذا احترقت الأوبرا فقد أحرقها الشيوعيون. وإذا أضرب عمال الأتوبيس فوراءهم ١١ شيوعيا. وإذا هب الشعب في ١٨ و١٩ يناير احتجاجا على رفع الأسعار فالمحرضون هم الشيوعيون. وإذا ارتفعت أصوات تدعو لوحدة كل القوى الوطنية الديمقراطية فوراءها الشيوعيون. كان هذا هو موقف القوى الرجعية قوى الردة عن النهج الوطني. أما

المعارضة في ذلك الوقت فكانت تنتظر دائما من الشيوعيين أن يتقدموا الصفوف. وأن ينيروا الطريق، وأن يكونوا الأكثر عطاء وصلابة ولم يكونوا يتصورون معارضة بلا شيوعيين ولا يفهمون معارضة لا يكون في طليعتها اليسار. وكان هذا كله يعني أن اليسار قد أصبح حركة حقيقية راسخة، هي قوية لأنها تمثل المستقبل وهي قوية لأنها نضجت وعمقت جذورها ولم يعد من الممكن اقتلاعها.

هذا ما قلته في المحاضرات التي كنت ألقيها على زملائنا المحبوسين في سجن طرة عام ١٩٨١ والتي أخرجتها بعد ذلك عام ١٩٩٦ في كتاب عن دار الثقافة الجديدة بعنوان «اليسار والحركة الوطنية في مصر (١٩٤٠ ـ ١٩٥٠)».

وكان هذا الوصف يعكس فعلا واقعا حقيقيا في ذلك الوقت رغم الإرهاب ورغم السجون ورغم أن السادات لم يجد أمامه حلا بعد ذلك إلا أن يعتقل كل رموز المعارضة ويضعها في السجن في سبتمبر ١٩٨١، ثم توالت الأحداث بعد ذلك التي أدت إلى اغتياله على المنصة بأيدي قوى التيار الإسلامي الذي ساعده قبل ذلك بالمال والسلاح لضرب اليسار.

***

(١٤)

الفصل من أخبار اليوم:

سبق أن تحدثت عن أنني أصبحت مراسلا لأخبار اليوم في موسكو عام ١٩٧٠ بعد محادثة تليفونية بينى وبين إحسان عبد القدوس الذي كان يرأس المؤسسة. وقد عينت في البداية بمكافأة. ثم عينت بمرتب. وكان إحسان عندما كنت ألتقي به في القاهرة يقول لي أن هذا يجري بمقاومة من البعض في الجريدة. وفي أثناء وجود إحسان عبد القدوس كانت صحف أخبار اليوم تهتم بنشر ما أبعث به، ولكن بعد تغييره بدأت المعاملة تتغير. وكان تعييني في أخبار اليوم بمرتب ٦٠ جنيها في الشهر إلى جانب بعض المصاريف للاتصالات التليفونية والتلغرافية وغيرها من المصاريف. ولم أحصل على أي شيء مقابل السكن على اعتبار أن دار التقدم كانت تقدم لي السكن. وبعد نقل إحسان عبد القدوس وتعيين موسى صبري رئيسا للدار بدأت المعاملة تتغير فوصلني خطاب من الإدارة بإلغاء التسهيلات التليفونية والتلغرافية ثم أصبح نشر مراسلاتي نادرا. وقد تغير ذلك مع تغير الأوضاع السياسية في مصر وتردي العلاقات مع السوفييت. ولم تعد الأخبار التي تصل من الاتحاد السوفيتي لها نفس الأهمية السابقة لدى المسئولين عن الجريدة بسبب تغير الظروف السياسية.

وكان إحسان عبد القدوس يقول لي أثناء رئاسته للأخبار أن تعييني يلقى معارضة كبيرة من كثير من العاملين والمسئولين في الأخبار. وكنت أفهم أن السبب في ذلك هو اتجاهاتي السياسية. ولم أكن أحس بهذه المعارضة أثناء وجود إحسان ولكن بعد نقله قل الاهتمام بما كنت أرسله من مواد ثم أبلغوني بقرار إلغاء التسهيلات التليفونية والتلغرافية التي كنت أتمتع بها. فجعل مهمتي شديدة

الصعوبة فلم تكن إمكانياتي مع ضآلة مرتبي وهو ٦٠ جنيها مصريا والمصاريف التي تقررت لي وهي ١٤٠ جنيها تكفيني للقيام بعملي. وكان يساعدني أنني كنت لا أزال أسكن في شقة قدمتها لي دار التقدم.

وفي زيارة لموسى صبري إلى موسكو أثرت معه هذا الموضوع. فقال لي أنه مقتنع تماما بأن أحصل على نفس التسهيلات التي يحصل عليها عبد الملك خليل مراسل الأهرام وأنه سيعمل على ذلك.

وتولى علي أمين رئاسة أخبار اليوم بعد إحسان وفي زيارة للقاهرة أثرت معه الموضوع فأبدى تفهما ثم انتقل على أمين وحل محله موسى صبري فقال لي أن طلبي بزيادة التسهيلات قد رفض وأنني يمكن أن أستمر في العمل بالقاهرة وأنه سيتصل بي لتحديد العمل الذي أقوم به. وبعد ذلك لم أستطع لقاءه بحجة انشغاله كما كانت تقول سكرتيرته لي.

وعندما طلبت الإذن بالسفر (وهو أمر كان ضروريا وقتها) قيل لي أن مرتبي موقوف وأنني محال إلى اللجنة الثلاثية لفصلي بسبب تركي لمقر عملي.

قمت بتوجيه الرسالة التالية إلى مدير مكتب عمل غرب القاهرة وأرسلت صورة منها إلى نقيب الصحفيين.

نص الرسالة:

السيد/

تحية طيبة وبعد

فوجئت يوم ١١/١٧ عند تقديمي طلبا إلى السيد عبد الحميد عبد الغني نائب رئيس مجلس إدارة أخبار اليوم لسفري إلى موسكو مقر عملي كمراسل لأخبار اليوم بأن السيد/ رئيس مجلس الإدارة قرر إحالتي للجنة الثلاثية طالبا فصلي. وفوجئت أيضا بوقف مرتبي عن شهر أكتوبر.

وعند لقائي بالسيد/ كمال عزب نائب المدير العام أخبرني بأن السبب في ذلك هو عدم تواجدي في موسكو للقيام بعملي كمراسل لأخبار اليوم هناك.

لهذا أود أن أضع أمامكم الحقائق التالية:

أولا ـ أنني قد بدأت في منتصف عام ١٩٧١ العمل كمراسل لأخبار اليوم في موسكو. وأنني منذ ذلك الوقت ولمدة ثلاث سنوات وبالذات حتي ١٩٧٣/٨/١ كنت أقوم بعملي على خير وجه بشهادة المسئولين ومنهم السيد/ موسى صبري نفسه. وبشهادة صحيفة أخبار اليوم التي أبرزت في عددها بتاريخ ١٩٧٣/٦/٢٣ بأن «أخبار اليوم» قد انفردت بنشر خبر زيارة بريجنيف لباريس بعد زيارته لواشنطن وأن «مراسل أخبار اليوم» في موسكو استطاع أن يسبق جميع الصحف العالمية ووكالات الأنباء بهذا الخبر الذي لم يذع إلا بعد ٤٨ ساعة من نشره في «أخبار اليوم». وأن بعض الأخبار التي نشرت عني كانت تنقلها فوراً وكالات الأنباء عن أخبار اليوم مثل تصريح المسئولين السوفييت عن «الاسترخاء العسكري».

وقيامي بتغطية رحلات الرئيس السادات ونيكسون وزيارة بريجنيف لواشنطن.

وكنت أقوم بمراسلة صحف الأخبار وأخبار اليوم وآخر ساعة وذلك بمفردي. وكنت أزود هذه الصحف بالأخبار والتعليقات والموضوعات والصور.. إلخ. ولم أكلفها إلا مبالغ زهيدة. وقد ساعدني على ذلك أنني حتى آخر ١٩٧٤ كنت أعمل في دار التقدم التي كانت توفر لي شقة وتسهيلات أخرى تساعدني في عملي في الأخبار.

ثانيا ـ في ١٩٧٣/٨/١ وصلتني في موسكو رسالة من السيد عبد العزيز عبد العليم نائب المدير العام وقتئذ يخطرني فيها بإنهاء العمل ببطاقات التسهيلات التليفونية والتلغرافية وذلك بناء على قرار مجلس الوزراء بالنسبة للعاملين في الخارج. بعد هذا القرار كنت أقوم بالاتصال بالوسائل البريدية أو الطائرات أو تليفونياً على نفقتي. وكان هذا بالطبع ما يصعب مهمتي.

ثالثا ـ قدمت في أواخر عام ١٩٧٤ طلبا إلى السيد/ رئيس مجلس إدارة أخبار اليوم بتعديل وضعي وزيادة المبلغ المخصص لمصاريفي في موسكو. لأنه بانتهاء عقدي مع دار التقدم أصبح من الضروري الحصول على شقة وهي بالنسبة للمراسلين في موسكو لا يمكن أن تقل عما يقابل ٨٠ جنيها مصريا. وطالبت بمصاريف أخرى لتسهيل الاتصال بالصحيفة لاستخدام التلكس بعد منع

الاتصالات التليفونية والتلغرافية وغير ذلك من المصاريف الضرورية. وكان كل ما يحول إليّ لهذه المصاريف هو ما يقابل ١٤٠ جنيها مصريا. وكنت قد ناقشت السيد/ موسى صبري في ذلك أثناء وجوده في موسكو في أكتوبر ١٩٧٤ أثناء زيارة السيد/ إسماعيل فهمي وأبدى اقتناعه تماما وأكد على ضرورة أن تقدم لي نفس التسهيلات التي تقدم لمراسل الأهرام في موسكو. وتأكد من استحالة ممارستي العمل بالمبلغ الذي كان يحول إليّ. وعند عودتي إلى القاهرة أبلغني أن مجلس الإدارة رفض طلبي. وعرض على السيد/ موسى صبري أن أنتقل للعمل في القاهرة فوافقت ثم طلب مني الحضور في وقت آخر للاتفاق على العمل الذي يكلفني به. وعندما ذهبت إليه قال لي «انت حتفتح عليك فتحة ليه؟». انت مقدم طلبات انتظر إلى أن يفصل فيها، وطلب مني البقاء في القاهرة.

رابعا - رغم ذلك لم أتوقف عن إرسال الموضوعات والأخبار الخاصة بالاتحاد السوفيتي واشتركت في مختلف الصحف والمجلات السوفيتية وواصلت الاتصال بمصادر الأخبار كان لي فيها السبق الصحفي. ومنها خبر اختيار فلاديمير بولياكوف سفيرا للاتحاد السوفيتي ونبذه عن حياته. وحرصت في نفس الوقت على التردد على موسكو على نفقتي عند سفر الوفود. وفي يناير ١٩٧٥ طلبت من السيد/ موسى صبري أن يصرح لي بالسفر إلى موسكو فأخذ يماطل بحجة أنه مشغول. فطلبت التصريح من المرحوم علي أمين رئيس مجلس الإدارة حينئذ فقال: هل معنى ذلك أنك تنازلت عن طلباتك؟ فقلت له: لم أتنازل ولكني سأسافر مادمت مراسلا وكتبت طلبا بهذا المعنى. فأعطاني التصريح وسافرت في مارس ١٩٧٥ . وكان يزور موسكو في ذلك الوقت وفد اقتصادي. وحاولت عن طريق زملائي الصحفيين أن تتصل بي الأخبار دون جدوى، وقد بعثت عديدا من الرسائل عن طريق مراسل وكالة أنباء الشرق الأوسط ولم ينشر منها شيء. عدت إلى القاهرة وكتبت رسالة لم تنشر. ثم قدمت عددا من الرسائل للأستاذ موسى صبري نشر بعضها دون أن يشير إلى المصدر. عند سفر السيد/ إسماعيل فهمي إلى موسكو في منتصف عام ١٩٧٥ اتصلت تليفونيا بالأستاذ موسى صبري وسألته إن كان يريدني أن أسافر، فقال: لا سأسافر أنا. ولكنني سافرت بعد انتهاء الزيارة بتاريخ لاحق وبعثت إليه برقية على نفقتي ليتصل بي تليفونيا فلم يتصل. وكانت آخر مرة

سافرت فيها إلى موسكو في ديسمبر ١٩٧٥ وعدت في يناير ١٩٧٦ . وكتبت رسالة عند عودتي أرسلت منها نسخة للسيد/ علي أمين ونسخة للأستاذ موسى صبري ونسخة للسيد/ نبيل عصمت ولم ينشر منها شيء. وأخيرا عند وفاة ماوتسي تونج كتبت تعليقا بخصوص توقعات السوفييت ولم تنشر أيضا. ولكن نشر نفس المعنى بعدها بثلاثة أسابيع نقلا عن الوكالات الأجنبية.

ومازالت الصحف السوفيتية التي اشتركت فيها تصلني إلى الآن بانتظام. ولم أكل عن المحاولات أن أكون مفيدا ومنتجا للمؤسسة ولكن يبدو أن السيد/ موسى صبري رئيس مجلس إدارة أخبار اليوم قد بيت أمرا. فهو يرفض سفري إلى موسكو ويضع أمامي كل العراقيل حتى لا أستطيع تأدية مهمتي وذلك كي يجد المبرر بعد ذلك لفصلي من عملي بحجة عدم تواجدي في مكان عملي.

خامسا ـ حاولت أكثر من مرة بعد أن أصبح السيد/ موسى صبري رئيسا لمجلس الإدارة أن أقابله لأناقشه في وضعي فكان يتهرب من مقابلتي.

فذهبت إليه وبقيت أنتظره في غرفة الاستقبال وعندما وجد إصراري على لقائه بعث مع السكرتيرة أنه سيتصل بي ولم يقابلني، فتركت رقم تليفوني. ولم يتصل بي بالطبع.

مما تقدم يتبين أن السيد/ موسى صبري كان مبيتا النية على قراره. فهو يمنعني من السفر إلى موسكو مقر عملي ويرفض نشر ما أبعث به ثم يرفض في النهاية مقابلتي أو تحديد عمل آخر لي حتى يجعلني في وضع يسهل له فيه مؤاخذتي.

وأخيرا وقف مرتبي وقرر إحالتي إلى اللجنة الثلاثية طالبا فصلي.

أرجو أن تتدخلوا لحماية حقوقي وتمكيني من العودة لممارسة عملي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

محمد يوسف الجندي

المحرر بأخبار اليوم

مراسل أخبار اليوم في موسكو

تحريرا في ١٩٧٦/١١/٢٢

جرد كامل لأنه يتهم شريكه المدير الجديد بالاستيلاء على مبالغ من بيع موجودات في المكتب. وانعقدت لجنة التحكيم الحالية وقررت في جلستها الأولى إجراء جرد شامل كلف بالإشراف عليه عضو اللجنة الأستاذ/ زكي مراد بمعاونة السيد المحاسب/ عويس محمد أحمد. وبعد انتهاء عملية الجرد التي استمرت أكثر من عشرين يوما انعقدت لجنة التحكيم وتدارست محضر الجرد ثم استمعت إلى دفاع الطرفين المتنازعين ودرست المذكرتين المقدمتين من السيد/ محمد يوسف الجندي ودفاع السيد/ عبد الحميد فهمي السحرتي ردا على هاتين المذكرتين وتتلخص طلبات السيد/ عبد الحميد فهمي السحرتي في استمرار الشركة بناء على عقد جديد قدم هو مشروعا مفصلا له بحيث يضمن تقييد سلطة المدير في كل ما من شأنه أن يثير ريبة شركائه.

وتتلخص طلبات السيد/ محمد يوسف الجندي في إلزام السيد/ عبد الحميد فهمي السحرتي برد مبلغ وقدره ١٦٠٠٠ جنيه مصري (ستة عشر ألف جنيه) يتهمه باختلاسها من نشاط المكتب وهي عبارة عن ١٠ آلاف جنيه (عشرة آلاف جنيه) فروق أسعار كتب وستة آلاف جنيه (٦٠٠٠ جنيه) فروق بيع الورق المستلم والورق المطبوع فعلا .. مع فصله من الشركة على أن يخصم نصيبه فيها من الديون التي عليه للشركة بحكم اختلاسه للمبلغ المذكور سالفا مع إنهاء حقه في الشقة رقم ٥ بالعمارة رقم ٣٢ ش صبري أبو علم بمحافظة القاهرة.

وتقرر لجنة التحكيم بعد المداولة فيما بين أعضائها أنه:

حيث تبينت اللجنة استحالة استمرار هذه الشركة لانعدام أي درجة من الثقة اللازمة بين الشركاء.

وحيث إن المبالغ التي يتهم السيد/ محمد يوسف الجندي السيد/ عبد الحميد فهمي السحرتي باختلاسها هي عبارة عن ١- فروق في أسعار العمليات اللازمة لإصدار الكتب وكميتها بين ما يتفق عليه مع مكتب الصحافة وبين ما يطبع فعلا - يسلم السيد/ عبد الحميد فهمي السحرتي كجزء محدد منها وهي الخاصة بخمسة عشر كتابا تبلغ الفروق فيها ٣٧٠١,٨٢ جنيه. ٢- وثمن بيع فائض ورق ما استلمه باسم المكتب من مكتب الصحافة يبلغ ٦٩١٦,٧ جنيه. ولم

أرسلت نفس الرسالة إلى نقيب الصحفيين وإلى اللجنة النقابية بمؤسسة أخبار اليوم وإلى العضو المنتدب بمؤسسة أخبار اليوم والمدير العام لقطاع النشر بأخبار اليوم والأمين الأول للجنة المركزية ورئيس المجلس الأعلى للصحافة ولوزير الثقافة والإعلام.

ولكن يبدو أن الأمر لم يكن مجرد قرار فردي من موسى صبري.

وتحدد لي موعد يوم ١٩٧٧/١/١٨ للحضور أمام اللجنة الثلاثية منطقة الغرب. وحققت اللجنة الثلاثية الموضوع وانتهت إلى رفض طلب المؤسسة بفصلي. وسلمت صورة لممثل المنشأة لإيداعها بملف العامل وصورة لممثل العمال والثالثة لرئيس اللجنة لتسليمها إلى مديرية القوى العاملة لحفظها في ملفاتها وقد تم التنبيه على ممثل المنشأة بإخطار المكتب بالقرار النهائي للمنشأة خلال عشرة أيام من تاريخه.

ورغم ذلك واصلت مؤسسة أخبار اليوم محاولاتها ضدي ففي أثناء وجودي في سجن الاستئناف بمناسبة أحداث ١٨ و١٩ يناير استدعيت إلي نيابة أمن الدولة بسبب دعوى مؤسسة أخبار اليوم بأنني استوليت على أموال بدون وجه حق (وهي عبارة عن المرتب الذي كان يحول إليّ) بزعم أنني تركت مقر عملي وأنني حصلت عليه بدون مقابل. وأبدى ممثل النيابة استخفافه بهذا الاتهام وقرر حفظ التحقيق.

ومع ذلك وبعد قليل وأثناء وجودي في سجن الاستئناف وصلني إعلان على يد محضر بفصلي بسبب الغياب من ١٩٧٧/٣/٧ وقال مندوب أخبار اليوم أمام مدير مكتب علاقات العمل بأنني أعمل مراسلا لأخبار اليوم بموسكو بأجر قدره ٦٠ جنيها مضافا إليه مبلغ ٤٠ جنيها بدل إغتراب + ١٠٠ جنيه إيجار مكتب ومصاريف. وأضاف أن المدعي عليه غادر مقر عمله بموسكو بدون إذن من المؤسسة بترك العمل مما حمل المؤسسة أعباء مالية واعتبرت المؤسسة أن هذا يعد إخلالا جسيما بالتزاماته الجوهرية فقررت فصله في ١٩٧٧/٣/٧ .

وقد أحال المكتب هذا الطلب ومرفقاته برأي مؤداه أن الفصل يشوبه التعسف لعدم وجود تحقيق إداري.

ورفعت دعوى أمام محكمة شئون العمال الجزئية بالقاهرة. وقد حكمت المحكمة بجلسة ٧٨/٣/٩ بوقف قرار المدعي عليه بصفته بأن يؤدي لي أجرا شهريا قدره ٦٠ جنيها من تاريخ الفصل في ١٩٧٧/٣/٧ حتى تاريخ الحكم.

وعملت على تنفيذ هذا الحكم واضطرت المؤسسة أن تدفع لي ما حكمت به المحكمة حتى تاريخ المطالبة. ولكنها لم تلغ قرار الفصل لأنها لم تكن تملك ذلك. ورأى الدكتور عصمت سيف الدولة المحامي عني أنه لا داعي للاستمرار في النزاع والاكتفاء بالاهتمام بعملي في دار الثقافة الجديدة.

أعتقد الآن أن هذه الإجراءات التي اتخذتها ضدي مؤسسة أخبار اليوم لم يكن المسئول عنها موسى صبري وحده بل كان وراءها أجهزة الدولة التي كان يتصاعد عداؤها للشيوعية وللقوى الوطنية عموما. ولم تكن هذه الأجهزة التي لها عملاؤها ونفوذها داخل أخبار اليوم راضية في البداية عن تعييني في المؤسسة، ولهذا كانوا يتصيدون أي ثغرات أو يفتعلونها لطردي من المؤسسة. وقد استمر هذا الموقف العدائي حتى بعد خروجي من المؤسسة سواء في حملات التضييق على دار الثقافة الجديدة وتهديد الموزعين الذين يقومون بتوزيع كتبها واعتقالي مرة كل عامين والاستيلاء على الآلات الكاتبة وعدد من الكتب من الدار. ثم في مذكرات مباحث أمن الدولة في البلاغات التي قدموها للنيابة مدعين أن دار الثقافة الجديدة تمول الحزب الشيوعي المصري.

أما من ناحيتي فكنت أرغب بالفعل في الانتقال إلى مصر بسبب طول فترة غيابي في الاتحاد السوفيتي، وكان من الممكن في الظروف الطبيعية أن يتم ذلك الانتقال بالاتفاق مع المؤسسة. وليس صحيحا أن المؤسسة كانت ترغب في وجودي كمراسل لها في موسكو بدليل القيود والعقبات التي كانت تخلقها لي لتجعل عملي هناك مستحيلا. وكان من الممكن أن أنتقل إلى القاهرة وأستمر محررا في أخبار اليوم. ولكن هذا كله لم تكن ترغبه هذه الأجهزة.

واستمرت مضايقات مباحث أمن الدولة والأمثلة عديدة:

- في صباح أحد الأيام عندما ذهب العاملون إلى مقر دار الثقافة الجديدة وجدوا الباب مشمعا بالشمع الأحمر. اتصلت بالمباحث وكان أحد ضباطها يتردد كثيرا أمام باب التجمع فأخبرني أنني مطلوب وذهبت معه إلى المباحث التي حولتني إلى النيابة وبقيت عدة ساعات أفرجت عني بعدها بكفالة وكانت كل «المضبوطات» عبارة عن مطبوعات علنية لحزب التجمع.

- في يوم آخر استدعت المباحث العامل في منهل الثقافة الذي كان يتبع الدار. وعندما عرفت بذلك اتصلت بماجد الجمال المسئول في قسم مكافحة الشيوعية، فطلب مني أن أذهب لاستلامه وذهبت وبقيت منتظرا عدة ساعات، وقال لي ماجد الجمال بسخرية «عطلناك». فقلت له: «نعم». فقال: «أحسن .. بدل ما تطلع كتاب».

- في إحدى مرات سفري إلى بيروت فتشت تفتيشا دقيقا وأخذوا مني مخطوط كتاب «قصة السوفييت مع مصر» الذي أصدرته الدار وكنت أحاول أن أنشره نشرا مشتركا مع دار ابن خلدون في بيروت.

- أصدرنا مجلة غير دورية باسم «الثقافة الجديدة» صدر منها العدد الأول، أما العدد الثاني فقد حجز صاحب المطبعة الكمية التي طبعها ورفض تسليمها واستدعيت إلى إدارة الأمن حيث حاول المسئولون الضغط عليّ لعدم إصدار العدد فرفضت ذلك. ورفعنا دعوى ضد صاحب المطبعة لتسليم المجلة غير الدورية، حكمت المحكمة لصالح صاحب المطبعة بحجة أنها مجلة يجب الحصول على تصريح بإصدارها.

- دعوت بعض المثقفين منهم الدكتورة لطيفة الزيات وحلمي شعراوي وفريدة النقاش لدراسة بعض الإصدارات، فاتصل بي ماجد الجمال تليفونيا أثناء الاجتماع فقال أن هذا اللقاء غير قانوني. رغم أنه كان لقاء في مكان خاص. وفهمت من ذلك أنني مراقب مراقبة شديدة.

الاعتقال في مارس ١٩٨١ :

في إحدى ليالي شهر مارس ١٩٨١ وبعد منتصف الليل سمعت طرقا شديدا على الباب أيقظني من النوم. وكان الجرس لا يعمل. فتحت الباب فوجدت ضابط المباحث وعددا من المخبرين. قاموا بتفتيش الشقة التي كنت أستأجرها في المهندسين وكالعادة أخذوا بعض الأوراق والتسجيلات واقتادوني إلى دار الثقافة الجديدة حيث استولوا على الآلات الكاتبة وبعض الكتب، ثم ذهبنا إلى نيابة أمن الدولة التي اتهمتني بعضوية الحزب الشيوعي المصري وقيادته والترويج للأفكار الشيوعية وكانت أدلة الاتهام كالعادة هي تقارير المباحث العامة والمضبوطات التي تشمل الآلات الكاتبة التي نستخدمها في الدار والمعروف أن أي دار تحتاج في عملها إلى آلات كاتبة. واستولوا على آلات كاتبة باللغات العربية والإنجليزية والروسية. حضر معي في الدفاع الدكتور عصمت سيف الدولة. وأمرت النيابة بحبسي وحولت إلى سجن مزرعة طرة حيث وجدت العديد من زملائي في نفس القضية منهم نبيل الهلالي ومبارك عبده فضل وغيرهما. وسكنا في عنبرين كبيرين. وفي سجن طرة استطعنا أن نحصل على الكتب وقمنا بنشاط ثقافي وسياسي وألقيت سلسلة من المحاضرات عن تاريخ الحركة الشيوعية في الأربعينيات، وواصل مبارك عبده فضل الحديث عن الخمسينيات وكذلك عن الانقسامية في الحركة الشيوعية. وقد لقيت هذه المحاضرات اهتماما كبيرا ومناقشات واختلافات وقد استطعت إخراج هذه المحاضرات من السجن وأصدرت المحاضرات الخاصة بي في كتاب صدر عن دار الثقافة الجديدة بعنوان: «اليسار والحركة الوطنية في مصر» (١٩٤٠ ـ ١٩٥٠) وفيه قدمت ردا على الفكرة التي كان يروجها البعض على أن الحركة الشيوعية في مصر كانت مجرد انقسامات عديدة لم يكن لها إلا دور ضئيل في الحركة السياسية في مصر. وتحدثت عن أن تاريخ الحركة الشيوعية كان يضم تيارا ثوريا وهو الذي يميز دورها الفعال في الحركة الوطنية المصرية وتيارا انتهازيا كان هو المسئول عن انتكاسات هذه الحركة وانقساماتها. ولم أرد في هذا البحث أن أقول أن تنظيما معينا كان هو التيار الثوري حتى لا تعمق دراستي الاتجاهات الحلقية التي تعوق عملية الوحدة. فضلا عن أنه في ممارسات كل التنظيمات كانت هناك أعمال ثورية

وإيجابية وكانت هناك اتجاهات انتهازية. ولكننا إذا نظرنا إلى مجمل نشاط تلك المنظمات فإنني أعتقد أن الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدتو) كانت إلى حد كبير وفي مجمل نشاطها تمثل التيار الثوري رغم وجود بعض الأخطاء في ممارساتها أو في ممارسات بعض قادتها. وأن طليعة العمال كانت في مجمل ممارساتها تمثل التيار الانتهازي رغم أن هناك بعض صفحات ناصعة في عملها ورغم وجود عناصر ثورية لعبت دورا هاما في تاريخ الحركة الشيوعية المصرية.

وكان التيار الثوري ومازال يتميز أساسا بالجماهيرية والعمل من أجل الوحدة وتأكيد الموقف الأممي مع الحرص على الموقف المستقل بالنسبة للقضايا الوطنية والمحلية. والموقف الخلاق من النظرية مع بعض السمات الأخرى. أما التيار الانتهازي فكان يتسم بالانعزالية والاتجاه الانقسامي المعادي للوحدة والموقف الجامد من النظرية والموقف التابع لمن كانوا يسمون بالأشقاء الكبار ـ وغير ذلك من السمات.

من إنجازات التيار الثوري ذلك الجهد الذي تم في الوحدة أساسا بين الحركة المصرية والتحرر الوطني واسكرا مع عدد من المنظمات الصغيرة الأخرى، ذلك العمل الذي عمل الاتجاه الانقسامي على تخريبه بحجة وجود خط يسمى خط «القوات الوطنية الديمقراطية» بمناسبة صدور خط سياسي يدعو إلى أن يكون حزبنا حزبا لكل القوات الوطنية والديمقراطية. والذي توالت بعده الانقسامات بحجة العمل ١٠٠ ٪ أو ٩٠ ٪ بين العمال إلخ. ومن الأعمال الثورية الكبيرة ذلك العمل الذي تم بالتعاون بين الطلبة والعمال في الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني واسكرا أساسا الذي أدى إلى تشكيل اللجنة الوطنية للطلبة والعمال والدور الوطني الكبير في أعوام ٤٦، ٤٧، ٤٨.

ثم تشكيل حركة السلام وحركة الكفاح المسلح في القنال والتحرك بين المثقفين في الخمسينيات سواء قبل الثورة أو بعدها والدور الذي لعبه هذا التيار داخل الحركة العمالية لتوحيد النقابات وتكوين اللجنة التحضيرية لاتحاد عمال مصر.

والدور الذي قام به هذا التيار داخل الجيش وبين الضباط الأحرار مما كان له تأثير في التوجه الوطني لحركة الضباط الأحرار ولقيادة ثورة يوليو بعد ذلك.

وفي مقابل ذلك كانت هناك الاتجاهات الانعزالية (التمسك بتنظيمات السلام والشباب السرية) ومحاربة حركة السلام والعمل ضد الوحدة وتكريس الانقسامية كانت كلها من سمات التيار الانتهازي الذي أثر بالسلب على الحركة الشيوعية وممارسة دورها بين الجماهير.

عرضت ذلك كله في سلسلة المحاضرات التي ألقيتها في سجن طرة وقد أثارت مناقشات كثيرة وكان لها تأثير هام في توضيح الكثير من القضايا.

وفي ذكرى ميلاد لينين أقمنا احتفالا ألقيت فيه كلمة عن لينين ونضاله في روسيا وفي تأسيس الحزب البلشفي. وبعد عرضي قام أحد الرفاق الشبان بتقديم وردة لي تقديرا لهذا العرض.

اعتقالات سبتمبر:

وفي أثناء وجودنا في سجن طرة وصلتنا أخبار اعتقالات سبتمبر التي قام بها السادات وشملت عناصر فعالة في قوى المعارضة من شيوعيين وتجمعيين ووفديين وديمقراطيين وغيرهم من القوى المعارضة وشملت شخصيات مثل محمد حسنين هيكل وفؤاد سراج الدين وعصمت سيف الدولة وإسماعيل صبري وفؤاد مرسي وغيرهم. وعناصر من الإخوان المسلمين. وتوالت خطابات السادات الاستفزازية والتى انتهت باغتياله على المنصة على يد قوى التيار الإسلامي التي عمل السادات بنفسه في السبعينيات على دعمها بالمال والسلاح والتدريبات كي تتصدى لليسار. وكنا في السجن نتابع هذا كله عن طريق أجهزة الترانزستور، وجاءنا خبر الاغتيال أولا عن طريق أحد المساجين العاديين الذي كان يسمح له بمشاهدة التليفزيون. ولكن لم يتأكد لنا خبر موته. وأخذنا نتابع الأخبار عن طريق إذاعات العالم التي أذاعت أنه أصيب ولكن بعد فترة أكدت وفاته. وكانت تنتابنا في هذه الفترة القصيرة مشاعر عديدة، فنحن من ناحية ضد مبدأ الاغتيالات ولكننا كنا نشعر أن أعماله وتصرفاته وخطاباته الاستفزازية هي التي أدت للوصول إلى هذا الوضع. بالإضافة إلى أننا كنا نشعر أنه إذا كانت الإصابة غير قاتلة فقد تؤدي عودته من

جديد إلى المزيد من التنكيل والإرهاب استمرارا للأسلوب الذي سار عليه منذ فترة بلغت ذروتها باعتقالات سبتمبر.

بعد الانتخابات الرئاسية الجديدة وانتخاب حسني مبارك رئيسا للجمهورية أعلن أنه سيسير على طريق السادات. ولكن دارت بيننا مناقشات كنا أميل فيها أنه سيحدث تغيير عن أسلوب السادات.

اقتدنا للمحكمة للنظر في المعارضة في حبسنا وأفرجت عنا المحكمة. ولكن ذلك حدث بعد اغتيال السادات الذي أعقبه إعلان حالة الطوارئ واعتقالات عديدة شملت الإسلاميين وبعض قوى اليسار. وخرجنا من سجن طرة دون أن نعرف إن كنا سنحول لمباحث أمن الدولة من أجل إجراءات الإفراج ولكن اللوريات التي حملتنا سارت بنا إلى ليمان أبو زعبل حيث حولنا إلى معتقلين، وكان بعض المعتقلين يضربون ويعذبون عند استقبالهم ولكن لم يحدث ذلك معنا. التقينا هناك مع الكاتب الصحفي محمد عودة الذي اعتقل أيضا وقال لنا بفكاهته المعروفة أن «السادات قتل على الطريقة الإسلامبولية».

عرفنا ونحن في أبو زعبل أن حسني مبارك أفرج عن معتقلي سبتمبر وأنه التقى بهم في الرئاسة. وفي ديسمبر أفرج عنا.

وكان السادات قبل اغتياله قد صعد المواجهة مع الشيوعية والاتحاد السوفيتي ومع كل القوى الوطنية المعارضة التي أخذ يتهم بعضها بالشيوعية وأنها تعمل لحساب الاتحاد السوفيتي. ومن ذلك اختلاق قضية «التفاحة» التي اتهم فيها بعض الوطنيين الذين لم تكن لهم أي علاقة بالشيوعية بالعمل لحساب الاتحاد السوفيتي. وطرد السفير السوفيتي «بولياكوف» من مصر، وأخذ السادات يلقى التصريحات بأنه مستعد للانضمام لحلف الأطلنطي وأنه يستعد لإرسال القوات المصرية في أي معركة ضد الشيوعية واعتبر العدو الأول هو الاتحاد السوفيتي، أما أمريكا فهي صديقتنا. ولهذا كانت الإشادة به في الولايات المتحدة الأمريكية وفي بلاد أوروبا الغربية وإسرائيل حتى اليوم. ولكن تزايدت الكراهية له بين الشعب المصري وباقي الشعوب العربية. وكانت جنازته هزيلة بعكس جنازة عبد الناصر. وفقدت فيه أمريكا وإسرائيل صديقا مخلصا.

وبعد اغتيال السادات حدثت بعض التغييرات بدأت بالإفراج عن معتقلي سبتمبر. وعندما سأل أحد الصحفيين حسني مبارك إن كان سيتبع خط عبد الناصر أم السادات أجاب «أنا اسمي حسني مبارك» تأكيدا لتميزه عن الاثنين.

ولم يتخل مبارك عن جوهر السياسة التي بدأها السادات ولكنه عمل على إعادة العلاقات مع البلاد العربية وتحسينها مع الاتحاد السوفيتي وحاول داخليا أن يعيد العلاقات مع قوى المعارضة التي زاد التوتر وتصاعد العداء بينها وبين السادات. وحافظ على العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية ولكن حرص على التمايز. واستعادت بعض المؤسسات الوطنية مثل وزارة الخارجية دورها وتأثيرها الذي كان السادات يعمل على إلغائه مما أدى إلى اصطدامه بعدد من وزراء الخارجية واستقالتهم (إسماعيل فهمي - محمد كامل).

ومع ذلك فإن حسني مبارك يؤكد دائما على أن السادات هو بطل الحرب والسلام ولا يغفل في نفس الوقت دور جمال عبد الناصر قائد ثورة يوليو. ويجمع نظامه بين أنصار السادات وغيرهم من المعتبرين من الناصريين.

***

(١٥)

حضور الزوجة والابنة إلى مصر

بعد عشر سنوات من الزواج نجحت زوجتي نادية وابنتي أناستاسيا في الحضور إلى مصر من موسكو. وقد تطلب ذلك جهودا مضنية تخللتها اعتقالات وسجن أعوام ٧٧، ٧٩، ١٩٨١ - وكانت التعقيدات التي تعترض تحقيق ذلك تأتي من مباحث أمن الدولة في مصر ومن الإجراءات البيروقراطية في الاتحاد السوفيتي.

وكانت زوجتي تراسلني في هذه الفترة وتبعث إليّ بصور ابنتي وأخبارها وتطورها والمشاكل التي تواجههما بعيدا عن الزوج والأب. وكيف حرصت على الاهتمام بتربيتها وقد أدخلتها دار الحضانة ثم روضة أطفال ثم المدرسة الداخلية وكانت تأخذها في نهاية الجمعة حتى صباح الاثنين وترسلها في الصيف إلى مخيمات الأطفال أو تذهب معها إلى أحد المصايف السوفيتية التي كان يمتلئ بها الاتحاد السوفيتي، وأدخلتها مدرسة تتعلم فيها اللغة الإنجليزية كلغة إضافية. وكانت تبعث لي بكل أخبارها وبالتطور الذي تمر به في مراحل عمرها. وكانت زوجتي تعمل في إحدى المؤسسات السوڤيتية.

وكان اسم زوجتي قبل الزواج ناديجدا ميخائيلوفنا كورونكوفا - فغيرت اسم العائلة إلى الجندي فأصبح اسمها ناديجدا ميخائيلوفنا الجندي. ويطلق الروس عادة اسم نادية اختصارا على من يسمون ناديجدا رغم أنهم ينطقونه بطريقة مختلفة فيركزون على المقطع الأول. ولهذا لم يكن اسمها غريبا علينا هنا في مصر.

وحسب إجراءات الجوازات السوفيتية يتمتع السوفييت بباسبور داخلي وهو يوازي البطاقة الشخصية عندنا، وجواز سفر خارجي يمكنها من السفر إلى البلاد

يقدم السيد/ عبد الحميد السحرتي دفاعا مقنعا بصدد هذه المبالغ إلا زعمه أنه اشتراها بثمن رخيص وباعها بثمن أغلى ودفع الفروق باسم المكتب كنسبة توزيع لمكتب الصحافة، بينما لا تزيد نسبة التوزيع هذه عن ٥٠٠ جنيه (خمسمائة جنيه) على الأكثر .. وبينما أنكرت الجهة التي زعم أنه اشترى منها هذه الكميات من الورق.

وحيث إن اللجنة قد أدانت من قبل السيد/ عبد الحميد فهمي السحرتي بالتضليل والغموض ورأت في تصرفاته خروجا على المبادئ السليمة في العمل واستهتارا بالثقة التي وضعت فيه.

وحيث أن اللجنة ـ حتى وإن لم تأخذ بكافة المبالغ في كشوف السيد/ محمد الجندي ـ على أنها مختلسة من جانب السيد/ عبد الحميد السحرتي إلا أنها لا تستطيع أن تتجاهل مبلغ ٣٧٠١,٨٢ جنيه المعترف بها من جانب السيد/ عبد الحميد السحرتي مع تقديم مبرر أنه كان يوزعها كنثريات أو مصاريف لم يستطع التدليل عليها، كما لا تستطيع اللجنة أن تقتنع بالدفاع الذي قدمه السيد/ عبد الحميد السحرتي في موضوع اتهامه ببيع فائض ورق بمبلغ ضخم يشكل المقدار الثابت فيه فقط ٦٩١٦,٧١ دون أن يورد منها شيئا للمكتب. وحيث إنه لذلك ترى اللجنة أن هذين المبلغين ومجموعهما ١٠٦١٨,٥٣ يسأل عنهما السيد/ عبد الحميد السحرتي وحده، لأنه حتى لو أخذ بدفاعه فإن شريكه قد حذره من هذا الأسلوب ورفضه مرارا باعتراف السيد/ عبد الحميد السحرتي، ثم إنه لم يوردها بالفعل للمكتب. وحيث إن المكتب قد جردت موجوداته وأصوله وخصومه حتى ٦٧/١٢/٣١ بصورة قبلها الطرفان تماما. وحيث إن عمليات الطباعة والترجمة وإعداد الكتب من المصادر الرئيسية لأرباح الشركة القائمة، وحيث إن السيد/ عبد الحميد السحرتي استباح لنفسه أن يستولى على نسب خاصة من هذه الأرباح الأمر الذي يشكل في حد ذاته خروجا على مبدأ الثقة المفترضة بين الشركاء. وحيث إن السيد/ عبد الحميد السحرتي قد اعترف بمبلغ ٣٧٠١,٨٢١ جنيه السابق الإشارة إليها. وحيث إنه قد قبل أن يتحمل مبلغ ١٨٠٠ جنيه من ذلك المبلغ كعقوبة له

المدونة عليه. ولم يكن من السهل لأي شخص الحصول على جواز سفر خارجي إلا إذا كان مسافرا لسبب معلوم ولم يكن يعطي للكافة. ومنذ عام ١٩٧٨ حصلت نادية على جواز سفر خارجي للحاق بأب ابنتها. أما إجراءات الزواج الرسمي فكانت معقدة. فكانت الأنظمة البيروقراطية في الاتحاد السوفيتي تتطلب الحصول على موافقة بلد الزوج. وكنت قد عقدت زواجا إسلاميا في جامع موسكو ولكن هذا لا يكفي فلا يعترف إلا بالزواج المدني أمام موثق الزواج. وموافقة بلد الزوج تعني موافقة مباحث أمن الدولة وكانت هنا المشكلة.

ذهبت زوجتي إلى القنصلية المصرية في موسكو وطلبت فيزا إلى مصر ولم يأت أي رد. فطلبت مني أن أعرف السبب فطلبت من أحد المعارف في وزارة الخارجية المصرية أن يتحرى عن السبب فعرف أن سبب الرفض هو هذه التأشيرة الغريبة. أن «المصريين الذين سبق لهم الزواج من مصريات وكان لهم منهن أولاد لا يسمح لهم بالزواج من بلدان الكتلة الشرقية، خاصة، حفاظا على روابط الأسرة». وصحيح أنه كانت لي زوجة مصرية. ولي منها أولاد ولكني انفصلت عنها فمن حقي الزواج وكذلك من حقها. فلماذا أمنع من الزواج من أبناء الكتلة الشرقية بالتحديد وهل الزواج من مصريات أخريات أو من بنات أخريات خارج الكتلة الشرقية لا يهدد روابط الأسرة. وكيف يمنع الإعتراف بهذا الزواج وقد تم بالفعل ونتج عنه ابنة.

وكان الدكتور عصمت سيف الدولة زوج أختي هو الذي يتصدى دائما للدفاع عني وتولى مشاكلي القانونية، فكتب مذكرة إلى اللواء حسن أبو باشا وزير الداخلية في ذلك الوقت وقال له أي شرع أو عرف أو قانون يمنع حضور زوجة لتعيش مع زوجها ومنع ابنة مصري من اللحاق بأبيها. وقابل حسن أبو باشا وحصل منه على الموافقة بإعطاء التأشيرة لزوجتي وابنتي بالحضور إلى مصر. وتطلب الأمر مني أيضا الذهاب إلى موسكو في سبتمبر ١٩٨٢ وقد حلت نصف المشكلة وقمت بحلها هناك لتسجيل الزواج مدنيا وأقمنا احتفالا بهذا الخصوص في منزل نادية.

وصلت نادية وأناستاسيا إلى القاهرة في يناير ١٩٨٣ وقدتهما إلى الشقة

التمليك التي كنت قد استلمتها حديثا في مدينة نصر. وكنت قد انتقلت إلى هذه الشقة عام ١٩٨٢ وكان عليّ أن أفرشها وكانت عندي ثلاجة ايديال اشتريتها بعد الانفصال عن زوجتي الأولى وساعدني أخي أحمد في شراء غرفة نوم واستبدلت بعض الأثاث المستعمل من شحاتة هارون مقابل سجادتين صينيتين كنت قد اشتريتهما من موسكو. واشتريت من أختي عايدة أثاث مطبخ كانت تريد التخلص منه. وهكذا جاءت نادية وأناستاسيا على أثاث متواضع، كان علينا أن نستكمله بالتدريج. وكنت قد أعددت لهما عند حضورهما دجاجة وأرزا. وبدأت نادية تتولى أمور المنزل سواء من حيث إعداد الطعام أو تنظيف المنزل وفوجئت أنها تمتلك كفاءات كبيرة في هذا المجال. ولم ألاحظ ذلك في بيتها في موسكو حيث كانت تعمل طول اليوم وكانت أمها تتولى هذه المهمة.

يضاف إلى ذلك أنها لم تكن تعرف كلمة واحدة باللغة العربية ولكنها كانت تحرص على النزول لشراء احتياجاتنا اليومية وتستخدم في ذلك الإشارة. وهناك جمعية تعاونية أمام المنزل وأرادت أن تشتري لحما ووجدت طابورا أمام الجمعية فوقفت في الطابور انتظارا لدورها. فجاءها العامل في المحل وسألها عما تريد فأشارت له إلى اللحم فأحضر لها ما تريده فلم ير من قبل سيدة أجنبية تقف في الطابور.

وبدأت هي وأناستاسيا تحاولان تعلم اللغة العربية. وأحضرتا كراسة تدونان فيها الكلمات وجمل المحادثة الضرورية.

وعند حضورها صدمتها قلة الأماكن الخضراء في الشوارع بالمقارنة مع الاتحاد السوفيتي. وصدمتها أيضا القمامة أمام المنازل وفي الشوارع. ولكنها أخذت تتأقلم شيئا فشيئا.

قررنا أن ندعو إخوتي للعشاء وأعدت لهم نادية عشاء روسيا. وتعرفوا على زوجتي وابنتي.وكان أحمد قد التقى بنادية في موسكو أما الباقون فقد التقوا بها لأول مرة. وأحضروا بعض الهدايا مثل الأطباق وخلافه مما كان ينقص منزلنا وكنا نحتاج إليها بشدة.

وكنت أترجم طول الوقت لعدم وجود لغة مشتركة. وفكرت نادية للترحيب بهم أن تقدم أغنية ورقصة أوكرانية. وهو أمر غير معتاد هنا عند استضافة الضيوف. ولكنها كانت تريد تسليتهم وإكرامهم. وأمضينا المساء بشكل مرح.

حاولنا إدخال أناستاسيا المدرسة الروسية في الدقي ولكن إدارة المدرسة رفضت بحجة أن المدرسة مقصورة على أبناء الدبلوماسيين.

ولهذا بحثنا عن مدرسة عربية تدخل في برنامجها دراسة اللغة الإنجليزية. ووجدنا مدرسة في مدينة نصر غير بعيدة عن المنزل أدخلناها هناك. وكان باقي التلاميذ قد بدأوا الدراسة. كانت الدراسة صعبة عليها لأنها لم تكن تعرف اللغة العربية. فقد عاشت في موسكو حتى بلغت التاسعة من عمرها. وكانت تحب مدرستها وأصدقاءها من المدرسة في موسكو. ولم تخبرها أمها أنها ستبقى وتدرس في القاهرة. ووجدت صعوبات كثيرة في المدرسة. ولكنها بنت ذكية واستيعابها سريع. وطلبت منا إدارة المدرسة أن نشتري لها قمطرا تجلس عليه. لنقص الإعدادات في المدرسة. فتعجبنا لهذا الطلب.

التحقت أناستاسيا بالمدرسة في شهر أبريل وانتهت السنة الدراسية في شهر مايو وانتقلت إلى السنة الرابعة الابتدائية. وفي العام التالي انتظمت في المدرسة من سبتمبر حتى مايو وأدت امتحان الشهادة الابتدائية واجتازت الامتحان. ولم تكن أناستاسيا سعيدة في مدرستها ولا بإقامتها في مصر. فقد كانت في موسكو تحلم بأن تصبح من الطلائع. ثم تصبح عضوا في الكومسومول، مثل أحلام كل الأطفال والشباب السوفييت. وكانت في المنزل تنشد الأناشيد السوفيتية. وأخذت تحجم عن تعلم اللغة العربية رغم أنها أصبحت تستطيع القراءة بالعربية وتحفظ بعض الآيات القرآنية في المدرسة.

ومع من لا يعرف اللغة الروسية كانت تتحدث بالإنجليزية التي كانت تدرسها. وكانت تؤكد أنها روسية وترفض التأقلم مع الوضع الجديد. ولم تحاول تكوين صداقات في مدرستها ولم تتصادق إلا مع ابنة منى وحش ابنة أختي عايدة والتي تسكن بالقرب منا.

وساعد على تأزم هذا الوضع أنها لم تكن لها علاقات مع أختها نادية وكانت في ذلك الوقت في الرابعة عشرة من عمرها وظلت تحت ضغوط والدتها تمتنع عن إقامة علاقات مع أنستاسيا. وقد أمكن علاج هذا الوضع بعد ذلك وبعد أن عدنا من تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٩٠ .

ولهذا فبعد الانتهاء من الامتحان في مايو، سافرت زوجتي وابنتي إلى موسكو وظلتا حتى شهر سبتمبر. أصرت أنستاسيا على البقاء في موسكو في مدرسة داخلية وعادت زوجتي وحدها.

ولكبر سن جدة أنستاسيا فقد عهدت زوجتي إلى إحدى صديقاتها بمتابعة أحوال أنستاسيا ورعايتها. وقد رحبت بذلك.

وتأقلمت زوجتي مع الأوضاع في مصر وكانت تحرص وتسعى إلى ذلك. وتوثقت العلاقات بيننا ونما الحب ووجدت فيها زوجة وصديقة ورفيقة تحرص عليّ وعلى عملي وراحتي وتحاول أن تكيف حياتها مع حياتي واهتماماتي وعملي.

وزوجتي من مواليد موسكو في أول أكتوبر عام ١٩٤٤ أي نفس يوم عيد الثورة الصينية. وهي تؤكد ذلك ولكن ليس لها اهتمامات سياسية. ومع ذلك فقد كانت عضوة نشطة في الكومسومول (الشباب السوفيتي) وكانت عضوة نقابية نشطة في مكان عملها. وهي كيماوية أنهت الدراسة الجامعية من جامعة موسكو عام ١٩٧٠ . ثم عملت في معهد الكيمياء الحيوية وكان لها نشاط بارز في الكومسومول وفي اتحاد النقابات بحيث عرضوا عليها عام ١٩٧٢ الترشيح لعضوية الحزب الشيوعي السوفيتي فرفضت، وقالت لمن عرضوا عليها أنها لم تنضج بعد لتستحق هذه العضوية. وتكرر هذا العرض مرة أخرى عند انتقالها لعملها الآخر في معهد رفع مؤهلات العاملين في الصناعات البترولية وكانت عضوية الحزب في ذلك الوقت يتكالب عليها أصحاب المآرب الوصولية والانتهازية، التي أصبح الحزب مع انفراده بالسلطة سنين طويلة يغلب عليه هذا النوع من الناس. حتى أنه عند انهيار الاتحاد السوفيتي تحول أغلب هؤلاء وأصبحوا يسمون أنفسهم «ديمقراطيون» وعلى رأسهم يلتسن الذي كان عضوا في المكتب السياسي للحزب الشيوعي

السوفيتي. والحقيقة أن غالبية الحكام الذين كانوا يحكمون الاتحاد السوفيتي هم الذين أصبحوا قمة في النظام الجديد المعادي للشيوعية والذي أصبح يخدم أهدافا أخرى معادية لأهداف الحزب الشيوعي السوفيتي.

وكانت زوجتي تقول لي أنه يوجد خارج الحزب شيوعيون حقيقيون أصدق وأكثر إخلاصا من أولئك الذين يستخدمون عضوية الحزب لأهداف ذاتية انتهازية.

ورغم أنها رفضت عضوية الحزب الشيوعي عندما كان هذا الحزب هو الحزب الحاكم والطريق إلى الترقي والحصول على ميزات. فإنها الآن في كل الانتخابات التي جرت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي تصوت إلى جانب الشيوعيين وتعطي صوتها لزيوجانوف رئيس الحزب الشيوعي الروسي. وتقول أنه رغم كل السلبيات إلا أن الأوضاع في ظل وجود الاتحاد السوفيتي كانت أفضل لصالح الغالبية الساحقة وتقول أن هذا هو شعور الروس الآن وإن كانوا لا يريدون العودة إلى الأوضاع القديمة والقيود السابقة.

وزوجتي إنسانة متواضعة تحب العمل، ولا تتوقف عن العمل طوال اليوم. وتقوم بأي عمل مادام مفيدا ومنتجا. وترفض أن يعمل في منزلها أي شغالين فهي تقوم بالعمل كله وحدها. وبيتها دائما نظيف وجميل وملأته بلمسات فنية تثير إعجاب كل من يزور البيت. وفي فترة رأت أننا نحتاج إلى طلاء الجدران فسألت عن الأسعار ووجدتها مرتفعة لا تتفق مع ظروفنا المالية. فانتهزت فرصة سفري إلى أحد معارض الكتاب في خارج مصر وانكبت على كساء جدران المنزل بالقماش وقامت بنفسها بطلاء الأجزاء التي تحتاج إلى طلاء. وفوجئت بذلك عند عودتي وكان ذلك كله بأقل المصاريف.

وأنا أسلمها مبلغ ١٥٠ جنيها كل أسبوع لمصاريف البيت من غذاء ومصروفات أخرى تحرص على أن تكفيها وأحيانا توفر بعض المبالغ لتشتري لي قميصا أو تشتري لنفسها احتياجاتها القصوى أو هدية لأمها التي تعيش في موسكو أو لإحدى صديقاتها في المناسبات الهامة. وهي تفكر دائما في احتياجات المنزل وتنزل بنفسها إلى السوق وتتحدث مع البائعين باللغة العربية التي تحاول تعلمها

وتساومهم. وأصبحت تعرف مدينة نصر حيث نسكن أفضل مني وتعرف أرقام الأوتوبيسات ووسائل المواصلات الأخرى التي تستخدمها في تنقلاتها ولا تستنكف ذلك كما تفعل كثير من صديقاتها وتحب الناس والحديث معهم وترفض استخدام التاكسي. ويرق قلبها لمشاكل الناس وتحاول مساعدتهم وخصوصا أطفال الشوارع.

وهي تعشق الأطفال وكان أول عمل لها في موسكو في دار حضانة للأطفال. واستمر حبها للأطفال وترى ذلك على وجهها إذا رأت أي أطفال صغار تحاول مداعبتهم والحديث معهم وتشعر حيالهم بحب شديد.

ولها صديقات كثيرات من الروسيات المتزوجات من مصريين والمقيمات في القاهرة. وهن يحببنها ويلجأن إليها للمشورة أو للمساعدة أو في المناسبات الاجتماعية المختلفة. وهي أيضا تلجأ إليهن ولا يتأخرن عن مساعدتها عندما يستطعن ذلك. وأصبحت لها علاقات واسعة.

وهي لا تحب الذهاب إلى الأطباء إلا عند الضرورة القصوى ولا تحب الأدوية وتعتبر أن ضررها أكثر من نفعها. وهي تشاركني في موقفي هذا الذي تكون على مدى خبرة سنين طويلة. وقد بدأت في الانتظام في ممارسة التمارين الرياضية المنتظمة عندما كنت في الواحات وأصبحت أضيف عليها من قراءاتي في اليوجا ومن تمارين أخرى. وعندما تعرفت عليها في موسكو كانت كتلة من النشاط علمتني التزحلق على الجليد. وبعد الزواج أصبحت هي تمارس تمارينها التي تقرأ عنها في الكتب الطبية الشعبية الروسية التي تشتريها من روسيا وتحاول بها علاج الأمراض التي قد نتعرض لها سواء نزلات البرد أو ضغط الدم أو السكر أو غيره وتقدم لي العلاج من قراءاتها عن الطب الشعبي. فأصبحت لا ألجأ إلى الأدوية إلا عند الضرورة. وأتناول بانتظام دواء ضغط الدم وأحاول أن أضبط ضغط دمي أساسا بالرياضة والمشي. والابتعاد عن الملح والدهون.

وأنا حريص على الحفاظ على صحتي أساسا وتنمية قدرتي على العمل والذي لا أستطيع الحياة بدونه. وإذا فقدت هذه القدرة فلن أكون حريصا على الحياة. فلا أحب أن أعيش عالة على الآخرين. بهذا التقت طموحاتنا وصفاتنا وأهمها حب العمل وتقديسه وحب الناس والحرص على مساعدتهم.

وازدادت معرفتي بها بعد الزواج، وعمق ذلك تفاهمنا وحبنا.

وكنت في البداية لا أرحب بالزواج من أجانب، ولكن معرفتي بنادية وتعميق هذه المعرفة أقنعني أن اختياري كان ناجحا. لأن شخصيتها وميزاتها تغلب وتغطي على كل السلبيات التي يمكن أن تنشأ من الزواج من أجنبيات.

فقد توثقت علاقاتنا وأصبحت تهتم بعملي ومشاغلي وتحاول دائما أن تساعدني فعند الاحتياج لها في العمل في الدار أثناء المعارض كانت تقوم بأي عمل يسند إليها أفضل من الآخرين، وذلك رغم ضعف معرفتها باللغة العربية. وتولت بشكل كامل في الدار تنظيم وتصنيف الكتب العلمية وغالبيتها باللغة الانجليزية.

وأكبرت فيها رعايتها واهتمامها بأمها التي بلغت من العمر عند كتابة هذه السطور ٨٧ عاما. وهي تحرص كل عام أن توفر المال لزيارتها في موسكو والعناية بها ومساعدتها والعمل على تلبية احتياجاتها. ولم تنصرف عنها بعد الزواج والانتقال للعيش في بلد آخر بعيد.

***

(١٦)

قضايا فكرية
نشاطات ثقافية متشعبة

كنت أشعر بأننا في أشد الحاجة إلى مجلة فكرية وناقشت في ذلك المفكر محمود أمين العالم وكنت أعتقد أنه أصلح من يتولى هذا العمل. وعرضت عليه مكانا في مقر دار الثقافة الجديدة لكي يقوم بهذا المشروع الكبير وأن تقدم الدار كل الإمكانيات التي تستطيع تقديمها لإنجاح هذا العمل.

وافق محمود العالم وقام بجهد كبير وخلاق حتى صدر العدد الأول ونشر مقالتي «العمل النظرى ضرورة عملية» في افتتاحية العدد الأول. وكانت مجلة مستقلة لا تتبع دار الثقافة الجديدة. ولهذا كان يكتب على غلافها أنها تصدر مؤقتا عن دار الثقافة الجديدة. واستمر هذا الوضع لمدة ست سنوات صدر من المجلة تسعة أعداد. وكان كل عدد يدور حول موضوع رئيسي ويشتمل على ندوة.

وقد نجحت المجلة بفضل الجهد الكبير الذي قام به محمود العالم مع الفريق الذي عمل معه وخصوصا السيدة/ ماجدة رفاعة حفيدة رفاعة رافع الطهطاوي والتي تولت سكرتارية تحرير المجلة. وتعتبر أعداد المجلة مراجع للباحثين والكتاب والمفكرين وحصلت مرتين على جائزة معرض الكتاب. وأصبح لها اسم واسع في مصر وفي البلاد العربية. صدر منها حتى استقلالها الكامل الأعداد التالية:

(١) من الذي يحكم مصر

(٢) مصر بين التبعية والاختيار الاشتراكي

(٣) أزمة النظام الرأسمالي في مصر لماذا؟ إلى أين؟
(٤) الطبقة العاملة: التراث ـ الواقع ـ آفاق المستقبل.
(٥) الصراع العربي الصهيوني، الجذور والمواقف.
(٦) مستقبل الصراع العربي الصهيوني ـ الانتفاضة الفلسطينية إلى أين؟
(٧) الإسلام السياسي: الأسس الفكرية والأهداف العملية.
(٨) الماركسية: البريسترويكا ومستقبل الاشتراكية.
(٩) سبعون عاما على الحركة الشيوعية المصرية.

وبعد استقلالها وتكوين شركة مستقلة باسم «قضايا فكرية» صدرت الأعداد التالية.

المؤسسة

أصبح المقر الموجود في ٣٢ شارع صبري أبو علم تعمل فيه منشئتان: الأولى هي دار الثقافة الجديدة التي كنت أتولى إدارتها كدار للنشر أصبحنا ننشر العديد من الكتب وكان لاتفاقياتنا مع عدد من المؤسسات السوفيتية أهمية كبيرة لمساعدتنا على الاستمرار والقيام بنشر كتب وإصدارات أخرى. وكنا إلى جانب النشر نقوم بالتوزيع، فإلى جانب إصداراتنا كنا نوزع كتب دور النشر الأخرى المصرية والعربية فضلا عن الكتب السوفيتية، فقد عقدنا اتفاقا مع مؤسسة مجدونارودنايا كينيجا التي كانت تقصر توزيع كتبها على دار الشرق التي كان يمتلكها ممدوح أباظة. وقعنا مع هذه المؤسسة اتفاقا لتوزيع كتبها السياسية والأدبية والعلمية ووسعنا تعاوننا مع عدد من دور النشر السوفيتية مثل التقدم ورادوجا ومير التي قمنا معها بتراجم وبتوزيع مؤلفاتها، واشتركنا في عديد من المعارض العربية في الكويت وسوريا وتونس والشارقة وغيرها من المعارض في باريس وموسكو. وبدأنا في إصدار سلسلة جديدة هي المكتبة الشعبية التي بدأناها بكتيب عن «٢١ فبراير تحول جديد في الحركة الوطنية المصرية» الذي قمت بتأليفه وصدرت عنها إصدارات أخرى مثل «مصر تستطيع تصدير القمح» لجمال الشرقاوي و«المرأة لن تعود إلى البيت» لأمينة شفيق و«الماركسيون المصريون والقضية العربية» لمحمود أمين العالم. و«اتفاق بيريز ـ خليل» لفؤاد مرسي وغيرها. وكان الهدف من هذه السلسلة معالجة سريعة للقضايا الملحة بأسلوب مبسط للقارئ العادي وبسعر مخفض.

وتولى محمود أمين العالم مسئولية منشأة أخرى هي «قضايا فكرية» وكانت تصدر من نفس المكان بناء على عرض مني كما سبق الحديث.

وفكرت بظهور الحاجة إلى وجود مؤسسة كبيرة تضم هاتين المنشأتين إلى جانب مركز البحوث الذي فكرنا أن يقوم حلمي شعراوي بإدارته. وفكرنا أن تكون هذه المؤسسة نوعا من الشركات المساهمة، وبدأنا ندرس الإجراءات واستشرنا في ذلك القانونيين وبدأنا نجمع المساهمات وفتحت حساباً باسم المؤسسة تحت التأسيس في بنك مصر فرع طلعت حرب وأصدرنا إيصالات خاصة بها.

وكان حلمي شعراوي في ذلك الوقت يعمل في الجامعة العربية في تونس. وفي زيارة لتونس للاشتراك في معرض الكتاب عام ١٩٨٥ التقيت بحلمي شعراوي وعرضت عليه الفكرة وأن يتولى هو إدارة مركز البحوث وأن نتعاون في جمع المساهمات فقمنا معا باتصالات في تونس. وأذكر أننا اتصلنا بالصديق صلاح ناميش الذي كان يعمل أيضا في الجامعة العربية ووافق على الاشتراك واتصلنا كذلك بالدكتور عبد الرازق حسن وغيره. وكان التفكير في هذا الوقت هو إنشاء مؤسسة كبيرة تجمع بين هذه المهام كلها. وقد تغيرت الفكرة بعد سفري إلى براغ عام ١٩٨٦ وعدل عن تكوين مؤسسة كبيرة يتعاون فيها عدد من المنشآت وتقوم بتلك المهام المختلفة (دار نشر وتوزيع ـ مجلة فكرية ـ مركز للبحوث) ولعبت الاعتبارات الذاتية والاتجاه للتجزئة دورها في الاقتصار على إنشاء مركز للبحوث مستقل يتولى مسئوليته حلمي شعراوي.

***

على تصرفاته الانفرادية والتي تتسم بطابع الريبة.

وإذا كان اعتراف السيد/ عبد الحميد السحرتي بذلك المبلغ لا يشكل اعترافا كاملا بكافة المبالغ التي استولى عليها من فروق الطباعة والترجمة وإعداد الكتب.

وحيث إن السيد/ عبد الحميد السحرتي آثر أن يستمر في المراوغة وتعطيل أعمال المكتب.

فإن لجنة التحكيم تصدر حكمها التالي:

أولا ـ ترفض اللجنة الدفع المقدم من السيد/ عبد الحميد السحرتي المؤرخ ٦٨/٣/٢٠ لمخالفته لمشارطة التحكيم.

ثانيا ـ العدول عن تحميل السيد/ عبد الحميد السحرتي بمبلغ ١٨٠٠ جنيه وتحميله بالمبلغ كاملا وبذلك تصبح ذمته مشغولة للسيد/ محمد الجندي بمبلغ ٣٧٠١,٨٢ جنيه.

ثالثا ـ إلزام السيد/ عبد الحميد فهمي السحرتي برد مبلغ ٦٩١٦,٧١ جنيه ثمن فائض الورق ليعاد استخدامه في خدمات ثقافية.

رابعا ـ إخراج السيد/ عبد الحميد فهمي السحرتي من الشركة وقصر الاسم التجاري للمكتب على السيد/ محمد يوسف الجندي.

خامسا ـ سقوط حق السيد/ عبد الحميد فهمي السحرتي في الانتفاع بالشقة رقم ٥ من العقار رقم ٣٢ شارع صبري أبو علم بالقاهرة.

ولجنة التحكيم إذ تصدر حكمها فإنما تعتبره حكما نهائيا مشمولا بالنفاذ المعجل بناء على ما اتفق عليه الطرفان في مشارطة التحكيم.

أحمد الرفاعي **زكي مراد** **فؤاد عبد الحليم**

(١٧)

السفر إلى براغ

كان الحزب الشيوعي المصري في العشرينيات عضوا في الكومنترن، ولكن هذه العلاقات انقطعت في الثلاثينيات لاكتشاف عدد من الجواسيس للبوليس السياسي المصري بين قادة هذا الحزب. ولهذا فعند التكوين الثاني للمنظمات الشيوعية في الأربعينيات لم تكن لها علاقات أممية وساعد على ذلك حل الكومنترن عام ١٩٤٣ . ورغم حل الكومنترن فقد وجدت علاقات مستمرة بين الأحزاب الشيوعية في العالم. وكان للحزب الشيوعي السوفيتي وضع خاص خصوصا في أثناء حياة لينين ثم ستالين. وعندما اختلف الحزب الشيوعي اليوغوسلافي بقيادة تيتو عام ١٩٤٨ مع ستالين ونشوء النزاع بينه وبين الحزب الشيوعي السوفيتي وقفت كل الأحزاب الشيوعية في العالم إلى جانب ستالين. وكانت تعقد لقاءات من وقت لآخر في موسكو أو في غيرها من البلاد «الاشتراكية» تضم ممثلي الأحزاب الشيوعية المختلفة وكانت تتخذ توجهات تحترمها باقي الأحزاب وتلتزم بها. وكان للحزب الشيوعي السوفييتي دور قيادي تحترمه باقي الأحزاب. وبعد وفاة ستالين وبعد أن ألقى خروشوف تقريره في المؤتمر العشرين والذي هاجم فيه عبادة الفرد وكشف ممارسات ستالين وانتقدها بدأت تظهر الخلافات مع الحزب الشيوعي الصيني بقيادة ماوتسي تونغ. وظهر أيضا بعض التمايز مع الحزب الشيوعي الإيطالي، ظهر أولا في كتابات جرامشي ثم في مواقف تولياتي سكرتير عام الحزب الشيوعي الإيطالي. وفيما بعد بدأ ينمو ما عرف باسم «الشيوعية الأوروبية» وظهرت خلافات بين الحزب الشيوعي السوفيتي والحزب

الشيوعي الياباني. وظهرت الخلافات بشكل أوضح بعد التدخل السوفيتي في أحداث المجر عام ١٩٥٦ وغزو دول حلف وارسو لتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٥٨. ووقفت الأحزاب الشيوعية في إيطاليا وفرنسا وإسبانيا وغيرها من الأحزاب الشيوعية الأوروبية ضد هذا الغزو وأدانته. وظهرت خلافات في مواقف فكرية أخرى. أما أحزاب أوروبا الشرقية باستثناء يوغوسلافيا وألبانيا فقد وقفت دائما مع الحزب الشيوعي السوفيتي وكذلك الأحزاب الشيوعية في بلدان العالم الثالث لأن الاتحاد السوفيتي كان السند الأساسي لها في نضالها ضد الامبريالية، وكذلك الحزب الشيوعي الأمريكي. وكان مجموع الشيوعيين المصريين في الأربعينيات والخمسينيات والستينيات يكنون احتراما كبيرا للحزب الشيوعي السوفيتي وللأحزاب الشيوعية الأخرى في الخارج. وكانوا يحاولون إقامة علاقات معها، ولكن تمايزا حدث بين الشيوعيين: فالحركة الديمقراطية للتحرر الوطني رغم احترامها الشديد لهذه الأحزاب وخصوصا للحزب الشيوعي السوفيتي إلا أنها بالنسبة للقضايا الداخلية كانت تشعر بالمسئولية وتتخذ المواقف النابعة من اقتناعاتها ودراستها للواقع المحلي حتى ولو اختلف مع مواقف الأحزاب الأخرى خارج مصر ومثال ذلك الموقف من ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

وبعد النشأة الثالثة للحركة الشيوعية في مصر في السبعينيات أمكن إقامة علاقات وثيقة مع الأحزاب الشيوعية في البلاد العربية ومن خلالها أقيمت علاقات مع الأحزاب الشيوعية الأخرى وخصوصا الحزب الشيوعي السوفيتي فأصبحت توجه الدعوات للشيوعيين المصريين لمؤتمرات هذه الأحزاب ووجدت علاقات تضامن وتعاون متبادل معها.

وقد لعب ميشيل كامل الذي كان يقيم في بيروت ثم استقر في باريس دورا في إقامة وتدعيم هذه العلاقات وساعده في ذلك عدد من زملائه الذين كانوا يقيمون في الخارج. وأصدر في باريس مجلة «اليسار العربي». وفي عهد السادات اشترك في تكوين جبهة معارضة في الخارج اشترك فيها الفريق الشاذلي وغيره. وأقيمت علاقات وثيقة مع المنظمات الفلسطينية ومع الحكومات العربية المعارضة لكامب ديفيد ومعاهدة الصلح مع إسرائيل. وقد لعب ميشيل وغيره من الزملاء في الخارج دورا إيجابيا في هذه الفترة.

ولكن وجودهم مدة طويلة في الخارج، وإصرارهم على هذا التواجد حتى بعد أن أصبحت عودتهم لا تمثل لهم أي خطورة، وخصوصا أن عددا من الزملاء عاد بالفعل. كل هذا زاد من عزلتهم وتباينت الخلافات في المواقف مع زملائهم داخل مصر. وكان لذلك خطورته وخصوصا أنهم كانوا يتولون العلاقات الخارجية والمفروض فيهم أن يمثلوا مواقف الحركة في داخل مصر.

كل هذا تطلب أن يتخذ عدد من التغييرات فذهبت إلى براغ لتمثيل مصر في مجلة «قضايا السلم والاشتراكية» بدلا من الزميل الذي كان قد مضى عليه وقت طويل هناك. ثم أصبحت مسئولا عن العمل في الخارج بدلا من الزميل ميشيل كامل الذي رفض العودة إلى مصر وأصر على البقاء في الخارج رغم قرار الزملاء بضرورة عودته.

وأدى ذلك إلى خلاف شديد.

وكان لميشيل علاقات وثيقة مع الأحزاب والمنظمات في الخارج. واحتجت لجهد كبير لتحويل هذه العلاقات إلى مسارها السليم.

ولكن إصرار ميشيل وزملائه على موقفهم وصل بهم إلى الانشقاق.

ولم أكن أريد لهم أن يصلوا إلى هذا الوضع. فعلاقتي بميشيل كانت علاقة جيدة، وقد حاولت فور وصولي إلى الخارج أن نعمل معا ونتعاون. ولكن عناد ميشيل وزملائه وإصراره على البقاء في الخارج وتكوين مركز قوة له هناك وتغليب المصالح والاعتبارات الشخصية على المصالح والاعتبارات العامة أدى بالضرورة إلى هذا الوضع المؤسف.

وقد كانت الاعتبارات الذاتية وتغليبها على الاعتبارات والمصالح العامة هي السبب الأساسي وراء كل الانقسامات والانشقاقات التي عانت منها الحركة الشيوعية المصرية طوال تاريخها.

ولم نكن نفرض على ميشيل كزميل أن يترك باريس ويعود إلى القاهرة. ولكنه لم يكن زميلا عاديا بل كان قائدا ومسئولا. وكانت توجهاته وأفكاره تختلف عن توجهات مجموع الزملاء في الداخل. مما كان يهدد بتكوين مركز قوة مستقل في الخارج.

مجلة «قضايا السلم والاشتراكية»

فور وصولي لتسلم العمل في المجلة التقيت برئيس التحرير «سكلاروف» وكان سوفيتيا. وتحدثنا عن العمل في المجلة وحذرني من مشاغبات ممثل الحزب الشيوعي الياباني.

وأصبحت عضوا في مجلس تحرير المجلة الذي كان يجتمع بشكل دوري. وفيما بين فترات انعقاده كانت تمارس العمل هيئة التحرير (البورد) وكان السوفييت يتولون المسئوليات الرئيسية وخصوصا الوظائف الإدارية التي كانت على صلة مباشرة بموسكو وبالحزب الشيوعي السوفيتي. وكان التمويل الغالب هو التمويل السوفيتي. وتساهم أحزاب أوروبا الشرقية (تشيكوسلوفاكيا ـ المجر ـ ألمانيا الشرقية ـ بولندا ـ منغوليا) بنسبة أقل. ويقدم الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي المقر وبعض الموظفين الإداريين. ويعمل في المقر عدد من المترجمين من الروسية إلى العربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية والإسبانية وهي اللغات الرسمية في المجلة، وكانت المجلة تصدر من المقر المركزي باللغات الروسية والإنجليزية والفرنسية. وكانت هناك طبعات «وطنية» باللغات المختلفة تصدر في البلاد بدعم من المجلة المركزية. وكان هناك دعم للطبعة العربية التي كانت تصدر من دار الهلال بمصر باسم «دراسات اشتراكية» والتي كان إبراهيم عبد الحليم يرأس تحريرها. ودعم للطبعة التي تصدر في بيروت باسم «الوقت» هذا فضلا عن الدعم الذي كان يقدم لطبعات أخرى في البلاد المختلفة.

**

قرر زملائي أن أسافر إلى براغ لأمثلهم في مجلة «قضايا السلم والاشتراكية» بدلا من الزميل الذي كان يعمل هناك وكان قد مضى عليه أكثر من عشر سنوات.

أخذت أعد العدة للسفر وكان هذا الإعداد يشمل عدة أمور: أولها أن أرتب استمرار العمل في دار الثقافة الجديدة أثناء غيابي. وكنت قد تعرفت بماجدة رفاعة أثناء معاونتها لمحمود العالم في قضايا فكرية وأعجبتني شخصيتها وفكرت في أنها

تصلح لأن تتولى إدارة الدار أثناء فترة غيابي. وفاتحت محمود العالم في هذه الفكرة فلم يكن متحمسا في البداية ولكنه ترك لها الرأي. ففاتحتها ووافقت. وأخبرت العاملين في الدار بذلك وأخذت أنقل إليها مسئوليتي.

وأثار زملائي موضوع مسئولية الدار أثناء غيابي، إذ كانوا يشعرون أن المهام التي أخذتها الدار على عاتقها وكانت تقوم بإنجازها لا تجعل مسئوليتها واستمرارها قضية شخصية بصرف النظر عن الوضع القانوني باعتبارها ملكية خاصة لي. وكنت أشعر بنفس الشعور. ولكنني كنت متأكدا أن تغيير وضعها القانوني فضلا عن أنه غير ممكن في الظروف التي كانت موجودة، فإنه لن يحقق الصالح والأهداف العامة التي كرست الدار من أجلها. ولكنني اقترحت أن يتحقق نوع من الإشراف السياسي يقوم به أحد الزملاء الذي اختاروه وأن يكون فضلا عن ذلك مسئولا عن سلسلة «المكتبة الشعبية». رفضوا ورفض الزميل ذلك. وقال البعض أنني أتمسك بملكيتي الشخصية. ورغم أن ذلك كان من حقي. إلا أن الاعتبارات الشخصية لم تكن هي التي تحركني بل الاعتبارات العامة.

وكنت قد اتفقت بالفعل مع ماجدة رفاعة وعملت لها توكيلا. وثبت أن اختياري لها كان سليما بتجربتي الشخصية وتجربة الآخرين.

وفي إطار الاجراءات للإعداد للسفر كان عمل الترتيبات اللازمة لسفر زوجتي إلى براغ.

وكان يوسف ابني قد أنهى دراسته وحصل على الماجستير في الإعلام من جامعة موسكو. وتعرف على زميلة له في الدراسة قبرصية من مدينة ليماسول، وتكونت بينهما علاقة انتهت بالزواج. وقد جرى زواجهما في ليماسول قبل أن ينهيا الدراسة. ورزقا بولد أسمياه «ناجي»، وحضرنا حفل زفافهما الذي حضره العديد من الأقارب والأصدقاء. وحضرته أيضا والدته ليلى التي كانت قد تزوجت من صنع الله إبراهيم وحضر أيضا حفل الزفاف.

وعاش يوسف وزوجته في ليماسول في منزل العائلة ثم استقلا بعد ذلك بمنزل خاص. حاول يوسف تكوين شركة في قبرص وساعدته في ذلك في البداية.

ومرت سنوات قبل أن يستطيع الاستقرار في عمله، حضر بعض الوقت هو وأسرته إلى القاهرة عندما كنت في براغ وعمل فترة قصيرة في الدار ثم نجح أخيرا في إنشاء شركة سياحية سماها «كوروس» كانت تجلب النسياح من روسيا. واستقر وضعه وعمله هناك.

سافرت إلى براغ عن طريق ليماسول لأمر على يوسف وأبحث معه أوضاعه المعيشية في بداية حياته وإمكانية مساعدته وكونا شركة مشتركة باسم «دار الثقافة الجديدة» ولكنها لم تستمر ولم تواصل عملها.

اشتريت تذكرة طائرة إلى باريس على الخطوط التشيكية وكانت تتوقف في براغ، وكنت قد حصلت على تأشيرة تشيكية من القاهرة. ولم تستطع زوجتي أن تسافر معي لأن الحصول على تأشيرة لفرنسا بالنسبة لمواطني الاتحاد السوفيتي كان يتطلب موافقة من باريس وانتظرت هذه الموافقة فترة وتعطلت في القاهرة مرة أخرى بسبب أحداث الأمن المركزي ومنع التجول ووقف الطيران من مطار القاهرة الدولي. وكانت في ذلك اليوم في زيارة لشقيقتي في الدقي واضطرت أن تقطع المسافة من الدقي إلى مدينة نصر سيرا على الأقدام. وأخيرا استطاعت السفر وكنت قد وصلت إلى براغ. وانتظرتها هناك. التقيت بالزميل الذي كان يمثلنا في براغ وأخبرته بالقرارات الخاصة بحلولي محله. فقال لي أنه سيحتاج شهرا يدبر أموره ويسافر إلى القاهرة. واتفقنا على ذلك. واتصلت بإدارة المجلة وأخبرتهم بالتغيير واتفقنا على مواعيد الاستلام.

جاءت زوجتي وذهبنا معا إلى باريس وفي مطار باريس استوقفونا حوالي ساعة ثم استدعوني للتحقيق. وعرفت أن السبب هو أن زوجتي سوفيتية. ثم سمحوا لنا بالدخول.

استضافنا الصديق يوسف حزان في فندق «ستوديا» في شارع سان جرمان بالحي اللاتيني بالقرب من عمله. ورحب بي وبزوجتي التي رآها لأول مرة. والتقيت بميشيل كامل وأخبرته بالقرارات الخاصة بالتعديلات في المجلة. لم يرحب بها. ولكنني أبديت له رغبتي في أن نتعاون.

ذهبت عدة أيام إلى صوفيا لحضور مؤتمر الحزب الشيوعي البلغاري. وتركت زوجتي عدة أيام في باريس. وكانت لا تعرف الفرنسية ولكنها فتنت بباريس. واشترت خريطة للمدينة. وكانت تخرج كل يوم في الصباح الباكر وتقطع المدينة على قدميها. زارت المتاحف وعرفت أماكن لم أكن أعرفها مثل مؤسسة «جورج بومبيدو». وكانت تسير على قدميها من الحي اللاتيني وتمر بالكونكورد والشانزلزيه حتى غابة بولونيا وتعود أدراجها في آخر اليوم إلى الفندق مشبعة بشحنة من الجمال والثقافة في هذه المدينة الرائعة.

وسافرنا من باريس إلى لندن لزيارة أخي الذي كان يقيم هناك حيث بقينا بضعة أيام ثم عدنا إلى باريس ومنها إلى براغ. وكان ذلك في شهر أبريل، أقمنا حوالي شهر في الفندق التابع للمجلة وذلك إلى أن يرتب الزميل الذي حللت مكانه أموره للسفر إلى القاهرة. سلمني عمله في المجلة. والتقينا معا برئيس التحرير.

كانت الظروف في براغ ملائمة لزوجتي لأنها كانت قريبة من موسكو وتستطيع الاتصال بوالدتها بسهولة أكبر. فضلا عن أنها لم تكن تشعر بالغربة لأنها في المجلة كانت تلتقي بالعديد من الروس الذين يعملون هناك وتصادقت معهم.

ورغم أن التشيك لم يكونوا يحبون الروس (بسبب التدخل الذي قام به حلف وارسو عام ١٩٦٨ أثناء ما عرف «ربيع براغ» الذي قاده دوبتشيك قائد الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي في ذلك الوقت). فإن لغتهم قريبة من اللغة الروسية التي لم يكن من الصعب التعامل بها في المحلات التجارية.

وأمكننا أن نحضر ابنتنا أناستاسيا من موسكو إلى براغ لوجود مدرسة روسية هناك بعد أن أنهت السنة الدراسية في موسكو في يونيو. وذهبت إلى موسكو والتقيت بابنتي وسافرنا بالقطار إلى براغ وفي محطة براغ كانت زوجتي تنتظرها فعندما نزلت من القطار جرت إليها في انفعال وتعثرت ووقعت على الأرض وقامت وتعانقتا في شوق. كنا قد انتقلنا للسكن في حي يسمى بوهنيتسا. أدخلنا ابنتي المدرسة الروسية وكونت هناك صداقات مع طالبات روس وتشيك.

كانت الحياة سهلة في براغ. كانت تأتي للمنزل في الثامنة إلا الربع صباحا سيارة ميكروباس تابعة للمجلة تنقلني إلى العمل. وكانت زوجتي تساعدني عند

الضرورة في الأعمال الإدارية وكانت تساعدني في تحرير المواد التي أحتاج لكتابتها باللغة الروسية. وكنت أتناول الغداء في مقر المجلة والغداء يبدأ من الساعة الحادية عشرة ويستمر العمل حتى الرابعة مساء. ويقوم الميكروباس بتوصيلنا إلى المنزل. وهناك أقرأ الصحف خصوصا الصحف المصرية التي كانت تصلني بانتظام. وأتناول العشاء. وفي الساعة التاسعة أسمع أخبار التليفزيون الروسي التي كنا نلتقطها بسهولة من براغ ثم آوى إلى فراشي لأستيقظ مبكرا وأقوم برياضتي المعتادة في الغابة التي كانت بجوار المنزل. وأتناول إفطاري وأكون جاهزا في انتظار الميكروباس الذي يأخذني مع باقي زملاء العمل إلى المجلة.

كتبت عدة مقالات في المجلة لقيت استحسانا وكذلك المواد التي كنت أقدمها للنشر.

ومن البلاد العربية وجد مندوبون عن لبنان وسوريا والعراق والسودان والأردن والجزائر والمغرب وفلسطين (الحزب الشيوعي الفلسطيني) ومندوب فلسطيني من إسرائيل (الحزب الشيوعي الإسرائيلي). وأحيانا كان يحضر للمجلة مندوب من البحرين وكان يقيم في سوريا ولا يستطيع الذهاب إلى البحرين (وهو من جبهة التحرير البحرانية) ومندوب من السعودية (من الحزب الشيوعي السعودي) ومن البلاد الآسيوية وجد مندوبون من الهند واليابان وفيتنام والفيلبين وإيران ومن أمريكا اللاتينية وجد مندوبون من كوبا وشيلي والأرجنتين والمكسيك وجواتيمالا وبنما. ومن أفريقيا وجد مندوبون من جنوب أفريقيا والسنغال. ووجد مندوب من الولايات المتحدة الأمريكية تعدى الثمانين من عمره. ومن أوروبا وجد ممثلون للسويد وقبرص واليونان. وكان هناك في السابق ممثلون لفرنسا وإيطاليا ولكنهما انسحبا خصوصا الممثل الإيطالي. الذي قطع علاقاته بالكامل مع المجلة، أما الحزب الشيوعي الفرنسي فقد حافظ على علاقاته رغم عدم وجود مندوب. أما الصين فقد قطعت علاقاتها بعد الخلاف مع الاتحاد السوفيتي.

كانت علاقاتي جيدة مع جميع المندوبين ومع المسئولين في المجلة. وبعد فترة اخترت في هيئة التحرير.

وقد سافرت إلى المغرب ولبنان وإسبانيا والبرتغال واليمن الجنوبي وغيرها من البلاد سواء لحضور مؤتمرات أو غيرها من المناسبات.

وكنا نمضي الإجازة مع زوجتي في منتجعات البلاد الاشتراكية. ذهبنا مرة إلى البلاتون في المجر ومرة إلى ألمانيا الشرقية ومرة ثالثة إلى كوبا. وكانت أول زيارة لنا إلى كوبا.

وأحيانا كانت تأتي زيارات من مصر أو السودان أو غيرهما من البلاد العربية. التقيت هناك بخالد محيي الدين الذي دعته المجلة لزيارتها وكذلك رفعت السعيد ومحمود أمين العالم. وحضر من السودان محمد إبراهيم نقد والتيجاني الطيب وغيرهم.

دخول المستشفى

وسافرت إلى القاهرة أكثر من مرة. وفي المرة الأخيرة وكان فاروق ثابت يوصلني بسيارته إلى المطار صدمتنا سيارة مسرعة من الخلف وارتطم رأسي بمقدمة السيارة. ويبدو أنني أصبت بغيبوبة للحظة ثم شعرت بألم في بطني. وواصلت السفر إلى براغ وأنا متعب وفي اليوم الثاني ذهبت للطبيب الذي حولني للمستشفى ومررت بعدد من الفحوص، وعند خروجي من المستشفى قال الطبيب أنني أصبت بارتجاج في المخ ويجب أن أحذر القراءة الكثيرة أو الإفراط في مشاهدة التليفزيون أو الإجهاد في العمل الفكري لفترة من الوقت، ويبدو أنني لم أستطع مراعاة ذلك. فاستمر عملي وبعد حوالي شهر شعرت بصداع مستمر في رأسي وأخذت الحالة تسوء وكان يسكن في نفس المنزل في الطابق العلوي أحد الزملاء الفلسطينيين من الأردن في المجلة وهو طبيب، كشف عليّ واتصل بالمستشفى الذي أرسل سيارة إسعاف أخذتني إلى هناك. وبعد الفحوص، أخبرني الطبيب أن هناك نزيفا في المخ وأنه يجب إجراء عملية جراحية فورية.

اليوم الثاني قامت إحدى الممرضات بحلاقة شعري وقام أحد كبار أطباء المخ بإجراء العملية. بعد إجراء العملية كنت في غرفة الإنعاش وعندما أفقت من البنج

رفض السحرتي هذا القرار الذي أصدره المحكمون الذين اختارهم بنفسه .وبعد بضعة أيام حضر إلى الدار ومعه ضابط شرطة متهما إياي بأنني اغتصبت الدار التي يشاركني فيها فأخطرته بحكم المحكمين.

وفي أغسطس ١٩٦٨ قمت بتأسيس دار جديدة هي «دار الثقافة الجديدة» وهي منشأة فردية، وظلت موجودة إلى جانب «دار يوليو للنشر» التي استمر النزاع القضائي مع السحرتي بشأنها، ثم قمت بمحو سجل دار يوليو. ولكن السحرتي أدخل «دار الثقافة الجديدة» في النزاع على اعتبار أنها امتداد لدار يوليو.

رفع السحرتي دعوى ابتدائية خسرها وصدقت المحكمة على حكم المحكمين فاستأنف الحكم.

وفي عام ١٩٨٢ صدر حكم الاستئناف بإلغاء حكم المحكمين باعتبار أن مشارطة التحكيم لم تنص على الفصل من الشركة. ومازالت المنازعة القضائية مستمرة حتى الآن ويبدو أنها ستستمر مدة طويلة.

ولكن الواقع منذ ١٩٦٨ وحتى الآن أن دار الثقافة الجديدة مؤسسة فردية لها سجل تجاري مستقل وأصبحت أتحمل مسئوليتها بمفردي حتى الآن.

وأصبح العمل في مجال النشر جزءا أساسيا من نشاطي وحياتي. ولهذا فسوف يشغل مكانا هاما في الصفحات التالية من هذه المذكرات.

***

سألت الممرضة التي كانت تسهر إلى جانبي: لماذا لم تجر العملية؟ قالت أن العملية أجريت. جاءت زوجتي لزيارتي. بقيت بعض الوقت في غرفة الإنعاش وقال الطبيب أنهم اكتشفوا أن السكر مرتفع (١١) حسب المقاييس هناك. وأخذت الممرضات يحقنني بالأنسولين ومنعوا عني السكريات التي أعشقها. ثم نقلت من الإنعاش إلى غرفة مع أحد الفلسطينيين. وبدأت أشعر باحتباس في البول. وقال الطبيب أنه نتيجة تضخم في البروستاتا. وكنت أعاني من التضخم منذ فترة ولكن لم أعان من احتباس البول إلا بعد العملية. فقد وضعوا لي قسطرة للتبول قبل العملية ونزعتها الممرضة بعد العملية. ويبدو أنها نزعتها دون استشارة الطبيب. فقد سمعته بعد ذلك يتشاجر معها ويعنفها. وبعد ذلك أصبحت أتبول بصعوبة، ففي الليل كنت أذهب إلى دورة المياه كل ١٠ دقائق أو ١٥ دقيقة. وينزل قليل من البول.

في الصباح شكوت للطبيب الذي استدعى أخصائي المسالك البولية الذي قال أنه سيبذل محاولات باستعمال بعض الأدوية إن لم تنجح فسيضطر لإجراء عملية جراحية لاستئصال الجزء المتضخم من البروستاتا. وأجرى لي أشعة فوق صوتية تبين منها تضخم البروستاتا وقال لي بعدها أنه من الضروري إجراء عملية جراحية. سألته إن كان ممكنا عملها بالليزر فقال أنه لابد من قطع الجزء المتضخم. وقال أنه لا يستطيع إجراءها فورا لأنني خارج من عملية جراحية في المخ. ويجب أن ننتظر حوالي شهر أو أكثر. وأنه من الضروري تركيب القسطرة مرة أخرى. وهو الأمر الذي لم أكن أحبه.

قال لي الطبيب المعالج أن عملية المخ ناجحة ولم تترك آثارا ولكن عليّ أن أحتاط فلا أتعرض لضربات في الرأس لفترة وألا أعود للعمل قبل فترة نقاهة أمضيها في إحدى المصحات. واعتبر أن علاجي في المستشفى الخاص بجراحة المخ قد انتهى وأنهم سينقلونني إلى قسم المسالك البولية.

أتى لزيارتي بعد عملية المخ عدد من الأصدقاء والزملاء في المجلة.

نقلت إلى عنبر يضم حوالي سبعة مرضى بعد أن كان يزاملني مريض

فلسطيني واحد. وكانوا جميعا من المواطنين التشيكوسلوفاك.

بدأت الاستعداد لعملية البروستاتا وزارني طبيب التخدير وقال لي أنه بسبب قيامي حديثا بعملية جراحية في المخ فلا يوصون بإعطائي بنجا مخدرا كاملا بل سيقومون بإعطائي حقنة في الظهر لتخديري تخديرا موضعيا. ولهذا فلن أفقد وعيي أثناء العملية ولكنني لن أشعر بأي ألم أثناء الجراحة.

بعد انتهاء العملية الأولى وكنت أتلقى مكالمات تليفونية من القاهرة وقبرص وباريس ولندن للاستفسار عن صحتي سواء من إخوتي أو ابني يوسف الذي حضر إلى براغ أو من أصدقائي وزملائي. وتلقيت مكالمة من سوبوتين رئيس التحرير الجديد في المجلة والذي حل محل سكلاروف. وأحيانا كنت أتلقى مكالمات بخصوص العمل وأعمل على حلها بالتليفون.

كنت أتناول كمية كبيرة من الأدوية سواء تلك الخاصة بالمخ وتوسيع الشرايين أو المضادات الحيوية بعد العملية. ولهذا كنت أشعر بالتعب والضعف. وكانت زوجتي تزورني بشكل منتظم وأحيانا كنا ننزل للتجول في حديقة المستشفى.

بعد العملية الأولى كانت تأتي لي إحدى الممرضات لتقوم معي ببعض التمرينات الرياضية الملائمة وكان ذلك يتم يوميا حتى بعد أن قمت بعملية البروستاتا ثم توقفت بحجة أن الطبيب أمر بوقف هذه التمرينات بعد العملية. ولكنني ما أن شعرت بأنني أستطيع القيام من سريري حتى أخذت أنزل إلى الحديقة وأقوم بالتمرينات التي اعتدت القيام بها يوميا ولم أتوقف عنها أبدا.

وفي المستشفى كانوا يحرصون على نظافة المرضى. فالاستحمام يومي فكانت الممرضة تأتي لغسيلي كل يوم حتى بعد العملية مباشرة. وكان التمريض جيدا فإذا ضغطت على الجرس بجانبي تأتي الممرضة فوراً.

مكثت في المستشفى حوالي ثلاثة شهور. وعند خروجي من المستشفى أوصاني الطبيب أن أقلل من البروتين الحيواني ومن السكريات. ورغم حقن الأنسولين التي أعطيت لي بعد العملية الأولى فقد انخفض السكر في الدم، ولم أحتج إلى أي أدوية للسكر بعد ذلك. وكان يرتفع أحيانا إذا لم أراع التقليل من

السكريات ثم يعود طبيعيا إذا امتنعت أو قللت منها. وقللت من اللحوم والأسماك ولم أعد أتناولها إلا مرتين في الأسبوع. وأمارس الرياضة يوميا وأحاول أن أحيا حياة صحية، وبذلك أحافظ على قدرة لا بأس بها على العمل.

وبناء على توصية الطبيب لم أذهب إلى العمل مباشرة بل رتبت الذهاب إلى مصحة تدعى «مارياتسكي لازني» تعتمد على الأساليب الطبيعية في العلاج (الجو ـ المياه المعدنية ـ الحمامات المعدنية ـ التدليك ـ الرياضة ـ الغذاء .. إلخ).

عدت إلى العمل وكنت قد فقدت من وزني ١٠ كيلوجرامات.

بقيت في المصحة ٢٤ يوما. وكان ذلك في شهر يوليو ١٩٨٩ . وفي سبتمبر كانت إجازتي السنوية واخترنا مع زوجتي أن نمضيها في كوبا بدعوة من الحزب الشيوعي الكوبي. وكانت مختلف الأحزاب في البلاد الاشتراكية توجه دعوات إلى مندوبي المجلة لتمضية إجازاتهم في بلادها بناء على اتفاق مع المجلة.

وأثناء وجودنا في كوبا صدر حكم من محكمة أمن الدولة العليا في قضية الحزب الشيوعي المصري التي كنا قد اعتقلنا على ذمتها عام ١٩٨١ . وقد صدرت على عدد من زملائنا أحكام بالسجن وقبض عليهم بالفعل وزج بهم في السجن. وقد صدر ضدي حكم بالسجن ثلاث سنوات. وحاول زملائي الاتصال بي لإبلاغي بذلك. وعرفت وأنا في كوبا بمحاولة الاتصال بي فاتصلت بهم وطلبوا مني تأجيل عودتي إلى مصر. وقد أوقف هذا الحكم بعد ذلك بالنسبة لي وزملائي بقرار من رئيس الوزراء.

إغلاق مجلة «قضايا السلم والاشتراكية»

كنا في المجلة نتابع ما يحدث في الاتحاد السوفيتي والدعوة التي رفعها جورباتشوف حول «البيروسترويكا والجلاسنوست» والأفكار الجديدة عن التغيرات في العالم وقضايا السلام والتغيرات حول مفاهيم الصراع الطبقي، وكان غالبية المندوبين يتعاطفون مع هذه الأفكار. وأذكر أن البعض ومنهم مندوب جنوب أفريقيا

واسمه باهات الذي عرفت بعد التغيرات في جنوب أفريقيا وانتهاء الحكم العنصري أنه أصبح وزيرا. كان ينظر إلى هذه المفاهيم الجديدة بعدم ارتياح.

وأقر بأنني كنت أيضا من المتحمسين لهذه المفاهيم الجديدة وللتحولات التي يقودها جورباتشوف ولكن في النهاية كانت لي انتقادات للتحول الذي حدث في أجهزة الإعلام السوفيتية وخصوصا التليفزيون. وأحسست أن هناك تجميلا لصور الرأسمالية وجلدا للذات وانتقادات مبالغا فيها للتجربة السوفيتية. وقلت هذه الانتقادات في الاتصالات مع بعض المسئولين السوفييت.

وأذكر أنه في هذه الفترة ذهبت إلى موسكو للاشتراك في معرض الكتاب الدولي وحضرت ماجدة رفاعة من القاهرة، فوجدت تنظيم المعرض في غاية السوء. وكانت هذه هي المرة الوحيدة التي ذهبت فيها ماجدة إلى موسكو وكان انطباعها سيئا للغاية. وعندما كنت أسأل المسئولين عن المعرض عن السبب في هذه الفوضى كانوا يجيبون بسخرية: «أصل عندنا بيروسترويكا».

وكانت الفوضى عامة في المطارات والجمارك. أما المحال التجارية فكانت رفوفها خالية، وكان تفسير القيادة السوفيتية أن هذا بسبب الصعوبات الأولى التي تمر بها البروسترويكا وأن هناك مقاومة من الاتجاهات المحافظة.

وبدأ تحول في توجهات المجلة للدفاع عن التوجهات الجديدة. وكانت هناك مبالغة وشطط في بعض المقالات.

وأذكر في هذه الفترة أن صدر عن قيادة الحزب الشيوعي السوفيتي نقد وإدانة للتدخل في تشيكوسلوفاكيا وأفغانستان. وقام ممثلو الأحزاب العربية في المجلة بإصدار بيانات مماثلة. وطلبوا مني أن أفعل نفس الشيء فرفضت. وقلت إن تأييدنا للتدخل السوفيتي في تشيكوسلوفاكيا وكذلك في أفغانستان وقبل ذلك في المجر كان نابعا من ظروفنا الداخلية وليس موقفا ذيليا للموقف السوفيتي. وفي أحد الأيام دعينا لاجتماع لمجلس التحرير لسماع تقرير من سوبوتين رئيس التحرير عن الأوضاع المالية. وقال أنها متردية وقال أن الحزب الشيوعي السوفيتي لا يستطيع مواصلة الدعم الذي يقدمه للمجلة، وطلب اختيار لجنة من ثلاثة تمثل مختلف المناطق

تناقش الموضوع مع رئيس التحرير لتقديم الحلول. واخترت نيابة عن مندوبي آسيا وأفريقيا واختير مندوب من أمريكا اللاتينية وآخرون من أوروبا. واجتمعنا مع رئيس التحرير. الذي عرض علينا الوضع المالي وأن التمويل الأساسي يأتي من الحزب الشيوعي السوفيتي وهناك بعض المساهمات من أحزاب أوروبا الشرقية. وقال أن ٩٠ ٪ من المصاريف تذهب لتمويل الطبعات الوطنية. فقلت أنه إذا كان علينا أن نختار بين إغلاق المجلة وإلغاء الدعم فالأفضل إلغاء الدعم، ولتواجه كل طبعة وطنية المشكلة وتحاول حلها إن استطاعت. أما انتظار الدعم والطبعات التي لن تستطيع الاستمرار بجهودها الذاتية فلتغلق أبوابها بدلا من إغلاق المجلة المركزية التي تمثل شكلاً هاماً من أشكال التضامن الأممي. واقترحت أن نخفض كل المصاريف غير الضرورية في سبيل الاحتفاظ باستمرار المجلة. وكتبت تقريرا بهذا المعني. وقمت بمناقشات عديدة مع مختلف المندوبين. وكان أغلبهم وخصوصا مندوبي العالم الثالث مقتنعين بموقفي. وعندما تحادثت مع المندوب الإسرائيلي وهو فلسطيني قال لي: لا تجهد نفسك كثيرا، فالمجلة ملكهم وهم الذين يمولونها فإذا أرادوا غلقها فسيغلقونها إن آجلا أو عاجلا.

وناقشت سوبوتين كثيرا فقال لي بيني وبينه أن هناك تغييرات كبيرة تحدث في الاتحاد السوفيتي ولا نعرف ما سيكون عليه الحال بعد مؤتمر الحزب القادم. ويبدو أنه كان لدى العاملين السوفييت وعلى رأسهم رئيس التحرير تعليمات مشددة بإغلاق المجلة وحاولوا أن يتخذوا قرارا «ديمقراطيا» من المندوبين في المجلة للحفاظ على الشكل الذي يقول بأنها مجلة «دولية». وأنا لم أكن أقبل أن أستخدم للإيحاء بهذا الشكل.

وفي حديث جانبي ضم عددا من ممثلي العالم الثالث قال مندوب إيران: «إذا كانوا يريدون إغلاق المجلة فلننشئ نحن مندوبي العالم الثالث مجلة للعالم الثالث».

وقال لي المندوب السوداني أنه سمع أن ياكوفليف ـ وكان رئيسا لقسم العلاقات الدولية في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي ـ أنه كان مصرا على إغلاق المجلة لدرجة أنه كان يطالب بطرد المندوبين.

في هذه الظروف قامت أحداث تشيكوسلوفاكيا بقيادة هافل والتي أدت في النهاية إلى انتخابه رئيسا للجمهورية وتنحية الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي عن الحكم. فقدم ذلك حجة لسوبوتين وغيره من العاملين السوفييت الذين يحاولون إغلاق المجلة تنفيذا للتعليمات التي لديهم. وقالوا كيف نستمر في المقر الآن خصوصا أن الفاتيكان يطالب باسترداده. وقد كان المقر في الأصل ملكا للفاتيكان وقد استولت عليه السلطات التشيكية بعد سيطرة الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي على الحكم. قلت إن هذه كلها أسباب فرعية ولا تناقش القضية الأساسية وهي هل تبقى المجلة كشكل من أشكال التضامن الأممي أو لا تبقى. وإذا قررنا أنها تبقى فستبقى بأقل المصاريف الممكنة وسنجد مكانا آخر وليس من الضروري أن يكون في براغ.

ولكن القرار كان قد اتخذ. فبحثوا عن شكل آخر فعقدوا اجتماعا لمندوبي أوروبا الشرقية باعتبارها الدول الممولة وقرروا إغلاق المجلة دون أي اعتبار لمندوبي أحزاب البلاد الأخرى. واستمرت معارضتي للنهاية وكنت أبدو في نهاية الأمر متطفلا وأنني أتدخل في أمر لا يخصني.

وبدأوا يعدون الترتيبات لسفر المندوبين وقررت أن أغادر في يوليو ١٩٩٠ . وعقدت لقاءات مع بعض مندوبي العالم الثالث لنحافظ على اتصالاتنا ونحاول إصدار مجلة للعالم الثالث.

***

(١٨)

العودة إلى مصر

غادرت تشيكوسلوفاكيا نهائيا إلى مصر، بعد أيام قليلة سافرت زوجتي وابنتي إلى موسكو. وكانت رغبة ابنتي أن تبقى وتدرس في موسكو ولم تكن ترغب في الدراسة في القاهرة بسبب تجربتها السابقة. ولكنها لم تسترح في الدراسة في المدرسة التي دخلتها في موسكو. فعادت هي وزوجتي إلى القاهرة ونجحنا في إلحاقها بالمدرسة الروسية في الدقي.

وصلت إلى مطار القاهرة وكانت تنتظرني شقيقتي «سعاد» وابنتها «الدكتورة عايدة سيف الدولة». وكانت عايدة قد حصلت لتوها على درجة الدكتوراه بعد رسالة ممتازة قدمتها في تخصصها. وكانت متخصصة في الطب النفسي.

وكان من الضروري تقديم ورقة بأن الحكم الصادر ضدي قد صدر قرار بإيقافه. وبذلك خرجت من المطار بدون مشاكل.

عدت إلى «دار الثقافة الجديدة» وكانت ماجدة رفاعة تدير الدار. دخلت في جو العمل. وقد صدر في غيابي عدد من المؤلفات الهامة مثل أربعة أعمال لمحمود أمين العالم «الوعي والوعي الزائف في الفكر العربي المعاصر» و«مفاهيم وقضايا إشكالية» وكتاب «الماركسيون المصريون والقضية العربية» في سلسلة المكتبة الشعبية. وأعيد طبع كتاب «في الثقافة المصرية» الذي اشترك في تأليفه مع الدكتور عبد العظيم أنيس. وصدر للدكتورة يمنى لطيف الخولي «الحرية الإنسانية والعلم» ولستيفن هوكنج وبترجمة الدكتور مصطفى فهمي كتاب «تاريخ موجز للزمان من الانفجار الكبير حتى الثقوب السوداء» و«سيد قطب ـ الخطاب والأيديولوچيا» للدكتور محمد حافظ دياب. ولرودلف كارناب ترجمة الدكتور سيد نفادي

«الأسس الفلسفية للفيزياء» الذي نشرنا من ترجمته أيضاً «الابستمولوچيا التكوينية» لجان بياجيه. وأصدرت الدار للدكتور رشدي سعيد وآخرين «أزمة مياه النيل إلى أين ؟». وأصدرنا كتابين لمحمد إبراهيم نقد السكرتير العام للحزب الشيوعي السوداني وهما «السودان: الانتفاضة ـ الديمقراطية ـ التغيير» و«قضايا الديمقراطية في السودان». وصدر لي كتاب كتبته أثناء وجودي في تشيكوسلوفاكيا قائم على مشاهدة التغييرات في بلاد أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي وهو «ماذا يحدث في العالم الاشتراكي». وكتاب نيكوس بولانتزاس ترجمة عادل غنيم «السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية» وصدر للدكتورة لطيفة الزيات كتاب «من صور المرأة في القصص والروايات العربية». وقدمت عرضا عنه في مجلة «قضايا السلم والاشتراكية». وصدر للدكتور فؤاد مرسي «المجمع الصناعي العسكري في إسرائيل» و«القطاع العسكري في الاقتصاد الرأسمالي».

وتم الاتفاق مع اتحاد الكتاب الفلسطينيين على أن نصدر بالتعاون معهم سلسلة من الإبداعات الأدبية لمؤلفين فلسطينيين منهم فدوى طوقان ورشاد أبو شاور وليانة بدر وفيصل حوراني وإميل حبيبي ومحمود درويش وغيرهم.

وقامت الدار بالاشتراك مع بهيج نصار بشراء أربعة أجهزة كومبيوتر «ماكنتوش» أصبحنا نستخدمها في «جمع» الكتب التي نصدرها ونبعثها مصفوفة على «كلك» إلى المطبعة، وذلك بدلا من طريقة الطباعة البدائية التي كانت تقوم بها المطابع قبل الكومبيوتر، وأصبحنا بذلك نقوم في الدار بمرحلة هامة من الطباعة وهي «الجمع».

دار العالم الثالث:

قبل أن أغادر براغ منهيا عملي في مجلة «قضايا السلم والاشتراكية» كنت قد أخذت عناوين بعض مندوبي بلدان العالم الثالث من أفريقيا وآسيا وأمريكا واتفقنا مبدئيا على إصدار مجلة للعالم الثالث يكون مقرها القاهرة.

وناقشت مع محمود أمين العالم وبهيج نصار وماجدة رفاعة إنشاء دار نشر جديدة ـ تضم قضايا فكرية والكومبيوتر. وكانت ملكية الكومبيوتر مناصفة بيني وبين بهيج نصار وأضفت مبلغا وأنشأنا شركة ذات مسئولية محدودة باسم دار العالم الثالث. وأودعنا في البنك التجاري الدولي ٥٠ ألف جنيه لا تسحب إلى أن تتم موافقة مصلحة الشركات على تأسيس الشركة وساهم معنا محمد فائق بمبلغ ٥٠٠ جنيه وزوجتي نادية بمبلغ ٥٠٠ جنيه وصلاح عدلي بمبلغ ٢٠٠ جنيه. وكان مستشارنا القانوني هو الأستاذ على الشلقاني وشركاؤه في مكتبه. وقد قام مكتب الشلقاني بكل الإجراءات القانونية من حيث كتابة العقد وإجراءات السجل التجاري وكل الإجراءات اللازمة أمام مصلحة الشركات إلى أن تمت الموافقة على قيام الشركة.

وكنت قد عرضت على الأستاذ على الشلقاني أن يتولى الشئون القانونية في دار الثقافة الجديدة ودار العالم الثالث، رحب بذلك وأبدى استعداده للقيام بالمهمة بدون مقابل.

وأذكر قبل قدومي للقاهرة بقليل أن التقيت مع الدكتور رفعت السعيد في الخارج، وكانت علاقتي به طيبة وكنا كثيرا ما نلتقي في سفرياته للخارج سواء شخصيا أو تليفونيا، وكنت أتباحث معه في كثير من قضايا العمل. وكان يثني على عملي في المجلة وقد دعى مرة إلى المجلة باعتباره أمينا لحزب التجمع، وحدث معه حوار مع بعض لجان المجلة وقمت بعرض لمؤلفاته عن تاريخ الحركة الشيوعية في مصر نشر في أحد أعداد المجلة.

وكانت لي لقاءات مع آخرين عند زيارتهم لبراغ أو أثناء تواجدي في لقاءات في البلاد الأخرى. وكانت هذه اللقاءات تشمل زملاء وأصدقاء مصريين أو سودانيين أو عربا.

عند وجود رفعت السعيد في الخارج جرى بيننا اتصال تليفوني وأخبرته بمشروع إنشاء مجلة «للعالم الثالث»، فرحب بالمشروع وأشار عليّ بالقيام ببعض الاتصالات لدعم المجلة.

واصلت الجهود لتأسيس دار العالم الثالث وأنهينا الإجراءات. وتكونت الشركة وكانت مساهمتي هي الأكبر (أكثر من ٥٠٪) ولم أكن أحرص على ذلك فحاولت أن أضم مساهمين آخرين. نص عقد التأسيس على مديرين هما ماجدة رفاعة وأنا.

وكان من أوائل الإصدارات كتاب للدكتور رمزي زكي حول «محنة الديون وسياسات التحرير في دول العالم الثالث» و«حوار مع ياسر عرفات» بقلم محمود أمين العالم وبهيج نصار. وكتاب لبهيج نصار بعنوان: «البلدان النامية وتجديد الفكر الاشتراكي».

وافقت مصلحة الشركات على تأسيس شركة «دار العالم الثالث للطباعة والنشر» كشركة ذات مسئولية محدودة في ١٩٩١/٧/٣ وقد جرى توقيع عقد الشركة في ١٩٩٠/١١/١ بين:

(١) محمد يوسف الجندي (٢) محمود أمين العالم (٣) مصطفى بهيج نصار (٤) ماجدة فتحي رفاعة (٥) محمد فائق (٦) صلاح عدلي عبد الحفيظ (٧) نادية محمد الجندي.

وجاء في عقد التأسيس أن غرض الشركة هو: القيام بأعمال طباعة ونشر وتوزيع الكتب والمطبوعات بأنواعها والبحوث المختلفة والاتجار في الوسائل التعليمية السمعية والبصرية والأجهزة المتصلة بذلك وإصدار المطبوعات والكتب المختلفة وتوزيعها وتقديم الخدمات والاستشارات واستيراد وتصدير كل ما تقدم والقيام بأعمال الوكالة التجارية في كل ما يتصل بالنشاط المذكور طبقا للقواعد والقوانين المعمول بها في هذا الشأن.

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التي تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في مصر أو في الخارج.

كما يجوز لها أن تندمج في الهيئات السالفة أو تشتريها أو تلتحق بها.

وحدد رأس مال الشركة بمبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه مصري موزع إلى ٥٠٠ حصة وكانت المساهمات كما يلي:

(١) محمد يوسف الجندي ٢٥٠ حصة قيمتها ٢٥٠٠٠ جنيه وتمثل ٥٠٪ من رأس المال.
(٢) محمود أمين العالم ١٠٠ حصة قيمتها ١٠٠٠٠ جنيه بنسبة ٢٠٪ من رأس المال.
(٣) مصطفى بهيج نصار ٧٠ حصة قيمتها ٧٠٠٠ جنيه بنسبة ١٤٪ من رأس المال.
(٤) ماجدة فتحي رفاعة ٦٩ حصة قيمتها ٦٩٠٠ جنيه بنسبة ١٣,٨٪ من رأس المال.
(٥) محمد فائق ٥ حصص قيمتها ٥٠٠ جنيه بنسبة ١٪ من رأس المال.
(٦) نادية محمد الجندي ٥ حصص قيمتها ٥٠٠ جنيه بنسبة ١٪ من رأس المال.
(٧) صلاح عدلي عبد الحفيظ حصة واحدة بنسبة ٠,٢٪ من رأس المال.

وقد أودع مبلغ رأس المال بالكامل نقدا في البنك التجاري الدولي على أن يظل مجمدا في البنك ولا يتم التصرف فيه إلا بعد الانتهاء من إجراءات التأسيس وقيد الشركة بالسجل التجاري. وقد تم القيد في السجل التجاري في ١٩٩١/٨/٥ برقم ١٧١٥٧ جنوب القاهرة.

وكانت حصة محمود أمين العالم تشمل تقييما مؤقتا لقضايا فكرية. أما حصة مصطفى بهيج نصار فكانت تشمل تقييما لنصيبه في الكومبيوتر الذي أسهم في شرائه فضلا عن مبلغ آخر أضافه.

وقد عقدنا اتفاقا مع البعثة الفرنسية لنشر بعض الكتب الفرنسية المترجمة إلى العربية، اخترنا بعض الكتب من قوائم دور النشر الفرنسية على أن تقوم البعثة بدفع الحقوق للناشرين الفرنسيين وتقوم أيضا بمكافأة المترجم الذي تختاره هي وتتعاقد معه بشكل مستقل وتسهم في نصف تكاليف الطباعة على أن تحصل على ١٥٠ نسخة من الكتاب المطبوع. وقد أصدرنا بالاشتراك معهم عددا من الكتب الهامة كان عليها إقبال لا بأس به مثل كتاب: «الإسلام السياسي» لفرانسوا بورجا عن التيار الإسلامي في المغرب العربي. وقد نفد وأعيدت طباعته بمقدمة جديدة للمؤلف. وكتاب «أسئلة علم الاجتماع» لبورديه. و«الثورة تحت الحجاب» للكاتبة فاريبا عادل و«مصير العالم الثالث» (لتوماكوترو) و«تغريب العالم» لسيرج لاتوش و«سلطان غالييف» لألكسندر بيجنسن و«الأصول الزنجية للحضارة المصرية» للشيخ انتاديوب و«الدولة المستوردة» لبرتراند بادي وكذلك كتاب «انقلاب العالم» لنفس المؤلف و«إرادة العجز» لباسكال بونيفاس و«تاريخ الفكر الاقتصادي منذ كنز»

لميشيل دوستالير و«أوهام الهوية» لجان فرانسوا بايار و«العلاقات الدولية المعاصرة» ترجمة ومقدمة د. حسن نافعة و«سياسة ملء البطون» (سوسيولوچيا الدولة في أفريقيا) لجان فرانسوا بايار. و«انقلاب العالم» و«عنف السلام في غزة» ترجمة حليم طوسون.

وفي نوفمبر ١٩٩٢ أي بعد أكثر من عام أعرب الأستاذ محمود أمين العالم عن رغبته في الاستقلال بقضايا فكرية التي أسس لها فيما بعد شركة مستقلة تضمه وماجدة رفاعة وجمال الشرقاوي. وتنازل محمود العالم عن حصته في دار العالم الثالث لبهيج نصار. وبهذا فقد صدرت الأعداد الأولى من قضايا فكرية عن دار الثقافة الجديدة وصدرت أعداد تالية من دار العالم الثالث وذلك حتى كتاب «٧٠ عاما على الحركة الشيوعية المصرية»، الذي كان آخر أعداد قضايا فكرية صدرت عن دار العالم الثالث وصدرت الأعداد التالية عن دار قضايا فكرية.

كنت أفضل أن تستمر قضايا فكرية في دار العالم الثالث التي بذلنا كلنا جهدا كبيرا في إنشائها وكنا نرمي إلى التجمع وضم الجهود مع الاستقلالية. وقد حرصنا منذ البداية على أن تكون قضايا فكرية مستقلة تحت إشراف محمود أمين العالم الذي كنت أريد أن نستفيد منه في دار العالم الثالث. وهذا هو موقفي الذي ثبت عليه وهو تضافر وتوحيد الجهود في الحقل الثقافي مع الاحتفاظ بتنوعها وتعددها، وهو الأمر الذي مازلت أدعو إليه.

أصبحت من الناحية الفعلية مديرا لدارين هما دار الثقافة الجديدة ودار العالم الثالث. وكنت أرغب في أن يتولى غيري مسئولية الإدارة في دار العالم الثالث لسببين؛ الأول: أن أركز على دار الثقافة الجديدة بمشاكلها العديدة وتاريخها الطويل وأن يتفرغ آخر لدار العالم الثالث الأحدث عهدا والتي تتميز بأنها شركة ذات مسئولية محدودة وليست لها مشاكل دار الثقافة الجديدة وأن يهتم بتطويرها وبنائها بعيدا عن مشاكل دار الثقافة الجديدة وفي استقلال عنها وكان أمام ذلك إمكانيات كبيرة (من حيث عدد الشركاء واتصالاتهم وعلاقاتهم). وكان من المفروض أن تتولى ماجدة رفاعة هذه المسئولية، ولكنها لم تكن تريد ذلك خصوصا أنها كانت منشغلة بدار قضايا فكرية التي استقلت وبدأت تقوم بالإجراءات

لتأسيسها كشركة مستقلة. ولهذا بدأت في التفكير في اختيار مدير جديد. ولتأكيد استقلالية العالم الثالث كنا قد استأجرنا لها مقرا آخر في شارع حسين حجازي. وبعد أن استقلت قضايا فكرية انتقلت عمليا إلى هذا المقر وأصبحت دار العالم الثالث تستأجر حجرتين في الشقة التي تشغلها دار الثقافة الجديدة.

في هذه الظروف عرضت على أحمد شرف أن يتولى إدارة دار العالم الثالث. وكنت أعتبر بناء دار العالم الثالث وتطويرها عملا سياسيا هاما. طلب مني مهلة ليناقش هذا الموضوع مع غيره من الزملاء.

وقبل أن أعرض عليه هذا العرض كانت قد دارت بيني وبينه أحاديث عبر لي فيها عن إحباطه من أنه قد ترك عمله ولم يؤمن مستقبله وأخذ يتحدث عن آخرين وكيف أنهم يكرسون عملهم السياسي للاستفادة الشخصية.

بعد فترة قصيرة رد عليّ بالإيجاب. ووضع شرطا ألا أتدخل في إدارته، ووافقت لأنني كنت أرغب فعلا أن يتولى الإدارة كاملة وأن يتحمل جزءا من العبء الذي أتحمله. ولكنني لم أفترض ولم أتصور أن عدم التدخل والاستقلالية تعني أن تتصارع الداران بل كنت أتصور أن الاستقلالية تكون بهدف المزيد من الانطلاق مع التكامل بين الدارين.

وبعد فترة قصيرة من إدارته وجدت أنه لا يحمل الأعباء بالفعل فلا يأتي إلى الدار إلا ساعة أو ساعتين في اليوم ووجدته يختلق صراعا وتنافسا بين الدارين ودون أن يبذل أي جهد لتنمية الدار ولخدمة الأهداف التي أنشئت منها. كان كل هدفه هو الاستفادة والتخطيط لإبعادي رغم أنني المساهم الأكبر وأحوز أكثر من ٥٠٪ من رأس المال، فضلا عن أنني مدير إلى جانبه حسب العقد وإن كنت قد تركت له الإدارة وحرصت على عدم التدخل. ولتسهيل عمله سارعت بعمل توكيل له في البنك إلى أن تتم الإجراءات الخاصة بتعيينه بشكل رسمي مديرا للدار.

وظهر أن تخطيطاته لم تكن بعيدة عن عدد من الزملاء كانوا يؤيدونه لتنفيذ مخطط يهدف إلى إبعادي متوهمين أن ذلك سيؤدي إلى تحويل الدار منبرا لهم.

وكنت مقتنعا بتوسيع الشركة وكسب مساهمين جدد وزيادة رأس المال وفي هذا أمكن ضم مساهمين جدد هم فاروق أبو عيسى ٥٠٠ جنيه، «ابني» يوسف

الجندي ١٠٠٠ جنيه، شحاته هارون ٥٠٠ جنيه، وعبد اللطيف العزبي ٦٠٠ جنيه وسلوى يوسف ١١٠٠ ود. عبد العظيم أنيس ١٠٠٠ جنيه.

وعند وجودي في الكويت عام ١٩٩٤ أثناء معرض الكتاب اتفقت مع وليد الرجيب وخمسة آخرين من الكويتيين بالمساهمة في دار العالم الثالث وكان مجموع مساهماتهم ٤٠٠٠ جنيه مصري.

ورغم أنني كنت اتفقت مع أحمد شرف على أن يتولى إدارة الدار، فقد فوجئت في اجتماع الجمعية العمومية بتنازل بهيج نصار إلى أحمد شرف عن حصته واكتفى بحقه بمبلغ٥٠٠ جنيه. وفوجئت بأن هذه الحصة التي تنازل عنها لأحمد شرف هي حصة الزملاء واتفق على أن يمثلهم أحمد شرف. لم أعترض رغم أنني لم أكن أرحب بذلك. خصوصا أنه لا علاقة لي بهذه الخلفيات وأنني أتعامل مع كل مساهم بشخصه وبالمبلغ الذي يسهم به.

وسار الأمر على هذا المنوال لفترة. ونفذت وعدي لأحمد شرف بألا أتدخل في إدارته لدار العالم الثالث. ولكنني كنت رسميا أحد المديرين وفقا للعقد وخصوصا أننا شركة وأنا مسئول أيضا عن إدارة الشركة. ولكني تركت له الفرصة كاملة لينفرد بالإدارة.

كان هذا هو الاتفاق ولم أكن أعترض على أن يقوم أحمد شرف بالإدارة كاملة ويمارس صلاحياته كاملة. ولكني لاحظت أنه لا يمارس هذه الإدارة وترك الأمور كلها لأحد العاملين الأكفاء وهو زوج ابنة أخته.

ولم يكن حرص أحمد شرف إلا أن يحصل على مرتبه وهو ٥٠٠ جنيه شهريا دون أن يقوم في الحقيقة بأي عمل.

وليت الأمر اقتصر على ذلك. بل إنه استخدم سلطاته ليحمل الدار أعباء لم يكن في قدرتها أن تتحملها. وكان يتخذ هذه القرارات دون أن يستشيرني بل دون أن يخطرني بل أفاجأ بها عن طريق المصادفة.

فقد فاجأني محمود العطار بأن جاءني شاكيا أحمد شرف لأنه اتفق معه على أن يشتري للدار ماكينة تصوير زيروكس وفاكس بمبلغ ٢٢ ألف جنيه على أن يسدد له مبلغا شهريا قيمته ألف جنيه بخلاف مكافأة شهرية ثابتة. وأنه سدد له مرة

واحدة وامتنع عن السداد بعد ذلك وأنه اتفق معه على أن يدخل شريكا في الدار بهذا المبلغ، وفوجئت بهذه القرارات وعندما شكا لي محمود العطار قلت له أنني اسمع هذا لأول مرة وأنني فوجئت بذلك وأخبرته أنه لو كان أحمد شرف قد استشارني في هذا الأمر لكنت قد رفضت لعدة أسباب: (١) أن الشريك لا يتم الاتفاق معه مقدما على سداد المبلغ المشارك به بل إن الشركة تعني احتمال المكسب أو الخسارة. وبالنسبة للنشر وخصوصا بالنسبة للتوجه الذي التزمنا به فإنه لا يهدف أساسا إلى الربح، بل الغالب أنه توجه للقيام بخدمة ثقافية وتضحيات. (٢) إن شراء هذه الأجهزة وخصوصا جهاز الطباعة زيروكس والفاكس بالسعر الذي تم شراؤها به يحمل الدار أموالا كثيرة ويمكن تحقيق تلك الفائدة بتكلفة أقل كثيرا لو قرنا الاحتياج إليها.

والنتيجة أن أحمد شرف بتصرفه الفردي حمل الدار في نشأتها أعباء والتزامات دون عائد مقابل.

ولاحظت أن أحمد شرف يحاول القيام باتصالات هدفها إبعادي عن الدار. وأخذ يتحدث لي بأنني يجب أن أستريح وأنني أديت ما فيه الكفاية وأنه يجب أن يقام لي تمثال إلى جانب تمثال والدي الموجود في الدار للخدمات التي قدمتها. والحقيقة أنني لم أكن متمسكا بالدار لو كنت قد وجدت من يواصل المهمة للاستمرار في الخدمات التي تؤديها أو يطورها. خصوصا أنني كنت بعد أن تعديت السبعين من عمري أريد أن أتفرغ لكتابة خبراتي ومذكراتي. وأحسست أن اختياري لم يكن موفقا وأن هناك محاولات لإبعادي لأهداف لا علاقة لها بالأهداف العامة أو الثقافية.

وقد سبق أن قلت أن مساهمة أحمد شرف لم تكن مساهمة شخصية منه ولكن قيل أنها مساهمة من الزملاء. وقامت شكوك وقتها أن هذه المحاولات لم تكن مجرد محاولات شخصية من أحمد شرف. وكان يتصرف وقتها بهذا المفهوم. وكانت تصرفات البعض الآخر تعطي هذا الانطباع.

أما من حيث الأداء فكان شديد الضعف فإشرافه على العمل ضعيف للغاية ومحاولات التطوير غير موجودة. وكان كثير الحديث عن المشاريع والأهداف الكبيرة

دون أن يفعل شيئا، وتواجده ضعيف. ويأخذ القرارات الهامة المتعلقة بمصير الدار بمفرده دون أن يعقد مجلس الإدارة. فظالبت عدة مرات بعقد مجلس الإدارة. وأثرت ملاحظاتي. فكان يرد بكلمات طنانة. ولم نعد نعرف أي شيء عن الاتفاقات التي يعقدها وظهر أنه عقد اتفاقيات تحمل الدار التزامات لا تستطيع الوفاء بها. مثل اتفاقه مع صلاح زكي على إصدار كتاب «النظام العربي والنظام الشرق أوسطي» مع تعهده بأن يسدد قيمة هذا الكتاب في خلال مدة معينة. والنتيجة أننا بعد ذلك لم ننجح في السداد إلا بصعوبة شديدة. والعادة أننا في مثل هذه الحالات نسدد في ارتباط بالتوزيع. لأننا لا نستطيع تحمل مغامرة إصدار كتب لسنا متأكدين من توزيعها. والنتيجة أن الكتاب مازال حتى الآن في المخازن.

لكل هذه الأسباب وجدتني مضطرا إلى إلغاء التوكيل الخاص به في البنك. وقد وافق على ذلك باقي أعضاء مجلس الإدارة وطرحت على الجمعية العمومية موضوع تنحيته من الإدارة. وقد وافقتني على ذلك ماجدة رفاعة عضو مجلس الإدارة.

وبدأ صراع شديد. وقف فيه الزملاء الذين اعتبروا أن أحمد شرف يمثلهم إلى جانبه. وقاموا بهجوم شديد عليّ. ولكنني كنت مصرا على رفض أي تدخل خارجي في عمل الدار. وازددت إصرارا على إعمال الآليات الخاصة بالشركة وعلى أن تقرر الجمعية العمومية موقفها من المدير. وكنت أطالب بتنحيته.

وفوجئت وفوجئنا جميعا بأن ممثل مصلحة الشركات الذي حضر اجتماع الجمعية العمومية رفض الاعتراف بالمساهمين الجدد بمن فيهم أحمد شرف على أساس أنهم لم يودعوا ما يقابل مساهمتهم في البنك. وكنا نجهل ذلك. وقد حاولنا بعد ذلك حل هذه المشكلة. ولكننا لم ننجح. وقررت الجمعية العمومية بالأغلبية تغيير المدير وإضافة السيدة/ ماجدة رفاعة بالإضافة إليّ مديرا ثانيا للشركة.

وتم إنقاذ دار العالم الثالث من المؤامرة التي كانت تدبر لها. واحتاج الأمر لبضع سنين ليدرك الزملاء الذين وقفوا مع أحمد شرف في ذلك الوقت أن موقفي كان سليما.

***

(١٩)

الوحدة مع التعدد

من أبرز السلبيات التي مرت بها حركة اليسار في مصر والتنظيمات الشيوعية خصوصا هو الانقسامية. وللانقسامية أسباب عديدة منها أن هذه التنظيمات لم تكن لها أي علاقة بمركز أممي رغم أن هذا السبب نفسه قد أدى إلى أن يحرص التيار الثوري في هذه الحركة على تحمل مسئولية الموقف المستقل في ظروف بلاده حتى لو اختلف ذلك الموقف مع مواقف الأحزاب الكبيرة وخصوصا الحزب الشيوعي السوفيتي. فهذا التيار كان يعتبر أنه في ظروف بلاده هو الأقدر على تحديد الخط السليم. وكان تحديد هذا الخط يرتبط بالصلة بالناس ودراسة الواقع والتحرك مع الجماهير. وهذا ما لاحظناه أساسا في الموقف من ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والموقف من التحولات التي تجرى في سياسة جمال عبد الناصر ورفاقه، والثقة في إمكانية إحداث التغييرات في السياسة والتأثير على التوجهات.

ومن أسباب الانقسامات أيضا الاعتبارات الذاتية التي كان يضعها البعض فوق وأهم من الاعتبارات الموضوعية.

ويرجع ذلك أيضا إلى أن الحركة الشيوعية كانت تضم في صفوفها ممثلي فئات اجتماعية عديدة من طلبة ومثقفين وأجانب وعمال وكان ذلك يؤثر على توجهاتها.

ومن أهم الأسباب أن الكثيرين كانوا يرون أن الخلاف في الرأي يؤدي إلى الانقسام رغم أن الخلاف يجب أن يؤدي إلى الحوار والجهد الفكري وإخصاب

الأفكار. وأن تعدد الأفكار في إطار وحدتها يجب أن يكون مصدر قوة لا مصدر ضعف.

ولليسار المصري تجارب كثيرة هي في جوهرها تجارب إيجابية، وكان من الممكن أن تكون لها قيمة كبيرة وأثر إيجابي لو أنه استفاد منها وأدرك أن الوحدة مع التعدد هي القاعدة الذهبية التي يجب أن يستخلصها اليسار من تجاربه الثمينة التي مر بها.

وأعتقد أن هذا هو ما يتوصل إليه اليوم غالبية قوى اليسار. وكانت تجربة التجمع الذي ضم في صفوفه الماركسيين من مختلف المنابع وبعض الناصريين والقوميين والتيار الديني المستنير هي صيغة عبقرية كان يجب الحفاظ عليها ودعمها ومقاومة أي اتجاه يحاول السيطرة على التجمع بأساليب تنظيمية متجاوزا أسلوب الحوار والاستفادة من تعدد الآراء لإخصاب الأفكار وتعميقها وتطويرها.

وكان الأولى العمل على التمسك بهذه الصيغة في مختلف المجالات الثقافية والنقابية والشبابية وغيرها. ورغم أنني أعتقد أنه في تاريخ اليسار المصري وجد مسار ثوري يجسد كل الإنجازات الثورية والكبيرة التي يتميز بها هذا اليسار إلا أن ذلك لا يعني أن كل من كانوا يمثلون التيار الثوري ظلوا كذلك حتى النهاية، ولا أن كل من كانوا يمثلون التيار الانتهازي في فترات مختلفة من تاريخهم ظلوا كذلك دائما. ويمكن أن أورد أمثلة عديدة لذلك لأشخاص كانوا يروجون في فترات من حياتهم لدعوات انعزالية وانقسامية أصبحوا فيما بعد من أبرز رموز اليسار والذين طوروا أفكارهم ولعبوا دورا هاما وإيجابيا في تاريخه (من أمثلة ذلك الدكتور فؤاد مرسي وغيره). وهناك أمثلة أخرى عكسية.

وهناك العديد من الشخصيات الثورية التي لعبت في فترات مختلفة دورا ثوريا بارزا ولكنه توقف بعد ذلك لاعتبارات مختلفة.

هذا الموقف توصلت إليه بعد تجارب سنين طويلة، وهو ما عبرت عنه بسلسلة من المقالات والحوارات منها ما نشرته في الأهالي اشتراكا في الحوار الذي دار على صفحات الأهرام والذي بدأه عزيز المصري وكان يتحدث عن انتصارات اليسار

والتوجه يسارا في أوروبا بسبب الانتصارات التي أحرزتها الأحزاب الاشتراكية في أوروبا ورد عليه رفعت السعيد بمقال بعنوان: «عن أي يسار تتحدث» لبيان أن اليسار الذي يتحدث عنه عزيز المصري ليس هو اليسار الحقيقي. وقد شارك في الحوار أيضا عبد الغفار شكر وأخذ ينتقد فيه الممارسات البيروقراطية في التجمع.

وقد اهتممت أساسا بمحاولة الدكتور رفعت السعيد في مقالته التحدث عن يسار حقيقي وغير حقيقي، ووجدت أن ذلك لا يجب أن يصدر منه وهو الأمين العام لحزب التجمع اليساري والذي وضع على عاتقه مهمة تجميع كل قوى اليسار على اختلاف اتجاهاتها سواء في ذلك اليسار الماركسي أو الناصري أو الاشتراكيين الديمقراطيين أو هذا اليسار الذي يقول عنه أنه ليس يسارا حقيقيا.

والمشكلة التي تواجه التجمع هي أنه لم ينجح في تحقيق تلك الصيغة التي كان يستهدفها عند تكوينه وهو أن يكون تجمعا لكل قوى اليسار بمختلف اتجاهاته.

وقد كتبت ردا في جريدة الأهالي نشر في عدد الأربعاء ١٠ ديسمبر ١٩٩٧ بعنوان: «عن اليسار بجميع اتجاهاته .. الوحدة مع التعدد» جاء فيه: «عن أي يسار نتحدث؟ أقول أننا نتحدث عن كل اليسار بجميع اتجاهاته.. ففي ظل الهجمة اليمينية الشرسة والتي تبلغ ذروتها بسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على مقدرات العالم وشئونه، وتنصب نفسها كشرطي يتحكم في مصير العباد. وهو الوضع الذي تحاول تأكيده بمختلف الظروف، فإن أي حديث عن يسار بعينه يقف ضد أو بمعزل عن فصائل اليسار الأخرى هو ترف ليس محله العمل السياسي الجاد، وإنما يمكن أن يصلح فقط في صالونات النقاش العقيمة.

إن ما نعنيه باليسار هو كل القوى التي تندرج تحت هذا المفهوم رغم تعددها، ورغم اختلافها واختلافاتها، مادامت تنطلق من انتمائها لمصالح الشعب الكادح، مع اختلاف اجتهاداتها وتوجهاتها. وهذا يعني أن اليسار يضم كل قوى الأمة الوطنية والديمقراطية، إنها كل القوى التي لا تسعى لتحقيق منفعة لفئة قليلة على حساب الغالبية الساحقة من الشعب. واليسار المصري له تاريخ مجيد ونضال طويل، والسلبية الأساسية في هذا التاريخ هي الانقسامات والصراعات التي كانت تشتت

(٣)

التنظيم الطليعي

أشار الميثاق إلى ضرورة خلق جهاز سياسي داخل الاتحاد الاشتراكي يكون بمثابة طليعة للاتحاد الاشتراكي ـ وقد أخذ جمال عبد الناصر في إنشاء هذا الجهاز. وحرص أن يكون جهازا سريا. بدأ العمل في ذلك في شكل فروع مختلفة. ورأى أن يعهد إلى أحمد فؤاد بضم الشيوعيين أو بعضهم إلى هذا الجهاز والذي سماه فيما بعد «التنظيم الطليعي».

وكان أحمد فؤاد عضوا في حدتو قبل قيام الثورة في يوليو ٥٢ . وكان مسئولا عن قسم الجيش. وتعرف عن طريقه على جمال عبد الناصر. وبعد قيام الثورة ترك العمل الحزبي وعمل بشكل كامل مع جمال عبد الناصر والسلطة الجديدة.

وعندما عهد إليه جمال عبد الناصر بالاتصال بالشيوعيين وضمهم أو بعضهم إلى التنظيم الطليعي كان أحمد فؤاد رئيسا لمجلس إدارة بنك مصر وقد عين أيضا رئيسا لمجلس إدارة مؤسسة روز اليوسف في تنظيم جديد للصحافة.

بدأ عبد الناصر منذ عام ٦٣ أو ٦٤ في توجه جديد نحو الشيوعيين محاولا استيعابهم والاستفادة منهم في توجهاته الاشتراكية الجديدة. خصوصا أن الشيوعيين كانوا يؤيدونه وكان قسم كبير وأنا منهم (حدتو) يؤيدونه حتى وهم داخل السجن. أما القسم الباقي فأخذوا يؤيدونه أيضا فور الإفراج عنهم. كان قد أفرج عن جميع المسجونين الشيوعيين. وكانت هناك أقسام في السلطة منها المباحث العامة تعارض هذا الإفراج بل انها نظمت عملية استفزازية في سجن الواحات الخارجة أدت إلى مقتل أحد الزملاء وهو لويس إسحق وذلك قبل الإفراج عنهم بأيام قليلة.

طاقة هذا اليسار في أمور فرعية تلهيه عن القضايا الأساسية التي تواجه الوطن. وكان نشوء حزب التجمع عام ١٩٧٦ حدثا كبيرا في تاريخ اليسار وفي التاريخ السياسي فهو لم ينشأ كمجرد إضافة حزب يساري إلى مجموع الأحزاب والمنظمات اليسارية المصرية التي وجدت في الساحة السياسية. بل وجد باعتباره «تجمعا» لعدد من التيارات والفصائل اليسارية. فقيل ومازال يقال أنه يضم الناصريين والشيوعيين والقوميين والاشتراكيين الديمقراطيين والتيار الديني المستنير، وهذا معناه أنه حتى لو كان عند نشأته لم ينجح في تجميع كل هؤلاء فإن عليه أن يسعى لذلك.

ولكن الذي حدث بعد نشأة التجمع حتى الآن هو العكس تماما. ففي البداية كان الحديث عن حزب مضمونه جبهة. ثم توقف هذا الحديث، وأصبح التجمع يقدم على أنه حزب إلى جانب الأحزاب اليسارية الأخرى. ومن حيث الممارسة، انخفضت العضوية انخفاضا كبيرا، ويضيق تمثيله للتيارات اليسارية المختلفة. فخرج الناصريون الذين كانوا في البداية يكونون الغالبية، وينسحب إلى الظل غالبية الفصائل الماركسية، ولا يحدث أي توسع بالنسبة للتيارات الأخرى. ونشأت في التجمع مشكلة العضوية الورقية التي ليس لها وجود واقعي.

ويشعر الكثيرون بعقم الممارسة، بحيث إنه لم يقدم لهم أي دور. وبعد أن كان من المفروض أن يصبح التجمع حزبا مجمعا أصبح حزبا طاردا.

ولا جدال في أن هناك ظروفا موضوعية لهذا. ولكن ساعدتها ممارسات ذاتية من أهمها المفهوم الضيق لليسار الذي يتحدث عنه الدكتور رفعت السعيد في مقاله.

وإذا كنا نتحدث عن التيارات السياسية الرئيسية داخل التجمع فهذا ينقلنا إلى قضية التعددية، وهو ما يجب أن نضعه في اعتبارنا عندما نمارس السياسة والتنظيم وأسلوب العمل، في إطار الوحدة بين كل التيارات والفصائل اليسارية التي يضمها التجمع أو التي عليه أن يسعى لضمها، بحيث يحافظ على الموجود، ويسعى لجذب من هم خارج التجمع. والتعامل مع هذه التيارات والفصائل يكون بالحوار والتفاعل، لا بالسعي لسيطرة تيار أو فصيل أو مجموعة من الأفراد. وتكون مواقف

التجمع وسياساته تعبيرا عن هذا التفاعل بين كل قوى اليسار. وتعبيرا عما يقرره الجميع أو غالبيتهم مع كفالة الفرصة للجميع للدفاع عن وجهات نظرهم والحوار الجاد لا الحوار الشكلي.

وأتفق مع د. رفعت في رفضه لدعوة الأستاذ عبد الغفار شكر لحركة يسارية جديدة توحد اليسار، ولكن ليس للأسباب التي أوردها، وإنما لأن خبرة اليسار في تاريخه الطويل تؤكد أن مثل هذه الدعوات لا تؤدي إلى التوحيد وإنما إلى تعميق الانقسام، وما حاجتنا إلى الدعوة لحركة يسارية جديدة ولدينا التجمع الذي من المفروض أن يضم كل قوى اليسار. ويكون من الأجدى والأسلم العمل على التخلص من سلبياته، ودعم إيجابياته وتطويرها.

إن تجربة قيام حزب التجمع هي تجربة مهمة كان من الممكن أن تحقق الكثير. فلأول مرة منذ العشرينيات يوجد حزب يساري شرعي يضم منذ نشأته هذا التنوع من القوى والتيارات اليسارية. وهي إمكانية كان من الحكمة تطويرها ودعمها.

وبخلاف ذلك أتفق مع الأستاذ عبد الغفار في نقده للتطبيق البيروقراطي للمركزية. ويتحدث الكثيرون الآن عن إشاعة الديمقراطية داخل الحزب وتشجيع الاستقلالية والمبادرة للمنظمات المحلية. وهذا يحتاج إلى جهد كبير من القيادة وكذلك من القاعدة، والبعد عن حل المشاكل بقرارات إدارية علوية، وأعتقد أن الخطوة الأولى أن يعمل الجميع قيادة وقاعدة في المنظمات القاعدية. وأن يعطوا تواجدهم في هذه الهيئات اهتماما لا يقل عن عملهم القيادي، فهذا يساعد المنظمات القاعدية المرتبطة بالعمل الجماهيري بأفضل الخبرات وفي هذا الضمان كي لا يتحول عمل القيادات إلى قرارات فوقية منعزلة عن مشاكل الجماهير سواء الحزبية أو الشعبية.

ومن الطبيعي أن أؤيد الدعوة إلى التعددية داخل التجمع، لأنني أدعو إلى أن يشمل كل قوى اليسار وفصائله مع تنوع اتجاهاته، وأن يوقف فورا التوجه الطارد الذي ساد حتى الآن، وأدعو إلى أن يكون تجمعا حقيقيا ومظلة لكل اليسار. ولا

أدعو إلى تعددية تعبر عنها تكتلات تتنازع فيما بينها، وإنما إلى حوار بين الفصائل المتعددة في إطار اتفاق عام يجمعها في وحدة. إنني أدعو إلى الوحدة مع التعدد. وأرفض أن يقوم أي تيار بالهيمنة والسيطرة مع استبعاد التيارات الأخرى. فالتعددية تثري الحزب الواحد وتضمن حيويته وعدم جموده وتحجره. فالحوار يساعد دائما على كشف الحقيقة والتخلص من الأخطاء والسلبيات: والتعددية تتطلب الوحدة والحرص عليها والنضال من أجل تدعيمها. ولهذا يجب النضال بلا هوادة ضد أي محاولة لاستخدام الخلاف للدعوة إلى الانقسام أو تشجيعه. وحزب التجمع يجب أن يحرص ـ أكثر من أي حزب آخر ـ على تطبيق وتجسيد هذه القاعدة الذهبية ـ الوحدة مع التعدد. ويمكن أن يأخذ هذا التعدد أي أشكال مثل المنابر أو التيارات أو أي شكل آخر مادام لا يهدد وحدة التجمع.

***

(٢٠)

المناخ العام في الثمانينيات والتسعينيات

في عام ١٩٧٤ أعلنت سياسة الانفتاح الاقتصادي، وقيل وقتها أنه قد آن الأوان لإنهاء سياسة الانغلاق. وصدر قانون الاستثمارات الأجنبية عام ١٩٧٤ الذي قنن لهذه السياسة والذي أطلق الحريات لرأس المال الخاص الداخلي والأجنبي ليفعل ما يشاء وأصدرت دار الثقافة الجديدة كتاب «هذا الانفتاح الاقتصادي» للدكتور فؤاد مرسي والذي صدرت منه ثلاث طبعات يكشف فيه هذه السياسة وأخطارها وأصدرت دار المستقبل العربي كتاب «مصر من الاستقلال إلى التبعية» لعادل حسين.

ومنذ انتهاء حرب يونيو ١٩٦٧ بدأت دعوات للتشكيك في القطاع العام ودعوة لتشجيع القطاعين الخاص والأجنبي ولكن هذه الدعوات لم يتح لها أن توضع في التطبيق إلا بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ تحت شعار الدعوة للانفتاح الاقتصادي. تلك الدعوة التي قننت لها بعد ذلك التشريعات التي فتحت السبيل للممارسات التي انطلقت من الدعوة للاقتصاد الحر. وألغيت تدريجيا القيود على النشاط الرأسمالي الخاص المحلي والأجنبي. وألغيت القيود على الاستيراد، والذي بدأ بالسماح بالاستيراد دون تحويل عملة، والذي تطور بعد ذلك إلى إباحة استيراد أي شيء بما في ذلك السلع التي تنتج محليا والتي يؤدي دخولها إلى منافسة الإنتاج المحلي والتوسع في استيراد السلع الترفيهية التي لا تهتم بها إلا فئات قليلة من المجتمع. فبدلا من الادخار وتشجيع الاستثمارات من أجل الإنتاج، جرى تشجيع الإنفاق السفيه وتبديد العملة الأجنبية بحجة الحرية الاقتصادية ومع الإضرار

المتصاعد للعلاقة مع الاتحاد السوفيتي والتي وصلت إلى حد طرد الخبراء السوڤييت وتصاعد الحملات ضد الاتحاد السوفيتي سادت الدعوة إلى تنويع مصادر السلاح، وكان هدفها الحقيقي فتح الطريق للحصول على العمولات في صفقات السلاح من الشركات الأجنبية. وفتح الطريق أمام تجار السلاح. وفي نفس الوقت فتحت أبواب الهجرة وخصوصا إلى بلاد النفط بحثا عن حلول للمشاكل المعيشية مع الارتفاع المستمر للأسعار وتزايد صعوبات المعيشة.

وتشكلت قيم جديدة، قيم البحث عن الثروة وتشجيع الحلول الفردية لمشاكل المعيشة وتزايد البطالة واستفحال مشكلة الإسكان والاتجاه للإسكان الفاخر وإهمال بناء المساكن الشعبية، وتفاقمت مشاكل الشباب في الزواج والعمل وظهرت قيم جديدة تدعو إلى الكسب بأي طريق وتكونت طبقة من الأغنياء الجدد.

وجرى هذا التحول بالتدريج، ففي البداية قالوا إنها «الاشتراكية الديمقراطية» لتمييزها عن الاشتراكيات السابقة التي تكلم عنها الإعلام في عهد عبد الناصر ناعتين لها باسم اشتراكية الفقر. إنهم يدعون أن السياسة الجديدة والتي لخصت تحت اسم «الانفتاح الاقتصادي» هي التي ستجلب الرخاء عاجلا - إنها لا تمنع أصحاب الأموال من أن يزدادوا غنى وتمنى الفقراء أنهم سيصبحون ملاكا. فكل فرد سيمتلك أرضا وكل فرد سيمتلك سيارة شعبية وكل العرسان سيمتلكون مسكنا. والضمان لتحقيق ذلك هو فتح الباب على مصراعيه لنشاط رأس المال الأجنبي والمحلي وفتح الطريق لإنشاء البنوك الأجنبية وإطلاق حريتها في العمل وفي تصدير ما تجمعه من مدخرات مصرية إلى الخارج. لا قيود على زيادة ثراء الأثرياء وزيادة فقر الفقراء بحيث تزداد الهوة كل يوم اتساعا بين الدخول. لا قيود على الكسب ولو كان بالنشاط الطفيلي والتحايل على القوانين بل وتعديلها لضمان استمرار ونمو الفئات الطفيلية بحيث أصبحت هي التي تحدد في النهاية سياسة الدولة وهذا كله توضع له النظريات وتؤسس له عقيدة جديدة تسمى «الاشتراكية الديمقراطية».

ثم قل بالتدريج الحديث عن الاشتراكية بحيث اختفى بعد ذلك. وأخذت

أجهزة الإعلام تهاجمها وتدافع بصراحة ودون التواء عن التطور الرأسمالي واقتصاد السوق.

وتحول بعد ذلك خصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي إلى سياسة الخصخصة وتصفية القطاع العام وفتح الباب على مصراعيه للاستيراد وتهريب الثروات إلى الخارج. والاستدانة والقروض بفوائد باهظة لا لتنمية الإنتاج وإنما لاستيراد السلع الترفيهية.

وتشير بيانات البنك المركزي المصري إلى أن الواردات على اختلاف أنواعها قد وصلت إلى قرابة ١٧ مليار دولار أمريكي عام ١٩٩٩/٩٨، بعد أن كانت ١٠,٧ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٣/٩٢، في حين أن الصادرات بلغت ٤,٤ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٩/٩٨ . ووصل العجز في الميزان التجاري إلى ١٢,٥ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٩/٩٨ .

وعادت مصر لدفع أعباء ديونها الخارجية بعد انتهاء فترة إعادة جدولة الديون وتشير بيانات البنك المركزي المصري إلى أن أعباء خدمة الدين العام الخارجي قد وصلت إلى ١,٥ مليار دولار في عام ١٩٩٩/٩٨ . وسوف يتزايد هذا العبء في السنوات القادمة خصوصا إذا لجأت مصر إلى زيادة الاقتراض الخارجي. ولتوسع القطاع الخاص المصري في الحصول على التسهيلات والقروض الخارجية.

وتتزايد تحويلات عوائد ودخول رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة داخل البلد، نتيجة لزيادة نصيب الأجانب في ثروة مصر ودخلها القومي بعد التوسع في عمليات الخصخصة وانتقال ملكية كثير من مشروعات القطاع العام المباعة إلى الأجانب. وقد زادت تلك التحويلات خاصة بعد إلغاء القيود الخاصة بتحويلات النقد الأجنبي للخارج، والتي كانت ـ حسب قانون النقد الأجنبي رقم ٩٧ لعام ١٩٧٦ ـ تمنع المستثمرين الأجانب من تحويل أرباحهم إلى الخارج إلا بعد انقضاء ستة شهور على تحقيق هذا الدخل، ويسمح للعاملين الأجانب بتحويل ٥٠٪ فقط من أجورهم ومرتباتهم. ويشير التقرير السنوي للبنك المركزي المصرى لعام ١٩٩٩/٩٨ إلى أن المدفوعات الخارجية لدخول الاستثمار الأجنبي قد بلغت ٩٢٨,٣ مليون دولار في عام ١٩٩٩/٩٨ . مرتفعا بذلك بنسبة ٦,٩٪ مقارنة بالعام الماضي.

وتشير بيانات البنك المركزي، إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي في محفظة الأوراق المالية في مصر قد حققت صافي تدفق للخارج بلغ ٢٤٨ مليون دولار في عام ١٩٩٨/٩٧ وحوالي ١٧٣,٦ مليون دولار في عام ١٩٩٩/٩٨ .

وبدأ يظهر في ميزان المدفوعات المصري ثقب جديد لم يكن موجودا من قبل، ألا وهو بند الاستثمار المصري المباشر في الخارج، وطبقا لبيانات ميزان المدفوعات المصري، كان مجموع ما خرج من مصر تحت هذا البند عامي ١٩٩٨/٩٧ و١٩٩٩/٩٨ حوالي ١٩٢,٧ مليون دولار. ويضاف إلى ذلك أيضا الأموال التي تخرج من مصر للاستثمار في محفظة الأوراق المالية في الخارج. وقد بلغ مجموع ما خرج من مصر من أموال تحت هذا البند ٩٨,٢ مليون دولار عن العامين المذكورين. وبذلك تتحول مصر إلى بلد مصدر لرؤوس الأموال في ظل سياسة الانفتاح، في الوقت الذي تبذل فيه الحكومة جهدا واضحا لكي تجذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في مصر.

وهناك أيضا ثقب هام بميزان المدفوعات وهو تلك الإيداعات والأصول الضخمة الموجودة بالخارج لحساب الجهاز المصرفي، وهي تمثل نوعا من تصدير رأس المال. وطبقا للبيانات التي وردت في التقرير السنوي للبنك المركزي المصري لعام ١٩٩٩/٩٨ يتضح أن الودائع بالنقد الأجنبي لدى البنوك التجارية المشتغلة بمصر قد بلغت حوالي ١١ مليار دولار أمريكي.

هناك عمليات تهريب الثروة والأموال للخارج. ومن أمثلة ذلك الاستيلاء على القروض من البنوك المحلية بالمليارات وهروب أصحابها للخارج. ويدخل في هذا النطاق أيضا إبقاء جانب من أموال الصادرات المصرية بالخارج عن طريق تقديم فواتير «مضروبة» وكذلك تهريب الأموال للخارج عن طريق تقديم فواتير غير صحيحة لتكلفة الواردات.

وأخيرا؛ نشأ في السنوات الأخيرة نمط من التصنيع المشوه القائم على تجميع مكونات السلعة، فبدلا من استيراد السلعة كاملة من الخارج أصبحنا نستوردها مفككة. ليقوم عنصر العمل المصري الرخيص (نسبيا) بتجميعها وبيعها في الداخل. والمثل الواضح على ذلك، صناعة السيارات والتليفزيونات وأجهزة الڤيديو

والثلاجات وكثير من السلع الكهربائية المعمرة، بل إن جانبا من صناعتنا التحويلية، مثل صناعة الملابس الجاهزة، أصبح يرتفع فيها حجم «المكون الأجنبي» أي السلع الوسيطة المستوردة، بعد التدهور الذي حدث في منتجاتنا الوطنية[1].

هذا الوضع كله أثر على المناخ العام الذي بدأ يسود المجتمع في السبعينيات والثمانينيات وازداد تفاقما في التسعينيات وبعد ذلك. لقد اختفت قيم ونشأت قيم جديدة.

يختفي دور الدولة شيئا فشيئا ويسود البحث عن الحلول الفردية. كل يبحث عن حل المشاكل المعيشية، ويتضاءل دور المجتمع والدولة. لقد انتشرت ظاهرة جديدة بين المصريين حتى بين الفلاحين وهي ظاهرة الهجرة وخصوصا إلى البلاد النفطية والتي ارتبطت بزيادة أسعار النفط بعد أكتوبر ١٩٧٣ . أصبح الشباب يبحث عن الهجرة لتكوين نفسه حتى يمكنه عندما يعود أن يتزوج ويؤسس منزلا. «حتى الفلاح الذي عرف بارتباطه بالأرض وأنه لا يتركها أبدا فقد عرف الهجرة بأعداد كبيرة. ومع سياسة الانفتاح الاقتصادي زادت أعداد المتعطلين بين الخريجين فلم تعد الدولة ملتزمة بتعيينهم. ومع انتشار ظاهرة الخصخصة لم تعد الشركات الجديدة التي تكونت تلتزم بقانون العمل وبعدم فصل العمال والالتزام بعدم تشغيلهم أكثر من سبع ساعات. وبلغت إيجارات المساكن وخلواتها أرقاما خيالية بحيث لا يمكن لأي شاب يبدأ حياته أن يجد مسكنا. وبالتالي أن يتزوج. ولهذا انتشرت ظاهرة النساء العوانس والزواج العرفي وانتشر البغاء حتى بين الطلبة والطالبات وأصبح البحث عن الكسب بأي طريقة شريفة أو غير شريفة أمرا شائعا. وانتشر الفساد وتجارة المخدرات وازدادت ظاهرة سكان المقابر الذين يشاركون الموتى مقابرهم. وهناك الملايين من سكان القاهرة يعيشون في المقابر.

وتغيرت القيم. وعاد تقييم الشخص بما يملكه.

وهناك المهمشون الذين يحاولون العيش بأي شيء يحصلون عليه بشكل مشروع أو غير مشروع. ويطولهم القانون ويطاردهم رجال السلطة دائما، فكثيرون

د. رمزي زكي. وجهات نظر ص ٤٤ ـ العدد ١٩ـ أغسطس ٢٠٠٠ .

منهم يسكنون الشوارع ويناموان على قارعة الطريق وليست لهم مساكن ويتسولون أي شيء ويتفننون في الحصول على أي مال سواء بمسح زجاج السيارات أو بيع المناديل الورقية ويتاجرون في البضائع المهربة ويجرون في الشوارع والأزقة هربا من مطاردة الشرطة.

ونشأت طبقة جديدة من المليارديرات وأصحاب الملايين يختلفون عن طبقة الإقطاعيين وكبار الرأسماليين قبل الثورة. إنها طبقة من الأثرياء الجدد الذين كونوا ثرواتهم بكل الطرق غير المشروعة ـ تجارة المخدرات والفساد والاختلاسات والعمولات ـ يفصلون القوانين لصالحهم وعلى مقاسهم وتسندهم وتحميهم أجهزة الدولة وتغطي على جرائمهم ولا تتحرك إلا عندما تفوح رائحتها.

وبسبب الممارسات الاستفزازية لهذه الطبقة الجديدة تحدثت عنها الصحافة وأجهزة الإعلام وتناثرت القصص والروايات عنها. ومن ذلك ما نشرته جريدة العربي في ٢٩ ديسمبر ١٩٩٧ تحت العناوين التالية:

«هل هو نوع من الحقد الطبقي؟» .. نعم.

لم لا .. ونحن نشاهد يوميا ما يملأ قلوبنا بالحقد والضغينة ..ولم لا .. ونحن فقط الذين نتحمل أعباء ديون مصر المحروسة .. وروشتة الإصلاح الاقتصادي .. ونتائج ضرب السياحة ـ ولم لا .. ونحن فقط الذين نكد ليل نهار من أجل ألا يموت أبناؤنا من الجوع. والآخرون لا يموت أبناؤهم من التخمة. لم لا .. وهذا هو حال الوطن .. مصر .. التي تحولت بقدرة سفهاء الزمن إلى مصرين .. مصر العشة.. ومصر القصر .. نعم إنه الحقد .. الحقد الذي يولد التطرف».

ثم جاء في المقال:

«حكايات ألف ليلة وليلة وحكاوي ليالي السحر في قصص الخيال والأساطير هذا الذي يحدث في «المنصورية» في فرح أخد أبناء «الوجهاء الجدد» إذ شهد المدعوون من علية القوم الذين حضروا حفل الزفاف الذي أقيم في أحد القصور الباذخة هناك المغنية الأمريكية الشهيرة «جلورياجينور» وهي تغني بعد أن جاءت

بطائرة خاصة من أمريكا مع فرقتها خصيصا لإحياء ليلة الزفاف التى شهدت فيما عدا مجئ «جلوريا» أحداثا ووقائع لم ولن تراها عيون فقراء مصر .. وواصلوا الاستمتاع بمشاهدة فرقة «البوني إم» الأمريكية الشهيرة التي جاءت أيضا خصيصا لإحياء الحفل ثم عادت إلى أمريكا بطائرة خاصة بعد انتهائه .. وغنى عمرو دياب وراغب علامة .. وسعرهما في هذه الحفلات وصل إلى ٣٠ ألف جنيه كما رقصت دينا وفيفي عبده اللتان تقاضت كل منهما خمسة آلاف جنيه في النمرة..

وكتب صحفي كبير في إحدى الصحف القومية وصف فيها حفل زفاف أسطوري وخيالي آخر أقامه ملياردير مصري ودعا فيه أكثر من ألفي مدعو، وجهت إلى كل منهم بطاقة الدعوة التي صنعت في باريس وتكلف كل منها ألف جنيه. فقد تلقى كل مدعو في بداية حضوره علبة ملبس فضية وموشاة أيضا بالفضة يبلغ سعر الواحدة منها ألف جنيه أخرى. أما المفاجأة التي شهدها حفل الزفاف الذي استمر سبع ليالٍ متصلة وكل ليلة بمدعوين جدد، فقد جاءت في اليوم الأخير الذي اختار فيه صاحب الحفل «٣٠٠» من الصفوة والوجهاء، حيث استأجر لهم باخرة سياحية على النيل أمضوا فيها ليلتهم حتى الصباح وهي تروح وتغدو على ضفاف النيل مع نخبة من كبار المطربين والمطربات وتخلل كل أغنية وصلات من الرقص الشرقي، حصلت كل راقصة منهن على عشرة آلاف جنيه مقابل رقصة مدتها نصف ساعة.

الأفراح وحفلات ليالي الزفاف الأسطورية وبرغم ما فيها من بذخ ممعن في الترف السفيه، إلا أنها لا تعبر مع ذلك إلا عن جانب واحد من جوانب تلك الحياة التي أصبح يعيشها الآن بعض أصحاب الثراء المفاجئ المشروع وغير المشروع ممن يظنون أنهم بأموالهم فوق أي قانون أو التزام اجتماعي تجاه السواد الأعظم من ناس الوطن الذين يعانون شظف العيش ويعيشون في ظل أوضاع اقتصادية متردية.

بذخ سفيه تبدى في تلك الشقق والڤيلات والقصور التي اشتراها أو بناها وشيدها «المليارديرات» على نمط ما هو موجود في برج المليارديرات الذي يقع على نيل الجزيرة وهي شقق وڤيلات تتراوح أسعارها ما بين «مليون و٣٠٠ ألف دولار»

مسيرة حياتي

الجزء الثاني

محمد يوسف الجندي

الطبعة الأولى ٢٠٠١

الناشر:

دار الثقافة الجديدة

٣٢ ش صبري أبو علم. باب اللوق

ت وفاكس: ٣٩٢٢٨٨٠

e-mail: elguind@internetegyt. com



بدأ مندوبو التنظيم الطليعي الاتصال ببعض الشيوعيين فور خروجهم من المعتقل مثل حسن فؤاد ومحمود أمين العالم. فقد خرجوا من السجن الحربي إلى مكتب سامي شرف الذي عهد إليه عبد الناصر بتكوين فرع داخل التنظيم الطليعي.

وقد عهد إلى آخرين أيضا بهذه المهمة وكان منهم من اتصل بالشيوعيين مثل خالد محيي الدين ومجدي حسنين. وكانت هناك فروع أخرى ولكنها لم تتصل بالشيوعيين بل اتصلت في الغالب بشخصيات لها مواقع في السلطة أو الاتحاد الاشتراكي ومنظمة الشباب.

وبعد خروجنا من المعتقل عقدنا اجتماع لكوادر حدتو في منزل يوسف صديق. وتقرر في هذا الكونفرنس تأكيد السياسة التي قررناها ونحن في السجن وهي التعاون مع من كنا نسميهم المجموعة الاشتراكية بقيادة جمال عبد الناصر والعمل على تكوين تنظيم واحد معها على أساس الماركسية اللينينية. واتفق على عدم القيام بأي أعمال تعطي المبرر للقوى اليمينية الموجودة في السلطة لضرب خط التحالف مع جمال عبد الناصر والمجموعة الاشتراكية. وانتخبت قيادة ضيقة من أربعة هم كمال عبد الحليم وزكي مراد ومبارك عبده فضل وأنا. وأكد الاجتماع خط الحزب بخصوص العمل على بناء حزب واحد مع المجموعة الاشتراكية على أساس الماركسية اللينينية.

وبدأت اتصالات بنا من جانب أحمد فؤاد وأحمد حمروش قيل أنها تهدف إلى تحقيق دمج بين التنظيم الطليعي وحدتو وقالا أنه لن يستثنى أحد وأن الدمج سيتم على أساس الماركسية اللينينية. واستمرت الاتصالات. وأذكر أن الاتصالات قام بها زكي مراد وأحمد الرفاعي وفؤاد حبشي. وطلبوا منا حصر الأعضاء في المناطق المختلفة. وقمنا بذلك وانتظرنا أن يتم الاتفاق على ذلك. ولكنهم لم ينفذوا الاتفاق وأنكروه وبدأوا انتقاء بعض العناصر وليس جميعها. ومن القيادة الرباعية اختير زكي مراد وأنا وغيرنا من الرفاق في مختلف المجالات ولكن تركت الغالبية الساحقة.

و«٢٠ مليون دولار» وبعيدا عن شقق وڤيلات هذا البرج التي تحتوى معظمها على مهبط طائرات خاص وحمام سباحة وملعب تنس إلخ. فإن هناك من الأثرياء الجدد الذين اتجهوا إلى بناء قصور خاصة لهم في قريتي المنصورية والحرانية اللتين تقعان بالقرب من شارع الهرم. وهناك شيدوا لهم أكثر من ٢٠٠ قصر، وهي قصور يصل سعر بعضها إلى ٥٠ مليون جنيه، وهذه القصور بكل منها حمام سباحة وملعب تنس وصالة جمنازيوم وأيضا بيوت للكلاب، وهناك من القصور ما يتعدى سعره رقم الـ ٢٥ مليون جنيه بكثير. وإذا كانت طبقة الأثرياء الجدد تفضل السكنى والإقامة في المنصورية والحرانية بعيدا عن «نق وقر» الفقراء، فإنها لذات السبب فيما يبدو أصبحت تفضل الاستجمام وقضاء شهور الصيف في مارينا والتي أصبحت منذ أعوام المصيف الملاكي الخاص بمن يطلق عليهم «الصفوة» حيث دفع أحد هؤلاء الصفوة في الصيف الماضي ثلاثة ملايين جنيه من أجل شراء شاليه هناك كما دفع آخر ٣٦ مليون جنيه لتملك ڤيلاً.

يقول د. حمدي عبد العظيم عميد كلية السادات للعلوم الإدارية إن معظم الذين يمارسون هذا الاستفزاز الترفي هم في غالبيتهم قد حصلوا على الأموال التي يمارسون بها هذا الاستفزاز من مصادر دخل غير شرعية سواء من الإثراء السريع من الرشاوي والعمولات والتجارة في السلع الفاسدة أو المجرمة قانونا أو من المضاربة في البورصة أو الحصول على قروض طائلة من البنوك عن طريق دفع رشاوي لموظفي الائتمان في هذه البنوك، أي أنهم أثرياء بأموال الغير وليس بأموالهم ولم يحصلوا على دخولهم عن طريق العمل والجهد، وبذلك يصبح من الطبيعي أن يتجه إنفاقهم إلى الاستهلاك البذخي البالغ الترف والمستفز.

(من تحقيق جريدة العربي يوم ٢٩ ديسمبر ١٩٩٧)

ونسمع الآن عن نواب القروض وغيرهم ممن اقترضوا الملايين من البنوك وهربوا المليارات إلى خارج مصر. ونسمع أيضا عن تواطؤ بعض المسئولين معهم ومساعدتهم.

ويدور الحديث عن أزمة السيولة وانخفاض سعر الجنيه المصري أمام الدولار.

ورغم الحديث عن تشجيع الصادرات فقد ارتفعت الواردات من ٢٧ مليار جنيه في عام ٩١ إلى ٥٤ مليار جنيه في عام ٢٠٠٠ .

هذا هو المناخ العام اليوم، مناخ تزيد فيه الفوارق بين الأغنياء والفقراء وتزداد فيه معاناة الناس وتوضع القوانين والقرارات لصالح طبقة الأغنياء الجدد ولا تراعي مصالح غالبية الناس، ويسود قانون السيطرة لمن في يده الأموال التي يحصل عليها بأي طريق.

أزمة اليسار

أثر هذا المناخ حتى بين صفوف اليسار الذي تأثر بهذه الأوضاع. فقد تأثر بهذا الجو العام الذي صاحب سياسة الانفتاح الاقتصادي وما تبعها من تطورات، وعمل البعض على تكوين مشاريعهم الخاصة وطموحهم الخاص وغلبوا الاعتبارات الذاتية على العامة، وحاولوا الصعود والاستفادة من هذا المناخ الجديد.

وأصبح همهم الأساسي هو المكاسب الذاتية وأصبح هذا هو المعيار الأساسي لتحركاتهم.

وخفتت كثير من المعايير القديمة مثل معايير التضحية ونكران الذات وتغليب المصالح العامة على المصالح الخاصة التي كانت سائدة بين جيل الأربعينيات والذي كان أساسا من الشباب. وقدمت في الجزء الأول أمثلة عديدة لذلك.

ومنذ السبعينيات وجد الكثير من الشباب حل الأزمة العامة في اللجوء إلى التيار الإسلامي. ولجأ البعض إلى الإرهاب الفردي. وقد كانت سياسة السادات في البداية تشجيع ذلك. بل وقدم لهم المساعدات والتدريب ولكنهم انقلبوا عليه بعد ذلك.

منذ حرب ١٩٦٧ توالت سلسلة من النكسات من أبرزها ردة السادات وحرب الخليج وانهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية. وقد أثر هذا كله على اليسار

سواء اليسار القديم أو الجديد، رغم أنه كانت هناك نضالات هامة من جانب اليسار منها أنه صاحب بوادر الردة إعادة بناء تنظيمات اليسار ثم المقاومة وكشف الردة في السبعينيات وتأسيس جبهة واسعة ضدها، ولكن الجو العام ورداءة الظروف أثرا أيضا على الأوضاع الذاتية لليسار.ولاشك أن ظروف النضال في الثمانينيات والتسعينيات كانت أصعب كثيرا منها قبل ذلك. ولم تعد الأهداف بنفس الوضوح الذي كانت فيه في الأربعينيات وبعدها. وفى ظل هذه الأوضاع نشأ ما أصبح يعرف بأزمة اليسار.

وكان اليسار يعاني من الانقسامية وعدم وضوح الرؤية.

فعندما عادت التنظيمات وكان عليها أن تحدد أولوياتها تصورت أن الأولوية لإدانة ما سمى بقرار «حل الحزب» وظنت أن هذه الإدانة هي الحل. ولم تحاول أن تناقش بعمق الظروف التي اتخذ فيه هذا القرار والأسباب الحقيقية له، والحقيقة أن أسلوب الإدانات بدلا من التحليل العميق وتحديد الأهداف هو الأسلوب السهل الذي يزيد التعتيم ولا يساعد على تحديد الأولويات.

ونشأ بين الشباب اليساري توجه يرفض التواصل مع اليسار القديم الذي ارتكب «جريمة» «حل الحزب»، فحرم نفسه لفترة طويلة من الاستفادة من خبرة هذا اليسار ومواصلة إنجازاته والتخلص من أخطائه. وساعد ذلك لفترة على تكريس الانقسامية.

وقد ساعد على ذلك أن قسما من اليسار القديم وحتى من أولئك الذين انتموا إلى «حدتو» وافقوا على هذا التوجه دون محاولة الدفاع عن مواصلة الاتجاهات الثورية التي كانت تهدف إلى وحدة القوى الاشتراكية والثورية والوقوف ضد مؤامرات الردة عن التوجه الوطني. ودون البحث عن كل الوسائل للارتباط بالجماهير وتوحيدها ضد هذه المؤامرات.

وتاريخ الحركة الشيوعية المصرية يزخر بالنضال والإنجازات والتأثير الكبير في الحركة السياسية والثقافية والنقابية في مصر. وخصوصا في الأربعينيات

والخمسينيات والستينيات. وقد حرصت دائما على إبراز هذا الدور في كتاباتي خصوصا في كتيب عن « ٢١ فبراير توجه جديد للحركة الوطنية المصرية» أو في كتاب «اليسار المصري والحركة الوطنية ١٩٤٠ ـ ١٩٥٠». وقد سبق الرد على بعض الاتجاهات بين اليسار الجديد لرفض التواصل مع اليسار القديم والاستفادة من خبرته الثمينة إيجابياتها وسلبياتها. ولذلك أيضا حرصت على الرد على ذلك المقال الذي كتبه الدكتور/ رفعت السعيد ونشر في مجلة الطريق البيروتية في أواخر عام ١٩٩٣ وعرض أفكاره في اجتماعات التجمع وفي هذا المقال والذي كان عنوانه «هذا الجيل ظالم أم مظلوم» ورددت عليه في اجتماع حضره للجنة منطقة القاهرة ونشرت هذا الرد في مجلة الطريق وأعيد نشر هذا الرد في نشرات مكتب التثقيف المركزي بالتجمع.

وأورد هنا نص الرد لأهميته وقد نشر في عدد يناير عام ١٩٩٤ من مجلة الطريق:

عن الظالم والمظلوم
وذلك الجيل من الماركسيين

حرصت على المشاركة في مناقشة مقال د. رفعت السعيد «هذا الجيل من الماركسيين ظالم أم مظلوم؟» المنشور في العدد ٤ عام ١٩٩٣ من «الطريق» لعدة اعتبارات:

أولا: لأنني من جيل الأربعينيات. وهو جيل أفخر بالانتماء إليه. ومقتنع بأن ما قدمه هذا الجيل كفكر أو برنامج عمل أو تضحيات، يمثل وسيظل يمثل إنجازا هاما وبارزا، له تأثيره الإيجابي الضخم على حياتنا الفكرية والسياسية والثقافية والعملية، ولا يمكن اقتلاع هذا التراث من وجدان مجتمعنا أو تاريخه أو حياته.

ثانيا: إن كاتب ذلك المقال (د. رفعت السعيد) هو شخصية هامة وبارزة فهو إلى جانب كونه الأمين العام لحزب التجمع، وهو حزب اليسار في مصر، فإنه أيضا معروف كشخصية ماركسية بارزة لها دورها التاريخي المعروف في الحركة الماركسية المصرية، له كتاباته الهامة في تاريخ الحركة الشيوعية المصرية. ولهذا فإن إسهامه

الفكري والسياسي له أثره وتأثيره الواسعان بين قوى اليسار وقوى الحركة الوطنية المصرية والعربية.

ثالثا: لأنني أختلف اختلافا جذريا مع ما جاء في ذلك المقال من أفكار وتوجهات. وأعتقد أن تركه بدون مناقشة أو رد يمكن أن يلحق ضررا بفكرنا ونضالنا، لما يمكن أن يتركه من أثر، ولما يمكن أن يرسيه من مفاهيم سواء في مصر أو في البلاد العربية الأخرى.

وأبدأ بمناقشة المقال: إن عنوانه لا يشرح الهدف من نشره، إلا إذا كان جذب الانتباه وأسلوبه صحافي خفيف مثل أسلوب اليوميات، رغم أن الموضوع يحتاج إلى معالجة أكثر جدية. هذا عن الشكل.

وأنتقل إلى الموضوع. يتحدث الكاتب في بداية المقال عن «الجيل الذي أرسى ما نحن فيه من محنة» ثم لم يشرح كيف ذلك. ولم يثبت هذا القول بأي وقائع مؤكدة. ويفهم من الجملة التالية أنه يقصد أن هذه المحنة ترجع إلى أنه «اقترن بالماركسية في إطار زهوها المنتصر الصاخب» ويفهم من ذلك أن السبب في محنتنا - في رأي الكاتب - أن هذا الجيل ربط النضال من أجل التحرر الوطني بالماركسية، ثم يكمل اتهامه لهذا الجيل، بأن ارتباطه بالماركسية كان بسبب زهوها المنتصر الصاخب فقط أو أساسا: معارك ستالينجراد، صمود لينينجراد، الزحف إلى برلين .. إلخ.

هذا القول أختلف معه تماما.

فقد ارتبط هذا الجيل - وأتحدث عن مصر - بقضايا التحرر الوطني والنضال ضد الاستعمار قبل ارتباطه بالماركسية. وفي مصر كان تعاون السراي وحكام ذلك الوقت مع المستعمر، الذي كانوا يرون فيه عونا لهم في الحفاظ على امتيازاتهم الاجتماعية والسياسية، هو الذي دفع هذا الجيل إلى الربط بين التحرر الوطنى والتحرر الاجتماعي والتوجه الاشتراكي. وكانت الماركسية في ذلك الوقت، هي أبرز تيار يقدم الأساس الفكري الأيديولوجي لهذا الربط. كان من الطبيعي أن تتجه

طلائع هذا الجيل ورواده إلى الماركسية. وكان من الطبيعي أن تتجه حركات التحرر الوطني الراديكالية وتنظيماتها بعد ذلك إلى الارتباط بالاشتراكية، والتحالف مع الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي خصوصا أن هذا المعسكر كان السند الأساسي لها في نضالها ضد الاستعمار والامبريالية والعدوان.

يقول الدكتور رفعت: «وصل الأمر أحيانا في الستينيات أن أصبحت الماركسية والتمركس موضة العصر» هذا صحيح، ولكن السبب في ذلك هو ما سبق الحديث عنه، لأن الماركسية كانت فعلا وجهة نظر وأيديولوچية ترد على التساؤلات في القضايا الوطنية وتربطها بالقضايا الاجتماعية. وهذا أمر إيجابي وليس سلبيا.

ورغم أن الظروف الموضوعية (ارتباط حكام البلاد المستعمرة والتابعة بالاستعمار، وارتباط الاستغلال الداخلي بالاستغلال الخارجي، كان يربط بين الاستعمار وأعوانه، وكان النضال ضد أحدهما يعني النضال ضد الآخر في الوقت نفسه) فإن قوة الاتحاد السوفيتي والبلاد الاشتراكية، وتصاعد هذه القوة بعد الحرب العالمية الثانية، ثم انتصار ثورة الصين والثورات الأخرى في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا، ومساندة الاتحاد السوڤيتي والبلاد الاشتراكية لحركات التحرر الوطني - كل ذلك، أدى إلى هذا الرباط القوي بين الاشتراكية والتحرر الوطني، بحيث أصبحت الدول الوطنية الجديدة تقتبس تجارب البلاد الاشتراكية (الاتحاد السوڤيتي بالذات)، الصحيح منها والخاطئ. وهذه عملية مركبة وهامة ومازالت لها آثارها حتى اليوم، لا يمكن تبسيطها بالقول بأنه وصل الأمر في الستينيات أن أصبحت الماركسية أو التمركس موضة العصر.

وإلى جانب هذا العامل الموضوعي، هناك عامل ذاتي لا يمكن أن نغفله، بل لابد من إبرازه. وهو حجم التضحيات التي قدمها الرواد الماركسيون في الأربعينيات والخمسينيات والستينيات لتحقيق تلك النتائج، وهذه التضحيات، وهذا الإصرار والصمود للصعوبات والتغلب عليها، لم يساعد فقط في تحقيق تلك النتائج، بل كان يقدم مثلا لكل المناضلين من التيارات الوطنية والديمقراطية الأخرى، ومازالت هذه التضحيات الضخمة، والتي لا تشمل فقط ما قدمه هذا الجيل من شهداء، بل

والأمثلة النادرة في البطولة ونكران الذات والدأب والعمل المتواصل لتحديد وإرساء برنامج الحركة الوطنية المصرية والعربية.

يقول الدكتور رفعت السعيد: إن هذا الجيل هو الذي «أرسى أساس ما نحن فيه من محنة»، لأنه اقترن بالماركسية في إطار زهوها المنتصر الصاخب. و«عاش مرحلة الزهو بالشقيق الأكبر الذي حقق المعجزات». ثم يقول: «لكننا وقبل أن ننصب مقصلة التحاسب يتعين علينا أن نقرر عدة أمور حاكمة وحاسمة ماكان لأحد منا أن يتجاسر بتخطيها أو تجاهلها. فأولا كنا مجرد ورثة «لممارسات وتعاطي الجيل الأول .. ولعلنا رددنا لأنفسنا ولغيرنا: أنا «وجدنا آباءنا لها عابدين». إلخ.

ثم يستطرد شارحا، أن تبعية الأجيال التالية للحزب الشقيق الأكبر (وهو الحزب الشيوعي السوفيتي) الحاكم المتحكم في كل شيء، قد أرسى دعائمها جيل الأربعينيات والخمسينيات.

وأنا أتجاسر على رفض هذا الادعاء، لأنه لا يستند إلى أي واقع. فالواقع يكذبه. بل إن كتابات الدكتور رفعت السعيد عن تاريخ الحركة الشيوعية المصرية تكذبه. وتؤكد أنه افتراءات على الحقيقة وظلم لها.

وأقتبس هنا بعض فقرات، مما سبق أن كتبه رفعت السعيد: «فقد امتلك الشيوعيون ومنذ البداية جسارة التفكير المستقل، وجسارة الاختلاف مع موقف السوفييت في مواقف عديدة. لقد صدقوا شعار «عدم أحقية أحد بالتدخل في شئون الغير» وطبقوه. فتعرضوا، ولأكثر من مرة، لغضبة الإخوة الكبار. لعل هذا كان خيرا. ولعلهم الآن ـ بفضل هذا الغضب عليهم ـ يجدون أنفسهم في وضع أفضل من غيرهم. ولعلهم يقفون الآن بفضل هذا الغضب أكثر قبولا من شعبهم...» ـ (ماركسية المستقبل، ص ٧٨).

وهذه فقرة أخرى: «وبرغم انقطاع العلاقات مع الكومنتيرن وما تلاه من أشكال أممية، فقد ظلت الحركة الشيوعية المصرية حية وفاعلة ولعبت دورا هاما ومؤثرا في الحياة السياسية المصرية، كما حافظت في ذلك الوقت على موقف يتسم بالاحترام العميق للاتحاد السوفيتي، دون السماح لأحد بأن يتدخل في شئونها.

وفي عام ١٩٥٢، وعندما قامت ثورة يوليو، وكان الشيوعيون شركاء في تنظيم الضباط الأحرار الذي فجرها، فوجئ الجميع بالحزب الشيوعي السوفيتي، ومن ثم بكل الأحزاب الشيوعية في العالم، يدين انقلاب يوليو ويتهمه بأنه انقلاب أمريكي، ورفض الشيوعيون المصريون (أو قطاع كبير منهم على الأقل) هذه المقولة، ولكنهم تعاملوا معها ببساطة مصرية... فنحن أصحاب البلد، ونحن أصحاب القرار، ونحن أصحاب الموقف، ومن حق الآخرين أن يقولوا ما يشاءون دون أن نلتزم به» (المصدر نفسه ص٨٩).

ولا أحتاج إلى إضافة شيء على ما كتبه د. رفعت السعيد ردا على مقالته الأخيرة.

فهذا الجيل بالتحديد (جيل الأربعينيات والخمسينيات من الماركسيين) ومعه جيل الستينيات لم يخضع للشقيق الأكبر أو لما كان يسمى «بالأممية» أو «المركز» لسبب بسيط، وهو أنه لم يكن له أي علاقة بهم. فقد رفضوا إقامة أي علاقات مع الحركة الشيوعية المصرية «الثانية» التي نشأت في الأربعينيات، ورفضوا الاعتراف بها. ولا يعني ذلك أن شيوعيي الأربعينيات وما بعدها لم يكونوا راغبين في هذه الصلة، أو أن انعدام هذه الصلة كان يقلل من احترامهم الكبير لهذه «الأممية» وللشقيق الأكبر، ولكن الواقع يؤكد أن هذه الصلة لم تكن موجودة، وهو الأمر الذي دفع بشيوعيي هذا الجيل أن يعتمدوا وبشكل كامل على أنفسهم في حركتهم وفكرهم وسياستهم وتحركهم العملي. فقد تلقوا الماركسية من الكتب، واقتنعوا بالمنهج الماركسي، ولكنهم لم يجدوا في هذه الكتب إجابة على كل المشاكل والقضايا التي واجهتهم عمليا في نضالهم وعملهم. ولما كان ما يسطر في الكتب لا يتفق دائما مع ظروف الواقع الذي يعيشون فيه، فقد كانت لهم اجتهاداتهم بالنسبة لأغلب المشاكل التي واجهوها. وكانت الحلول التي قدموها من صنعهم وفكرهم. ولم يستوردوا أي حلول لمشاكل بلادهم، ولم يتلقوا أي تعليمات بشأنها. ولهذا كثيرا ما كانت مواقفهم تختلف بالنسبة لقضايا بلادهم عن مواقف «الشقيق الأكبر» أو مواقف «المركز الأممي». بل اختلفوا في ذلك عنهم.

ويمكن أن نورد هنا العديد من الأمثلة، مثل الموقف من البورجوازية الوطنية ومن حزب «الوفد» الذي كان الشيوعيون المصريون يعتبرونه قوة وطنية. وكذلك بالنسبة للتوجه المقوى الوطنية الديمقراطية وتسمية تنظيمهم الشيوعي «الحركة المصرية للتحرر الوطني» ثم «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى». ونذكر في الأربعينيات أن معركة دارت حول ما سمى «بخط القوات الوطنية الديمقراطية» بل وحاول الشيوعيون أن يقيموا أشكالا للتنظيم تتفق مع ظروف نضالهم، ولا تتطابق بالضرورة مع الشكل التنظيمي التقليدي. فجربوا «التنظيم الفئوي» مثلا، ومعروف موقفهم المتميز من ثورة يوليو ١٩٥٢ . ثم كانت لهم في الستينيات صياغات فكرية مستقلة مثل «المجموعة الاشتراكية» وغير ذلك من الأمثلة العديدة.

وبالنسبة لانفرادهم بتأييد ثورة يوليو، فقد كان ذلك انطلاقا من كونهم عاشوا فيها وساهموا فيها ، ورأوا أنهم أقدر على تحديد الموقف السليم. وشاركهم في هذا الموقف الحزب الشيوعي السوداني الذي كان وثيق الصلة بهم، والذي لاقى في سبيل هذا الموقف التهديدات والهجوم من أحزاب أخرى.

ويتحدث الكاتب د. رفعت السعيد، بطريقة فكاهية عن أن هذا الجيل، «عاش مرحلة الزهو، بالشقيق الأكبر الذي حقق المعجزات». وأنه «طالب جماهير الأحزاب والتيارات الأخرى في ترفع أن تفاضل بين معسكر الشعوب والسلام ومعسكر الإمبريالية والحرب».

وبهذا يسخر من النضال الطويل والتضحيات سواء تلك التي قدمها هذا الجيل أو التي قدمها الشعب السوڤيتي والحزب الشيوعي السوڤيتي لتحقيق تلك الإنجازات الضخمة، والتي لم تكن ولا يمكن أن تكون هي السبب في الانهيارات الأخيرة.

وإلا فإنه بذلك يؤكد ادعاءات يلتسن وحكام روسيا الجدد بأن ثورة أكتوبر هي أس البلاء وأنها سبب الانهيارات التي حدثت، وسبب كل المصائب. والحقيقة أن ثورة أكتوبر ستظل تحولا كبيرا في تاريخ البشرية رغم الانتكاسات، كما كانت الثورة الفرنسية الكبرى تحولا كبيرا له أثره الهائل، رغم ما أعقبها من ردة وانتكاسات.

وقد كان اتجاه بعض القوى القومية في البلاد العربية وفي العالم الثالث إلى الماركسية هو نتيجة لهذا الجهد الكبير والتضحيات الكبيرة التي أدت إلى تغيير جذري في الأوضاع العالمية، بحيث أصبح الاتحاد السوفيتي والبلاد الاشتراكية هي السند الرئيسي لهذه القوى وللدول الوطنية الجديدة التي تحررت. واتجهت بعض هذه القوى إلى الماركسية. كان هذا هو السبب. وليس لأن «الماركسية أو التمركس أصبحت موضة العصر».

ويربط الكاتب بعد ذلك ربطا غير منطقي بين الحديث عن هذا الجيل والحديث عن الشقيق الأكبر. ويختلط الأمر، ولا نفهم إن كان هو تقييم لهذا الجيل أم تقييم للشقيق الأكبر (الحزب الشيوعي السوڤيتي) ويثير هنا قضية الموافقة على كل ما كان يقوله أو يفعله الشقيق الأكبر (إدانة تيتو ـ التدخل في المجر ـ التدخل في تشيكوسلوڤاكيا ـ غزو أفغانستان .. الخ).

سبق أن ذكرت في السطور السابقة أنه بالنسبة للشيوعيين المصريين، كانوا يتخذون بالنسبة لقضايا بلادهم القرارات التي يمليها عليهم اقتناعهم. ولا يخضعون في هذا الخصوص لأي تدخل من الخارج.

أما بالنسبة للقضايا الدولية، فقد كان موقفنا منها ينطلق من الموقف من القضايا الوطنية، وبالذات علاقتها بالمعركة التي تخوضها بلادنا ضد الاستعمار والامبريالية والعدوان الإسرائيلي. فكنا نحدد موقفنا على هذا الأساس. كنا نتبنى الموقف الذي يساعدنا في هذا النضال وكان الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية هما سندنا الأساسي في هذه المعركة. ولهذا لم يكن مقبولا لنا كوطنيين، في نظر شعبنا، أن نهاجم التدخل السوڤيتي في المجر سنة ١٩٥٦، في الوقت الذي كانت بلادنا فيه تتعرض للعدوان الثلاثي البريطاني الفرنسي الإسرائيلي. وكانت القوى الرجعية في بلادنا وحدها تهاجم التدخل السوڤيتي في المجر وتركز عليه كما فعلت جريدة «أخبار اليوم».

ولم يكن مقبولا بالنسبة لنا كوطنيين وفي نظر شعبنا أن نهاجم تدخل حلف وارسو في تشيكوسلوڤاكيا عام ١٩٦٨، وكانت بلادنا تركز كل جهودها لإزالة آثار

وكلفت بالعمل في الوجه البحري. وتكونت لجنة للأقاليم. وأصبحنا نتسلم النشرات السرية التي يصدرها التنظيم الطليعي.

وفي عملنا في الوجه البحري كنا نصطدم بقيادات الاتحاد الاشتراكي في مختلف المحافظات الذين كانوا يقفون ضد مطالب الجماهير، وكنا نكتب إلى قيادة التنظيم بمواقفنا وآرائنا وانتقاداتنا لهذه القيادات. وكنا نشك أن بعض هذه القيادات قد تكون موجودة أيضا في التنظيم الطليعي بل وفي قيادته.

وأبدينا رأينا في تركيب التنظيم الطليعي واعتماده على فروع متعددة وطالبنا بتوحيد التنظيم على أساس جغرافي. وكنا نطالب بقبول عضوية باقي أعضاء حدتو في التنظيم الطليعي.

وأبلغنا بقرار بتوحيد التنظيم وطلب منا أن ننتظر حتى يتم الاتصال بنا. وقد تم الاتصال بالبعض بالفعل. ولكن الغالبية لم يتم الاتصال بها ومنهم زكي مراد وأنا.

***

العدوان الإسرائيلي، وكنا نعتمد في ذلك على مساندة دول حلف وارسو سياسيا واقتصاديا وعسكريا. الشيء نفسه بالنسبة للقضايا الأخرى. فرغم خطأ الغزو السوفيتي لأفغانستان، فقد تشكل وضع تجمعت فيه كل القوى الرجعية في العالم بمساندة المخابرات المركزية الأمريكية لضرب الاتحاد السوفيتي في أفغانستان. وكان الشيوعيون المصريون يعتبرون أن الاتحاد السوفيتي يساعد أفغانستان ضد التدخل الأجنبي وبطلب من الحكومة الشرعية. وكان يحضرنا في ذلك تجربة الغزو الإسرائيلي لمصر وللبلاد العربية حينما طلبنا مساعدة الاتحاد السوفيتي. وكانت المشاعر الوطنية تتطلب تدخلا أكبر من الاتحاد السوفيتي حتى لو أرسل جيوشه لمساعدتنا. وقد كان لحزب التجمع بالنسبة لقضية أفغانستان موقف متميز ومتوازن. فهو لم يؤيد الغزو ولكنه لم يدن الاتحاد السوفيتي. وقدم اقتراحات بديلة.

وهذا كله لا يعني أن الغزو السوفيتي أو التدخل في شئون الدول الأخرى أمر سليم. فإلى جانب الاعتبارات الوطنية لم تكن لدينا المعلومات الكافية أو القدرة على تحديد موقف مستقل بالنسبة لهذه القضايا الدولية. وكانت ثقتنا في الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية ـ اللذين كنا في أمس الحاجة إليهما في نضالنا الوطني ـ تجعلنا نطمئن لتقديره ونتخذ الموقف الذي يدعمه في العلاقات الدولية وفي علاقته بالولايات المتحدة الأمريكية وبالغرب. وكنا نرى أن علينا أن ندعمه كما يدعمنا، وأن ذلك بالتالي دعم لنا.

ولا أزعم أن هذا الموقف كان صحيحا صحة مطلقة، ولكنني أعتقد أن هذا الموقف من جانبنا ومن جانب كل أحزاب العالم الثالث (سواء الشيوعية أو الوطنية) كان هو الموقف الممكن في ظل المعركة الدائرة مع الاستعمار والامبريالية. ولهذا لا أستسيغ بيانات بعض الأحزاب الشيوعية في العالم الثالث بإدانة مواقف التأييد السابقة التي صدرت عنها، بعد أن غير الحزب الشيوعي السوفيتي موقفه وأدان التدخل في المجر وتشيكوسلوفاكيا وغزو أفغانستان.

وأعتقد أن هذا هو السبب أيضا في أن الشيوعيين المصريين لم يصدروا بيانات مماثلة.

وقد اتخذت الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية، وبالذات تلك الأحزاب ذات الوزن الجماهيري، مواقف مختلفة إذ أدانت الغزو، والتدخل في شئون البلاد الأخرى، وانتقدت الممارسات غير الديمقراطية والقمع في الاتحاد السوفيتي وبلاد المنظومة الاشتراكية، وكانت هذه الأحزاب تواجه في بلادها مشاكل أخرى وجوا عاما مختلفا عن بلدان العالم الثالث كان له تأثير على المواقف التي اتخذتها بالنسبة لهذه القضية.

وليس غريبا أن غالبية القوى والأحزاب الوطنية في العالم الثالث، وفي بلادنا العربية بالذات تعتبر انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية خسارة كبيرة، وتنظر بحسرة إلى الأيام التي كان الاتحاد السوفيتي يقف فيها قطبا ثانيا يواجه الولايات المتحدة الأمريكية.

ثم ينتقل الكاتب بعد ذلك إلى سؤال هام وهو: ما هي الماركسية؟

وهذه القضية كانت موضوع صراع في الحركة الشيوعية المصرية بين تيارين، الأول: كان يتعامل معها كنصوص واقتباسات، وكانت مواقفه من القضايا العملية تتأرجح بين اليمين واليسار. لأنه كان يحاول إخضاع الواقع للنصوص، ولهذا كانت سياسته تتسم بأخطاء مستمرة تعزله عن الواقع وعن الجماهير، وتيار آخر كان يأخذ من الماركسية منهجها وروحها. ويعتبرها مرشدا للعمل. ولهذا لم يكن يتمسك بالنصوص إذا تعارضت مع الواقع، وكان يعتبر أن من مهمته تطوير النظرية بإثرائها المستمر بتصحيحات جديدة تعكسها خبرات النضال المتجدد. ولا يعني هذا أن كل شيء عندنا كان على ما يرام، وأنه لم تكن لدينا أخطاء وسلبيات، ولا يعني أيضا أن التطورات العاصفة التي حدثت في العالم وانهيار المنظومة الاشتراكية لم تجعلنا نعيد التفكير في كثير من المفاهيم السابقة.

وإنني أتفق مع الدكتور رفعت أنه لم يكن لدينا النظرة النقدية لكثير مما كنا نقرأه من الكتابات الماركسية. وأننا لم نكن نهتم بقراءة أعمال من يجري نقدهم في تلك الكتابات أو الهجوم عليهم ووصفهم بمختلف الصفات مثل دوهرنغ وكاوتسكي وغيرهما، وبالذات بالنسبة للقضايا غير المحلية. كل ذلك كان يؤثر على

الكثير من أحكامنا، ولا يوسع آفاق تفكيرنا. ولاشك أيضا أن تلك التحولات والزلازل قد هزت الكثير من مسلماتنا السابقة ولكنني لا أتفق معه في أن ما حدث قد «أطاح بطموحاتنا السابقة وهز أركان معتقداتنا وشكك في مصداقية ما قلنا وما فعلنا وما نقول».

فماذا كانت طموحاتنا؟ التحرر الوطني والاجتماعي ـ العدالة الاجتماعية ـ الاشتراكية. فهل تمت الإطاحة بهذه الطموحات؟ لا أعتقد ـ وكذلك الأمر بالنسبة لمعتقداتنا فإن إيماننا بالشعب والانحياز للجماهير الكادحة والعمل والعدالة الاجتماعية وكل القيم النبيلة التي دافعنا عنها ـ ولا نزال ـ لم تهتز، وقد كان هذا هو مفهومنا للماركسية. ولم نشكك في مصداقية ما قلنا، لأن أغلب ما قلناه كان يعبر فعلا عن احتياجات مجتمعنا، بل إن التغيرات العميقة التي حدثت في مجتمعنا، وكان لنا دور الريادة في تحديد الأهداف والنضال من أجلها. وهناك العديد من الأمثلة: ففي الأربعينيات نجح نضالنا مع كل القوى الوطنية الأخرى في الضغط لخروج القوات البريطانية من القاهرة والإسكندرية وتمركزها في القنال. وقد أصبحت الأهداف والبرنامج الذي طرحناه برنامجا للحركة الوطنية المصرية والذي قامت على أساسه ثورة يوليو بعد ذلك. وكانت ثورة يوليو نفسها والإنجازات التي حققتها ثمرة من ثمار نضالنا. ولن نقوم هنا بحصر كل الإنجازات التي تحققت بفضل نضال هذا الجيل في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها من المجالات.

ومع ذلك فهناك أخطاء، وعلينا أن نستفيد من أخطائنا، وأن ننضج مواقفنا ونغذيها بالتجارب الجديدة، وأن نتخلص من المفاهيم والأساليب التي ثبت عقمها.

إن ما حدث يمثل انتكاسة كبيرة، وسنعاني من آثارها لمدة طويلة، ولكن ذلك لا يجب أن يدفعنا للتشكيك في كل شيء.

يقول الدكتور رفعت إن البعض أسرع بالإنكار والتنصل، وعرض «استربتيزا» رديئا تخلص فيه من كل ثياب الماضي صحيحها وخطأها. وأقول إن التشكيك في الماضي وفي الجيل القديم الذي ينشره في هذا المقال هو الذي يؤدي إلى ذلك. أما

اتجاه بعض الأحزاب إلى تعديل أسمائها أو مراجعة بعض مفاهيمها أو أولوياتها وأساليبها تكيفاً مع الظروف الجديدة واستفادة من الدروس لا يدخل في هذا الباب، وهو أمر يحتمل المناقشة.

لا جدال أن الوقت الذي نمر به حاليا ليس هو أزهى أوقات اليسار، بل هناك انحسار لقوى اليسار، ولهذا أسبابه الموضوعية والذاتية، فكيف نواجه هذا الانحسار؟ هل نقوم بتكملة هدم البيت وتاريخه والتضحيات؟ أم ندرس أسباب هذا الانحسار، الموضوعية والذاتية، لكي نتغلب عليها؟ ونصحح الأخطاء ونغير الأساليب ونتخلص من المفاهيم البالية لنتقدم بعد ذلك من جديد إلى الأمام.

هذا هو المنهج الجدلي، وهو المنهج الصحيح.

إننا مطالبون الآن بتقديم مشروع يساري جديد يواجه متطلبات الجماهير المصرية والعربية في الظروف الجديدة، وذلك في وقت يتصاعد فيه التيار الأصولي والاتجاه الليبرالي الجديد. هل نواجه هذه المهمة بهدم الماضي ونشر الروح الانهزامية، أم بالاستناد إلى تاريخنا وتراثنا نواصل فيه الإيجابي وننميه ونتخلص من السلبي، ونستفيد من الدروس ونقوم بدراسة الواقع الجديد ليكون خطابنا وتحركنا مقبولا من الجماهير التي كرسنا أنفسنا للدفاع عن مصالحها، ولكي تتحرك معنا لتحقيق هذا المشروع؟

هذا هو السؤال الهام والصعب الذي يجب أن نكرس جهودنا للإجابة عنه مستفيدين من خبرة الماضي ودروسه، دروس الانتصارات والهزائم معا.

**

وقد كان الدفاع عن تاريخنا وجيلنا هو إحدى المعارك الهامة التي دخلتها وهو حديث أكرره دائما في أحاديثي وفي الندوات المختلفة التى أشارك فيها. وقد دخلت معارك أخرى للدفاع عن هذا التاريخ سواء في مقالي بالأهالي للرد على نايف حواتمة الذي قال في مقالتين كبيرتين نشرتا في الأهالي أن الشيوعيين المصريين وافقوا على تقسيم فلسطين خضوعا لأوامر الاتحاد السوفيتي، فكان ردي أن

الشيوعيين المصريين لم يكونوا تابعين لموسكو. وفي نفس الاتجاه كان ردي في الأهالي أيضا على محمود السعدني ومحمد سيد أحمد. ومن ذلك أيضا المحاولات للربط بين الحركة الشيوعية والصهيونية والذي بدأ في صحف الأربعينيات وعاد إليه البعض الآن وهو ما سأتعرض له فيما بعد.

وقد نشر الرد على السيد/ نايف حواتمة في الأهالي بتاريخ ٢٣ يوليو ١٩٩٧ وسأورد مقتطفات منه هنا لأهميته في الرد على تشويه تاريخ الشيوعيين المصريين وبالذات بالنسبة لموقفهم من قرار التقسيم.

**

ردا على حواتمة: «الشيوعيون المصريون لم يكونوا تابعين لموسكو»

نشرت الأهالي بتاريخ ٩ يوليو ١٩٧٧عن فتح باب الحوار حول موقف الشيوعيين العرب من قرار التقسيم الذي أصدرته هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ . وقد صدرت هذه الدعوة بمناسبة عرض الجريدة للفصل الأول من كتاب سيصدر هذا الشهر بعنوان «حواتمة يتحدث».

ورغم أن لي ملاحظات كثيرة على العرض الذي قدم على لسان السيد نايف حواتمة، إلا أنني سأركز على حديثه عن موقف الشيوعيين المصريين من قرار تقسيم فلسطين.

أول الأخطاء التي وردت في حديث السيد نايف حواتمة هو اتهامه للشيوعيين المصريين بأنهم كانوا يتلقون أوامرهم من موسكو. وقد ورد هذا الاتهام حين تحدث عن تأييد قرار التقسيم وجاء مرة أخرى عند الحديث عن قرار حل الحزب الشيوعي المصري.

ويرد على هذا الاتهام بأن الشيوعيين المصريين سواء في فترة قرار تقسيم فلسطين أو عند صدور ما سماه البعض «بقرار حل الحزب الشيوعي المصري سنة ١٩٦٥»[١] لم يكونوا على صلة بموسكو، سواء من الناحية التنظيمية أو من

(١) الواقع أن عنوان القرار «كان وقف الوجود المستقل للحزب الشيوعي المصري».

الناحية الفعلية، فلم تكن لهم أية علاقة بالحزب الشيوعي السوڤيتي أو بالمركز الشيوعي الدولي الذي كان قد قطع صلته بهم منذ الثلاثينيات، ولم تعد هذه الصلة بعد النشأة الثانية للتنظيمات الشيوعية في الأربعينيات. ولهذا كان على الشيوعيين المصريين - سواء أرادوا أو لم يريدوا - أن يتخذوا قراراتهم بأنفسهم. وكانوا في العديد من القضايا يتخذون مواقف تختلف عن موقف موسكو، كما كان الحال من تأييدهم لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

ومع ذلك فإنني أتعجب من أن يثير السيد نايف حواتمة الموقف من قرار التقسيم الآن وفي عام ١٩٩٧ . مع أن السيد نايف حواتمة والجبهة الديمقراطية قد وافقوا على أقل من ذلك بكثير وهو حدود ١٩٦٧ في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني منذ حوالي عشر سنوات. وهذا القرار يعترف بوجود دولتين: دولة فلسطين ودولة إسرائيل. وإذا قيل أن هذا موقف سياسي وليس موقفا فكريا، فإن الموافقة على قرار التقسيم في ١٩٤٧ كان أيضا موقفا سياسيا، وكان الشيوعيون المصريون يدعون إلى قيام دولة ديمقراطية واحدة متحررة من الاستعمار البريطاني يعيش فيها العرب واليهود جنبا إلى جنب، ولكن لم يمكن تنفيذ هذا الهدف الذي رفضه كل من اليهود والعرب.

وقد كان البديل لقبول التقسيم هو تأييد الحرب التي شنتها الحكومات العربية في ذلك الوقت، والتي كانت تمثل مؤامرة استعمارية رجعية. أفليس من المريب أن يقود الجنرال جلوب الانجليزي الجيوش العربية في الأردن، وأليس من المريب أن ترسل الحكومة الملكية المصرية جنودها في فلسطين بأسلحة فاسدة في الوقت الذي كان المستعمر البريطاني يحتل فيه الأراضي المصرية.

يرد البعض على ذلك بأنه حتى لو كنا قبلنا التقسيم فإن إسرائيل ما كانت لتقبله. ولكنها كانت ستتوسع كما فعلت بالفعل. ولكنني أقول أن قبولنا للتقسيم وقتها كان سيقوي موقفنا التفاوضي والسياسي استنادا إلى قرار هيئة الأمم المتحدة بالحدود التى قررتها. وكان سيضمن لنا قيام دولة فلسطينية على جزء من الأرض الفلسطينية. وكان سيوفر علينا وقتا طويلا اضطررنا نتيجته أن نقبل بحدود ١٩٦٧

التي ترفضها الآن إسرائيل ومعها الولايات المتحدة. والذي حدث أن الحكومات العربية، وعلى رأسها الحكومتان المصرية والأردنية رفضت أن تقوم دولة فلسطينية واستولت الحكومة المصرية على غزة والحكومة الأردنية على الضفة الغربية.

وإذا أدركنا أن الحرب وحدها لن تحسم هذا الصراع فإن العمل السياسي له دور كبير، والعمل السياسي يعتمد أساسا على كسب الرأي العام العالمي. ومنذ حرب ١٩٤٨ حققت إسرائيل مكاسب سواء في الحرب أو في العمل السياسي. فلقد وسعت حدودها أكثر مما حدده قرار هيئة الأمم المتحدة للتقسيم. وبعد عدوانها عام ١٩٦٧ توسعت إلى الحدود الحالية. وقد نجحت إسرائيل حتى ذلك الوقت في أن تقدم نفسها للعالم بأنها الضحية التي تدافع عن وجودها ضد العرب «المعتدين» الذين يريدون القضاء عليها.

وقد بدأ التحول في عهد عبد الناصر بالجمع بين الاستعداد العسكري والعمل السياسي. فإلى جانب إعادة بناء الجيش وحرب الاستنزاف وتحقيق الموقف العربي الموحد كان عبد الناصر يقوم بالعمل السياسي، فقبل القرار ٢٤٢ الصادر عن الأمم المتحدة وطالب بالعودة لحدود ١٩٦٧ . وكان ذلك استعدادا لحرب ١٩٧٣ وعبور القناة.

وفي اعتقادي أن استمرار العمل السياسي بعد ذلك في اتجاه دعم العمل العربي الموحد وكسب الرأي العام العالمي، والعمل من أجل عقد مؤتمر دولي كان في مقدوره أن يحقق مكاسب للعرب. ولكن الأمور سارت في طريق آخر، هو طريق كامب ديفيد. ويتساءل البعض: لماذا رفضتم كامب ديفيد وأنتم تنادون بالسلام؟ لأن كامب ديفيد أضعفت قضية السلام. لقد حققت سلاما إسرائيليا أمريكيا. وأدت إلى عزل مصر عن أصدقائها في العالم. ولهذا فليس غريبا بعد كامب ديفيد أن تغزو إسرائيل جنوب لبنان. وليس غريبا بعد كامب ديفيد أن يحدث التردي في الموقف الغربي وأن تتفشى النزاعات والصراعات بل والحروب بين البلاد العربية.

إن منطق كامب ديفيد هو منطق عزل مصر، هو منطق الفرقة بين البلاد العربية. هو منطق مصادقة الأعداء ومعاداة الأصدقاء، وعندما نتحرك اليوم للم

الشمل العربي، ولإقامة السوق العربية المشتركة أو لرفض هرولة بعض الدول العربية، ومقاطعة المؤتمر الاقتصادي في قطر، ولكسب الأصدقاء في العالم لتأييد مواقفنا العربية، وقرارات الأمم المتحدة المتتالية التي تساند حقوق الشعب الفلسطيني، فإننا نتحرك بمنطق يختلف عن منطق كامب ديفيد.

إن الموقف السياسي القوي يعتمد على وحدة الصف العربي وكسب تضامن دول العالم الثالث وشعوبها وكل شعوب العالم. إن الرأي العام العالمي يتحول ضد إسرائيل ويدين عدوانها المستمر ضد الشعب الفلسطيني والشعوب العربية، وتتكشف سياستها التوسعية والمعادية للسلام. ويؤكد ذلك قرارات الأمم المتحدة وعزلة إسرائيل المتزايدة فلا يقف معها غير الولايات المتحدة الأمريكية.

لهذه الأسباب فإنني مع احترامي للسيد نايف حواتمة أطلب منه أن يركز جهوده على تحقيق وحدة القوى الفلسطينية والعربية. وتقديم الاقتراحات الإيجابية لتحقيق ذلك. وأطلب منه إعادة النظر فيما كتبه عن مواقف الشيوعيين المصريين ومراجعتها ليدخل التعديلات اللازمة على كتابه الذي لم يصدر بعد لأن صدور كتاب لقائد إحدى الفصائل المهمة للمناضلين الفلسطينيين يجب أن يضيف ما يمكن أن ينير الطريق في النضال من أجل تحقيق سلام عادل حقيقي يقوم على انتزاع الشعب الفلسطيني لحقوقه في إقامة دولته المستقلة على وطنه وفي دعم النضال العربي ضد العدوان الإسرائيلي.

**

نشر هذا المقال في مكان بارز في جريدة الأهالي وكان عبد العال الباقوري يرأس تحريرها في ذلك الوقت. وهو أمر أذكره له وأقدره رغم اختلافاته معي في موقفه من القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي.

وبعد ذلك بشهر وفي ٢٠ أغسطس ١٩٩٧ كان عليّ أن أرد على محاولة أخرى لتشويه تاريخ الشيوعيين المصريين وذلك من جانب محمود السعدني في «أخبار اليوم» الذي كتب يقول:

«إن الشيوعيين الذين كان يقودهم يهود من فرنسا وبولندا لم يكن يعنيهم نظام الحكم في مصر. ولكن كان اهتمامهم الأكبر هو خلق فرصة لشق الجبهة الداخلية، وإفساح الطريق لصوت مصريّ من داخل مصر لتأييد حق اليهود في إقامة دولة لهم على أرض فلسطين».

وأن هذا الكلام كان يردده كثيرا ولكن بالإحساس وليس بالدليل. وأن الذي أعطاه الدليل هو محمد سيد أحمد الذي نقل عنه ـ حسب روايته ـ أنه قال: «أنا مؤمن الآن بأن الهدف من زرع الحركة الشيوعية خلال الحرب العالمية الثانية هو مساعدة الوكالة اليهودية في تحقيق حلمها بإنشاء دولة لليهود على أرض فلسطين».

وقد رد محمد سيد أحمد على ذلك في الأهالي (بتاريخ ٦ أغسطس ١٩٩٧) وقال أن هذا التصريح المنسوب إليه ليس دقيقا. وكرر ما نشره في مجلة «القاهرة» من قبل عن أن الحركة الشيوعية المصرية مرت «بفترة يهودية» ثم بعد ذلك «بفترة قومية». وكرر هذا المفهوم بعد ذلك في كتابات أخرى. وفي «ورشة عمل» عن دور الأجانب في الحركة الشيوعية نظمتها لجنة توثيق الحركة الشيوعية المصرية، وكنت أشترك فيها إلى جانب محمد سيد أحمد وآخرين. كرر بعض الأحداث عن تجربته في الحركة الشيوعية المصرية. فقد جنده لها أحد الشيوعيين اليهود ثم انقسم مع غيره عند الانقسامات التي تفشت في حدتو عام ١٩٤٨ واستقر في منظمة م ش م اليسارية المتطرفة والتي كان يقودها سيدني سلامون وأوديت حزان. وله تجارب سيئة في هذه المنظمة التي كانت تكفر من عداها. وقد كتب عنها في جريدة الأهرام وسماها منظمة التكفير والهجرة الشيوعية. فقلت له أن هذه النشأة الأولى أثرت بلاشك على انطباعاته عن الحركة الشيوعية المصرية. وأنه ليس لدى هذه الانطباعات لأن الذي جندني للحركة الشيوعية هو شهدي عطية الشافعي وكان معي في أول خلية شيوعية الدكتورة لطيفة الزيات وكانت طالبة في كلية الآداب وتقود مع غيرها اللجنة الوطنية للطلبة والعمال، وكان لها دور قيادي في مظاهرات الطلبة وقتها التي لعبت دورا هاما في الحركة الوطنية. ولم أنقسم عن تنظيم حدتو

الذي لعب دورا هاما في هذه الأحداث، ولهذا فانطباعاتي مختلفة عن انطباعاته. وفيما يلي مقتطفات من ردي في جريدة الأهالي والذي نشر بالعنوان التالي:

ردا على السعدني ومحمد سيد أحمد

الشيوعيون في مصر جزء من الحركة الوطنية المعادية للاستعمار

«انتظرت رد محمد سيد أحمد الذي أسقط (الدليل) بقوله أن هذا التصريح المنسوب إليه ليس دقيقا.

أما عن الإحساس فأعتقد أنه راجع إلى تأثر الأستاذ السعدني بالحملة التي استمرت سنين طويلة وخصوصا في عهد النظام الملكي قبل الثورة والتي امتلأت بها أجهزة الإعلام التي كانت تهدف إلى ضرب القوة الأساسية الواعية والمؤثرة من قوى الحركة الوطنية في مصر بعد الحرب العالمية الثانية، فهو يردد ما كانت تردده تلك الأجهزة لتبرير حركات الاعتقال والمطاردة ضد مناضلي الحركة الشيوعية المصرية.

وعندي (الدليل) على ذلك إذا حصرنا أسماء الشخصيات التي شملتها حملة صدقي لمكافحة الشيوعية في ١١ يوليو ١٩٤٦ وأسماء الهيئات والصحف التي أصدر قرارا بحلها ومصادرتها. وهي حملة كانت ترمي إلى إفساح الطريق لمشروع صدقي ـ بيفن ـ الذي كان يهدف إلى ربط مصر بالاستعمار البريطاني.

وسردت هذه الأسماء والهيئات والمجلات. ثم واصلت:

«ولا حاجة للحديث عن الدور الرائد لهذه الهيئات والصحف في تحديد توجهات الحركة الوطنية المصرية، توجهاتها الاجتماعية والمعادية للاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية».

وتحدثت عن عديد من الشخصيات التي كان لها دور بارز في الحركة الشيوعية المصرية ولم تتخلَّ عن أفكارها والتي أصبحت شخصيات بارزة في المجتمع المصري في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية.

وعن دور بعض الضباط اليساريين في حركة الضباط الأحرار ومنهم يوسف صديق الذي كان له الدور الأكبر يوم قيام ثورة يوليو.

«ولهذا فليسمح لي الزميل والصديق محمد سيد أحمد أن أختلف معه فيما يقوله عن «الفترة اليهودية» ثم «الفترة القومية». فأنا أزعم أن الحركة الشيوعية المصرية في نشأتها الثانية في الأربعينيات هي جزء من الحركة الوطنية المصرية وإفراز لها.

وإن كثيرا من الشباب الوطني الذي تعاطف في البداية مع ألمانيا وإيطاليا باعتبارهما أعداء الإنجليز تحولوا بعد ذلك إلى الفكر الاشتراكي وإلى الحركة الشيوعية خصوصا بعد انتصارات ستالينجراد عام ١٩٤٣ . هل هذا كله يقلل منه أن الخلايا الشيوعية الأولى في مصر في الأربعينيات بدأها بعض اليهود، وأن هؤلاء بسبب ظروفهم الثقافية ووضعهم في المجتمع كانوا هم حلقة الوصل بين الفكر الماركسي والحركة الشيوعية المصرية. رغم أن هؤلاء اليهود أنفسهم كونوا «رابطة اليهود لمكافحة الصهيونية»، التي حلها النقراشي ولم يسمح لها بالنشاط في الوقت الذي كانت فيه الحكومات المصرية المتعاقبة تسمح للمنظمات الصهيونية والنشاط الصهيوني والإعلام الصهيوني بأن يفعل ما يريد. وكان النشاط الاقتصادي الأساسي في يد اليهود. وكانت لهم مكانتهم داخل المجتمع المصري ولم يمسهم أحد. وكانت الحكومات التي تفعل ذلك هي التي تملأ أجهزة إعلامها بالصياح عن الشيوعيين أعوان الصهيونية، ويردد محمود السعدني هذه الدعاية التي تأثر بها.

وهل يدين الحركة النقابية المصرية أن قادتها الأوائل كانوا من الإيطاليين واليونانيين والأرمن واليهود. وهل يدين الصحافة المصرية أن من روادها الأوائل اليهودي يعقوب صنوع.

ويؤكد د. رءوف عباس نفوذ الأجانب ودورهم في نشأة الحركة العمالية في كتابه الحركة العمالية في مصر (١٨٩٩ ـ ١٩٥٢) فيكتب عن أول إضراب في مصر وهو إضراب «لفافي السجاير» عام ١٨٩٩

«كان العمال الأجانب من لفافي السجاير هم المحركون لهذا الإضراب بحكم خميرة العمل النقابي التي حملوها معهم من بلاد علا فيها غبار المعارك بين العمال ورأس المال، وقطع فيها العمل النقابي شوطا بعيدا من ناحية التنظيم وأساليب النضال الجماعي وبحكم وجودهم كأغلبية في تلك المصانع واستنادهم إلى الحماية القنصلية والامتيازات الأجنبية» (ص٥١).

وقد ظلت هذه الامتيازات الأجنبية سائدة في مصر حتى ألغتها معاهدة مونتريه عام ١٩٣٧ . ولقد بقيت آثارها الفعلية حتى ثورة يوليو ١٩٥٢ . وكان اليهود يعتبرون من الأجانب بسبب ثقافتهم الأجنبية، وكان كثير منهم متجنسا بجنسية أجنبية، أو بلا جنسية أو من أصل أجنبي. وكان اليهود يتمتعون بإمكانيات أكبر في الحصول على الثقافة الماركسية، بحكم ثقافتهم الأجنبية وسفرهم إلى الخارج فضلا عن توجههم ضد الفاشية بسبب اضطهاد الحكم النازي والفاشي لليهود.

أعتقد أن ذلك يقدم للزميل محمد سيد أحمد تفسيرا للتساؤل الذي طرحه في الأهالي في رده على محمود السعدني عن السبب في أن مؤسسي الحركة الشيوعية في بداية الأربعينيات كانوا كلهم من اليهود.

وقد تراجع هذا الوضع كله بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وخصوصا بعد تأميم قناة السويس وصدور قوانين فرض الحراسة على ممتلكات رعايا بريطانيا وفرنسا وإبعادهم عن مصر. مع العلم أن معظمهم كانوا من أبناء الطائفة اليهودية البالغ عددها ٦٠ ـ ٧٠ ألف نسمة.

وفي هذه الفترة وقبلها لم يعد في قيادة الحركة الشيوعية أحد من اليهود اتفاقا مع توجه الحركة الشيوعية منذ بدايتها. فقد طرحت الحركة المصرية للتحرر الوطني (أحد أهم التنظيمات الشيوعية في الأربعينيات) شعار «التمصير» ونفذته بعد ذلك بالفعل.

***

هذا الكتاب

يواصل المؤلف مذكراته التي انتهت في الجزء الأول حتى عام ١٩٦٤ عندما أفرج عنه بعد خمس سنوات من الاعتقال سبقتها ١٥ سنة من السجن والمنفى والاختفاء وبدأ لأول مرة بعد هذه الفترة الطويلة حياته العادية داخل المجتمع وبين الناس ويواصل الطريق الذي بدأه في ظروف مختلفة وبعد تغيرات كبيرة في بلاده وفي العالم. ويقدم رأيه وموقفه من هذه التحولات والتغيرات حتى بداية التسعينيات.

وكان عمله الأساسي في مجال النشر مسئولا عن دار الثقافة الجديدة لأكثر من ثلاثين عاما حتى الآن وعن دار العالم الثالث التى مضى عليها أكثر من عشر سنوات. عمل أيضا فى الصحافة فى وكالة أنباء الشرق الأوسط ثم في مؤسسة أخبار اليوم وينشر رأيه وموقفه في صحف أخرى. ويواصل نشاطه في صفوف اليسار.





(٤)

إنهاء الوجود المستقل لحدتو

عقد اجتماع للكادر الحزبي لم يحضره كل الرفاق الذين دخلوا التنظيم الطليعي. وكان قرار قيادة حدتو أن من يدخل التنظيم الطليعي يقطع علاقته بالتنظيم الحزبي وذلك إبداء لحسن نيتنا.

ولهذا فلم أحضر هذا الاجتماع وكذلك لم يحضره زكي مراد لأنه عقد في وقت كنا قد أصبحنا فيه أعضاء في التنظيم الطليعي.

عقد هذا الاجتماع في ١٤مارس ١٩٦٥ وضم الكادر القيادي للحزب الشيوعي المصري (حدتو) وجاء القرار الصادر عن الاجتماع إجماعيا. وبدأ بما يلي:

«إن حزبنا الشيوعي (حدتو) يعتز بنضاله المتواصل من أجل وحدة الطبقة العاملة ووحدة الشعب العامل ووحدة القوى الاشتراكية.

وفي سبتمبر ١٩٦٤ كان التقرير السياسي الذي أقره الاجتماع الواسع لكادر الحزب بالإجماع إلا صوتين يقرر أن الشعار الرئيسي لعملنا هو «لنركز الجهود لخلق حزب واحد للثورة».

وفي تحديد مفهوم هذا الحزب الواحد يقول التقرير: «إن ذلك يقتضي إيقافا كاملا لسياسة معاداة الشيوعية وتصحيحا عاجلا لمظاهرها البارزة بإلغاء العزل السياسي والاجتماعي (أي توفير العمل للجميع) وإلغاء المراقبة.

«إن حزبا واحدا للثورة في ظل إيقاف سياسة معاداة الشيوعية يهتدي بالاشتراكية العلمية ويتبع مبادئ التنظيم الثورية التي تكفل وحدة الفكر (مع حق

المناقشة) ووحدة الإرادة والعمل والتي تنبذ بكل شدة أساليب التكتل والانقسام، هو الضمان الوحيد والأكيد لبناء الاشتراكية وحماية انتصارات الثورة».

«إن تأسيس هذا الحزب عملية نضالية».

«مثل هذا الحزب لن يولد مكتملا من اليوم الأول».

«إنه يتطلب من المجموعة الاشتراكية أن تقهر بلا رحمة الاتجاهات المستترة بشعارات محاربة الشيوعية».

«إن النضال لتأسيس الحزب يتطلب منا إدانة لا تساهل فيها للانقسامية اليسارية الصبيانية التي كانت بكل خطوطها السياسية ومواقفها التنظيمية مدمرة للحزب، وإدانة الجمود العقائدي الذي يرفض الجديد في الفكر والذي هو من الدعائم التي تقوم عليها الانعزالية اليسارية».

«إن حزبنا لا يتخذ قرارا بحل نفسه .. إن حزبنا ينهي مرحلة ثورية كاملة من مراحل تنظيمه وهي مرحلة الوجود المستقل».

«إن مرحلة الحزب المستقل لا يمكن أن تنتهي إلا في إطار الحزب الواحد للثورة الذي يضم كل الاشتراكيين الثوريين ويقدر نضالهم وتاريخهم. حزب قادر لأول مرة على استيعاب كل قوى الثورة في داخله ـ حزب لا يفرط في الثروة النضالية التي يملكها كادر مدرب على قيادة الجماهير مسلح بالوعي مهيأ لنكران الذات مستعد للتضحية بالمصلحة الذاتية في سبيل المصلحة العامة، مستعد لمواصلة النضال في كل الظروف، وكلما ساءت ظروف النضال كلما شحذ ذلك من قدراته الثورية»...

هذه فقرات من التقرير السابق الذي أقره اجتماع سبتمبر.

وجاء في القرار الجديد:

«إن ما تحقق حتى الآن لا يكفي أساسا لقيام الحزب الواحد بمفهومه الثوري الذي يستبعد معاداة الشيوعية، ويضم كل التيارات الثورية، ولكن حزبنا كان يضع

دائما وحدة القوى الاشتراكية في حزب واحد للثورة فوق كل اعتبار.

إن حزبنا الذي كان في طليعة النضال الوطني والاجتماعي قبل الثورة وساهم في قيامها ووقف معها منذ اليوم الأول والذي واصل مع الثورة معاركها ضد الاستعمار والعدوان والاستغلال ومؤامرات الرجعية، مطالب اليوم بالوقوف في وجه الأخطار التي يحيط بها الاستعمار وصنيعته إسرائيل والرجعية العالمية والعربية ـ يحيطون بها وطننا وثورتنا ويريدون أن يهددوا بها وحدتها الوطنية ووحدة حزبنا كذلك.

يطالبه أن يبادر من جديد إلى اتخاذ مواقف جديدة يؤكد بها وعيه وصلابته وقدرته على تحديد الاتجاه الثوري.

إن حزبنا وهو يعلم أن وجوده ونموه كانا دائما محكومين بخط الحزب الواحد للثورة ولمصلحة الحزب الواحد للثورة.

وإن وجوده لا ينتهي إلا في هذا الحزب الواحد.

ومع أن ذلك لم يتم كما كان يريد ويتطلع وبالقدر الذي ينهي وجوده المستقل. فإنه يخطو من جانبه وبإرادة كادره المجتمع في هذا المؤتمر خطوة ثورية جديدة هي استمرار لكل مواقفه الثورية السابقة.

إنه يقف مع الجديد الذي ينمو ويساهم بكل إيجابية خلاقة وبكل تضحية ثورية لكي يستكمل هذا الجديد نموه.

إنه مع الحزب الواحد الذي يجسد فكر الثورة وأهدافها وقواها ولهذا يقرر:

(١) أن يقتصر التنظيم المستقل على المسئول السياسي الذي ينتخبه هذا الاجتماع تجسيدا لفكر حدتو عن الحزب الواحد وإرادتها التي لم تتحقق بعد وهي أن يضم هذا الحزب كل أعضائها لكي يكون واحدا.

(٢) هذا المسئول يمثل ويعبر عن تيارنا الثوري ويواصل العمل مع كل القوى الاشتراكية للدفاع عن هذا القرار وتحقيق الحزب الواحد واختيار هذا المسئول هو تعبير عن أنه من أخلص العناصر للثورة والوحدة وفكر الحزب الواحد بقيادة عبد الناصر.

(٣) ينتهي الالتزام الحزبي والعضوية بالنسبة لباقي أعضاء الحزب من وقت صدور هذا القرار.

(٤) ينتهي الحزب المستقل في شكله الجديد بقرار من المسئول بتفويض من هذا الاجتماع.

(٥) يواصل جميع الأعضاء السابقين من تنظيم حدتو الذين انتهت عضويتهم بموجب هذا القرار مع زملائهم الأعضاء السابقين الذين دخلوا التنظيم السياسي، مع كل القوى الاشتراكية المخلصة، يواصلون النضال لتحقيق الشكل السليم للحزب الواحد للثورة كما حدده التقرير السابق في اجتماع سبتمبر.

(٦) على كل الزملاء الذين تنتهي عضويتهم أن ينفذوا هذا القرار ويلتزموا به على أنه انطلاق لعملنا في خدمة الثورة وبناء الاشتراكية، فالخطوة التي نخطوها ليست لتجريد الثورة من أحد أسلحتها في النضال ضد مؤامرات الاستعمار والرجعية بتوقف هؤلاء الزملاء عن العمل السياسي، بل إنها تزود هؤلاء الذين انتهت عضويتهم بمزيد من القدرة على الحركة والانطلاق في خدمة الثورة وبناء الاشتراكية في حدود الالتزام بفكر الثورة وميثاقها والسعي للوجود في تنظيمها السياسي.

(٧) إن مجموع تيار حدتو الثوري في تاريخ بلادنا السياسي والنضالي سواء من دخل منه في التنظيم السياسي للثورة أو من لا يزال خارجها يعتز بمواقفه المتعددة والمتواصلة في تحقيق وحدة الثوريين والانصهار مع الشعب ومع الثورة ويدين كل محاولات النيل من تاريخه وأفكاره، ولكنه يعتز بالذات بتقديره للدور الثوري الواعي للرئيس جمال عبد الناصر.

(٨) إننا كنا دائما ندين الانقسام والانقسامية وأسلوب الكتل في التنظيم. وإن فكر الوحدة هو الذي يلهمنا الصواب. ولهذا ندين أي محاولات للانقسام في المستقبل. كما نتعهد بأننا سنحارب الانقسام والكتل حتى في التنظيم السياسي الواحد.

(٩) إننا نتخذ هذا القرار الإجماعي عشية انتخاب الرئيس، وإننا نحن المعزولين السياسيين نسجل احتجاجنا على استمرار العزل السياسي ونمارس حقنا الانتخابي

ونعلن انتخابنا لجمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية وقائدا للثورة وحزبها السياسي الواحد المناضل. ويعتبر قرارنا هذا أفضل ما نقدمه له في هذه المناسبة التاريخية.

ونعلن له أننا نقف معه بكل صلابة، مستعدين للتضحية بأرواحنا دائما في الحرب الدائمة ضد الاستعمار والرجعية، بل إننا نعتبر الهجوم المركز على الشيوعية والذي تشترك فيه بعض الواجهات الاشتراكية هو محاولة مفضوحة للهجوم على الثورة وعلى قائدها. وإننا نعتز بالوعي الثوري الذي يبرزه قائد الثورة في مواجهته لهذه الحرب الرجعية وفي صموده لحلف الاستعمار والرجعية، وفي إيمانه العميق بالشعب وانتصار الاشتراكية.

٦٥/٣/١٤ توقيعات

محمد كمال عبد الحليم ـ أحمد القصير ـ محمد يونس ـ قدري شعراوي ـ حسين عبد ربه ـ أحمد أحمد سليم ـ محمد عباس فهمي ـ محمد على عامر ـ طاهر البدري ـ سعد عبد اللطيف الساعي ـ حمزة البسيوني ـ مبارك عبده فضل ـ فؤاد حبشي ـ عيد صالح مبروك ـ سيد يوسف ـ لطفي القصير ـ شحاته عبد الحليم ـ فاروق على ثابت ـ سعد محمد عبد اللطيف ـ عبد العزيز بيومي ـ محمود مرسي ـ سيف الدين صادق ـ أحمد خضر ـ إبراهيم محمد عبد الحليم ـ أحمد مصطفى.

متغيبون أرسلوا موافقتهم:

خليل الآسي ـ فكري الخولي ـ محمد خليل قاسم ـ سيد عوض ـ عبد المنعم العياشي ـ يوسف مصطفى ـ عبد السلام الخشان ـ محمد صدقي.

وتطبيقا للبند الأول من القرار قرر المؤتمر بالإجماع انتخاب الزميل محمد كمال عبد الحليم مسئولا سياسيا، كما استنكر المؤتمر مقالا كتبه أحمد حمروش تحت عنوان «كلمات لا تنقصها الصراحة» بالعدد الصادر في أول مارس من مجلة روز اليوسف.

وكلف المؤتمر المسئول السياسي.

ثم أعلن المسئول المنتخب للمجتمعين:

أنه يبادر ويقرر في نفس الاجتماع مستوحيا إرادة الحزب والكادر وثقتهم التي وضعوها فيه وتفويضهم له.

«إنهاء الشكل الجديد للحزب المستقل»

مؤكدا أن هذا القرار الأول والأخير والوحيد الذي يأخذه على مسئوليته تطبيقا للبند الرابع من قرار المؤتمر - يعجل بوحدة القوى الثورية، ويتضمن التمسك والاستمرار في المواقف المبادرة والواعية التي تميزت بها حدتو طوال نضالها وآخرها تقرير مؤتمر سبتمبر وبيان مؤتمر مارس. ويتضمن في نفس الإنهاء مرحلة ثورة جديدة.

فالجديد يبدأ وهو موصول بالمواقف الثورية السابقة. والحزب الواحد للثورة الذي نناضل جميعا من أجله هو البديل الوحيد الشرعي والثوري لحزبنا حدتو.

هذا من الناحية النظرية الثورية.

وفي التطبيق والواقع الثوري فإن حزب الثورة الواحد هو الذي يقوده القائد الوطني والبطل الاشتراكي الثوري جمال عبد الناصر.

لقد حقق هذا الشكل الأخير لحزبنا المستقل هدفه في نفس الاجتماع بتوحيد حزبنا في موقف ثوري واحد تحقق بالإجماع. وإني بإنهائه أضع نفسي واحدا منكم.. واحدا من جنود الحزب الواحد للثورة.

إن جميع كوادر الحزب الشيوعي حدتو وجميع أعضائه يشتركون تاريخيا في تقدير تاريخها وكفاحها واستنكار كل محاولات النيل منها وهجوم الرجعية على الثورة باسم معاداة الشيوعية، ويلتزمون بهذا القرار الأخير.

إنهم ينهون حزبهم الشيوعي المستقل ويواصلون عقيدتهم وتاريخهم ويضاعفون نضالهم في التزام جديد أمام الشعب والثورة وقائد الثورة جمال عبد الناصر.

الملاحظ أنني وجميع من دخلوا التنظيم الطليعي لم يوقعوا على هذا القرار

ولم يحضروا هذا الاجتماع. وهذا لا يعني أنني لم أكن موافقا عليه. ولكن عضويتنا كانت قد انتهت منذ دخولنا التنظيم الطليعي. وأذكر أنني كنت أناقش في اتجاه اتخاذ مثل هذا القرار. وأعتقد أن مقال أحمد حمروش المشار إليه كان يهاجم استمرار الوجود المستقل. واقتناعي بهذا القرار لم يكن يعني أنني كنت موافقا على مقال أحمد حمروش.

تقييمي للقرار الآن:

قلت إنني كنت مع القرار ومن الداعين له. ولم أكن وحدي في ذلك، بل لقد صدر بإجماع الكادر. ووافق عليه حتى المعارضون لقراراتنا ومواقفنا السياسية السابقة، مثل قرار المجموعة الاشتراكية وما استتبعه من قرارات.

بل إن المجموعة الأخرى والتي كانت تسمي نفسها «الحزب الشيوعي المصري» وكنا نسميها «التكتل» والتي كانت تتخذ داخل السجن موقفا معارضا لجمال عبد الناصر وتصفه بمختلف الأوصاف مثل العمالة لأمريكا أو تمثيله لرأسمالية الدولة الاحتكارية وغير ذلك قد اتخذت قرارا مماثلا بعد أسبوع فقط من القرار الذي اتخذناه، دعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري إلى اجتماع موسع يضم مسئولي المناطق وسكرتارية منطقة القاهرة ومسئولي العمل الجماهيري وصدر بالإجماع إنهاء الشكل المستقل للحزب الشيوعي المصري. وتكليف كافة أعضائه بالتقدم ـ كأفراد ـ لطلب عضوية الاتحاد الاشتراكي العربي والنضال من أجل تكوين حزب اشتراكي واحد يضم كل القوى الثورية في بلادنا.

وكان هذا من القرارات النادرة التي صدرت بإجماع الكادر القيادي في المجموعتين المتنازعتين اللتين كانتا تكونان الحزب الشيوعي المصري. وكان من النادر أن يحصل قرار من القرارات على إجماع من الشيوعيين المصريين.

ولكن ثبت لنا بعد ذلك أن هذا القرار لم يكن سليما. وقد أثبت الواقع ذلك. فقد كان سلاحنا الأساسي في مفاوضاتنا مع المجموعة الناصرية من أجل الأهداف

محمد يوسف الجندي

مسيرة حياتى

الجزء الثاني

دار الثقافة الجديدة

التي ننادي بها هو التنظيم، وهو أننا كنا نمثل تيارا منظما. فكان التنازل عن هذا السلاح دون أن نحصل على شيء يذكر، خطأ سياسيا. وقد أثبت الواقع ذلك فيما بعد.

هذا من الناحية النظرية. ولكن الواقع كان يحمل في طياته الكثير من المؤثرات التي تدفعنا في هذا الاتجاه. فقد نجح عبد الناصر في توجيه ضربة شديدة للشيوعيين بمختلف اتجاهاتهم في حملته ١٩٥٩ . ثم نجح إلى حد كبير في سحب البساط من تحت أقدامهم بإجراءاته الوطنية والاجتماعية عام ٦١ وما تلاه وتبنيه الاشتراكية العلمية في الميثاق رغم محاولاته العديدة لتأكيد الفروق بينها وبين الماركسية اللينينية. ولم يعد في استطاعة الشيوعيين أن يقدموا للجماهير برنامجا متميزا عن البرنامج الذي يقدمه جمال عبد الناصر.

ومع ذلك فقد كان الشيوعيون هم الفصيلة المناضلة والمرتبطة فكريا وتاريخيا ونضاليا بالاشتراكية والتي قدمت في سبيلها تضحيات كبيرة. أما عبد الناصر فكان يتميز بأنه في السلطة وأنه أقدر على تنفيذ ما يدعو إليه رغم أنه كان محاطا وفي السلطة بعناصر لا تمت للاشتراكية بصلة، بل وبعضها كان معاديا لها.

وقد أثبتت تجربة الردة بعد موت جمال عبد الناصر أن غالبية العناصر التي كانت تحيط بعبد الناصر ويعتمد عليها كانت عناصر وصولية وليس لها صلة بالاشتراكية إن لم تكن معادية لها. وعلى رأسهم أنور السادات الذي اختاره نائبا للرئيس قبل موته بقليل.

وكان هذا يؤكد أنه كان من الضروري الاحتفاظ بالحزب الشيوعي وأن الحل أو إنهاء الوجود المستقل كما كان يسمى كان خطأ.

هذا بالإضافة إلى أن حل الحزب أدى إلى أن غالبية العناصر القديمة والتي كانت منتمية للحزب أخذت تبحث عن حياتها الخاصة وتتخلى عن العمل السياسي.

وقد أضعف حل الحزب موقف الشيوعيين تجاه مجموعة عبد الناصر، فعند

إعادة تنظيم التنظيم الطليعي، الذي أسسه عبد الناصر على أساس مناطق (كان في البداية مكونا على أساس فروع مرتبطة بأشخاص، وكان غالبية الشيوعيين ينتمون إلى فرع أحمد فؤاد) لم يتم الاتصال بغالبية الشيوعيين مثل زكي مراد ومثلي.

وقد أحس بعضنا بضرورة تدارك هذا الخلل. فبدأ عدد منا يعقد اجتماعات لإعادة دراسة الوضع وخصوصا أنه لم يدر بخلدنا أن القرار الذي اتخذناه يعني إنهاء نشاطنا والتخلي عن فكرنا وانتماءاتنا.

اشتركت في اجتماعات مع كمال عبد الحليم وزكي مراد ومبارك عبده فضل وإبراهيم عبد الحليم لتدارس الوضع والاتفاق على الخطوات التي علينا اتخاذها. وفي أحد هذه الاجتماعات قدم زكي مراد اقتراحا مكتوبا بتأسيس حزب جديد. وكان ذلك حوالي عام ١٩٦٨ . رفض كمال عبد الحليم الاقتراح ورأى أن الظروف لا تسمح بذلك.

كنا نرى مع عدد من رفاقنا أن الارتباط يجب أن يستمر وإن لم يتخذ شكل حزب. ولم نفكر أبدا أن قرار حل الحزب يعني أن نوقف نشاطنا السياسي الاشتراكي.

استبعدت من التنظيم الطليعي مع أغلب رفاقنا ولكن رفع العزل السياسي عنا ومن الطريف أن قرار رفع العزل الذي نشر بالجريدة الرسمية نص عند ذكر اسمي بأنني مدير مكتب يوليو للترجمة الشيوعي.

وأصبحت عضوا في الاتحاد الاشتراكي في عام ١٩٦٥ . تقرر تشغيل الشيوعيين الذين أفرج عنهم ودعيت مع عدد من زملائنا لمقابلة عبد القادر حاتم ووزعنا على أعمال مختلفة وعينت مع صنع الله إبراهيم للعمل في وكالة أنباء الشرق الأوسط. وكانت هذه أول مرة أعمل فيها في عمل رسمي.

عينت مع صنع الله في قسم مراقبة الأخبار. وكان آخر مرتب لي في الوكالة ٤٥ جنيها، ظللت أجمع بين عملي في الوكالة وعملي في الدار. وساعدني ذلك في تحسين وضعي المالي وتعرفت بمجتمع مختلف. ومارست العمل الصحفي

بشكل منتظم ولأول مرة أجرب الخضوع لرؤساء في العمل والتدرج الوظيفي. ودخلت انتخابات الاتحاد الاشتراكي في الوكالة ولكنني لم أنجح وكان ذلك درسا لي وهو أن الخطاب الانتخابي في مجتمع الوكالة يختلف عنه بين الرفاق الذين عملت معهم حتى الآن في العمل السري.

كانت الوكالة هي المدرسة الأولى لى في العمل الصحفي. صحيح أنني عملت في بودابست في مجلة اتحاد الشباب الديمقراطي العالمي وذلك في عام ١٩٥٣ ، ولكنني أعتقد أن المدرسة الحقيقية كانت في أ ش أ.

وفي عام ١٩٦٩ قدمت طلبا لنقابة الصحفيين لقبولي عضوا. قبلت عضوا عاملا ولم أمر بمرحلة التمرين.

***

(٥)

اللقاء الدولي للتضامن مع الشعوب الأفريقية عام ١٩٦٦

(مبادرة مجلة الطليعة):

أصبحت مصر في عهد عبد الناصر منارة وسندا للشعوب المناضلة من أجل تحررها في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وأصبحت المكان الذي فتح أبوابه لكل المناضلين من أجل التحرر والمضطهدين من حكامهم ومن القوى الاستعمارية. وفي تلك الفترة دعت مجلة «الطليعة إلى عقد لقاء دولي لممثلي قوى التحرر في أفريقيا لدراسة مشاكلهم وتوحيد النضال ضد الاستعمار. ووجهت الدعوة أيضا لبعض الهيئات الدولية ومنها مجلة «قضايا السلم والاشتراكية» لسان حال الأحزاب الشيوعية والعمالية والتي كانت تتخذ من براغ مقرا لها. ودعيت أنا أيضا مع عدد من الزملاء الشيوعيين، أذكر منهم زكي مراد الذي تحدث في هذا اللقاء. وفي هذا الاجتماع التقيت بممثلي المجلة وعرضت عليهم اقتراحا باسم دار الثقافة الجديدة بإصدار طبعة عربية من المجلة تتكفل بها الدار. وكانت هناك طبعة عربية من بيروت اسمها «الوقت» ولكننا كنا نرى أنه من المفيد صدور طبعة مصرية مقرها القاهرة. أبدوا اهتماما شديدا بالاقتراح وقالوا أنهم سيعرضونه على قيادة المجلة عندما يعودون إلى براغ. وأنهم قد يوجهون لي الدعوة لزيارة براغ لمناقشة الاقتراح مع مجلس التحرير. وبعد عودتهم بمدة وجيزة وجهت لي الدعوة لزيارة براغ.

قام إبراهيم عبد الحليم بالتعاون مع حسن فؤاد بعمل مشروع ماكيت للمجلة وذهبت إلى براغ بمشروع مفصل.

نزلت في فندق الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي. وشاهدت دوبتشيك السكرتير العام السابق للحزب يتناول غداءه في الفندق. وكان ذلك قبل أحداث «ربيع براغ» التي دخلت فيها قوات حلف وارسو تشيكوسلوفاكيا وقبضت على دوبتشيك وحلت محله قيادة أخرى موالية للسوفييت.

اجتمعت مع هيئة تحرير مجلة قضايا السلم والاشتراكية وعرضت عليهم الاقتراح فأبدوا ترحيبا به. وكانوا يدركون أن مصر أكبر دولة عربية وأكثرها نفوذا في العالم العربي ورحبوا بأن تصدر منها طبعة عربية للمجلة. وقالوا أنهم سيدرسون الموضوع وسيعرضونه على مجلس التحرير في اجتماعه القادم. وقالوا أن ذلك سيتم بعد عدة أيام.

اجتمع مجلس التحرير وواجه مشكلة أنه لا يوجد حزب شيوعي في مصر في ذلك الوقت. والمجلة لا تتفق مع أفراد وكان الاتحاد الاشتراكي هو التنظيم السياسي الوحيد في مصر فقرروا أن أطلب موافقة الاتحاد الاشتراكي على هذا المشروع. ولم يكن لي من العلاقات مع الاتحاد الاشتراكي ما يسمح لي بذلك.

بعد ذلك عُين إبراهيم عبد الحليم محررا في دار الهلال واستطاع أن يقنع أحمد بهاء الدين رئيس مجلس إدارة الدار في ذلك الوقت أن تصدر المجلة عن دار الهلال وأصبحت وظيفته في الدار رئيسا لتحرير الطبعة المصرية باسم «دراسات اشتراكية». وكان من السهل على أحمد بهاء الدين أن يحصل على موافقة الاتحاد الاشتراكي.

***

(٦)

السفر إلى موسكو

وفي هذا العام التقيت بالدكتور مجدي وهبة وكان وكيلا لوزارة الثقافة للعلاقات الثقافية الخارجية. وكنت أعرفه منذ أيام الجامعة. قال لي أن المستشار الثقافي السوفيتي طلب منه ترشيح مترجم للعمل بدار التقدم في موسكو وأنه رشحني. وافقت على العرض.

قدمت طلبا للحصول على إذن عمل وجاء الرد بالرفض من أجهزة الأمن (المباحث العامة). قررت مع ذلك السفر. لم أكن قد زرت الاتحاد السوفيتي من قبل. وكانت لدي رغبة شديدة في أن أحقق ذلك. كنت أعمل في وكالة أنباء الشرق الأوسط. وكان تغيبي عن الوكالة بدون إذن معناه الفصل من العمل. ولم أكن أستطيع أن أطلب منهم أجازة بدون مرتب إذا لم أحصل على تصريح بالعمل في الخارج. وكنت أريد السفر. وفي ذلك الوقت كان من اللازم الحصول على تأشيرة خروج وكان عدم إعطائي التأشيرة ممكنا. لهذا فإنني سافرت فور حصولي على التأشيرة وتركت استقالتي من الوكالة ليقدمها زميلي وصديقي المرحوم فاروق ثابت باعتباره وكيلا عني.

وقبل سفري بأيام قليلة ولدت ابنتي نادية في ١٩ يناير ١٩٦٩ . واتفقت مع الأسرة أن تلحق بي بعد أن تستقر أموري هناك.

**

وصلت إلى موسكو في الأسبوع الأخير من يناير ١٩٦٩ . وعندما غادرت الطائرة وجدت الثلج الأبيض يغطي كل شيء. وكان البرد قارساً، استقبلني أحد المحررين الروس في دار التقدم واسمه «زفيريف». رحب بي. وصحبني إلى فندق أوكرانيا الذي تقرر أن أقيم فيه إلى أن يدبر لي سكنا مستقلا.

وفي الطريق كلمني عن ستالين ومجده وهاجم خروشوف وقال إنه قزم إلى جانب ستالين. وقال أن ستالين عملاق بجانبه.

كنت أستمع إليه. وكان أول شخص روسي أستمع إليه في موسكو ويعرض لي وجهة نظره بالنسبة للقضية التي كان لها دور كبير في العالم كله بعد أن أثار خروشوف في المؤتمر العشرين قضية عبادة الفرد والفظائع التي ارتكبها ستالين. وجدته يتكلم باحترام شديد عن ستالين. وكان ذلك الموقف مفاجأة لي. ويختلف عن المواقف الرسمية التي فجرها المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفيتي. وقد لاحظت بعد ذلك أثناء وجودي في موسكو أن هذه الحملة ضد ستالين قد خفت بعد إقصاء خروشوف. بل وعجبت عندما حضرت جلسة افتتاحية في الكرملين في إحدى المناسبات الرسمية أن ضج المندوبون (أعضاء مجلس السوفييت الأعلى) بالتصفيق الحاد عندما ذكر اسم يوسف فيساريونوفتش ستالين. فاستغربت كثيرا لذلك. وكنت أتحدث بعد ذلك مع بعض الأفراد العاديين، فرغم أن المشاعر العامة كانت عدم المبالاة إلا أنني كنت إذا أثرت معهم هذه القضية فإنهم كانوا يتحدثون عن ستالين باحترام باعتباره الشخص الذي بنى الاتحاد السوفيتي.

وفي زيارة لي بعد ذلك لتبليسي عاصمة چورچيا وجدت صورة ستالين تتصدر أحد المواكب الاحتفالية في إحدى المناسبات. ولم يكن ذلك يحدث في موسكو. وقيل لي وقتها أن مشاعر أهالي چورچيا نحو ستالين لم تتغير. قد يكون ذلك مفهوما بالنسبة لهم باعتبار أن چورچيا كانت مسقط رأس ستالين.

وبعد حوالي سنة من وجودي التقيت بفتاة من لينتجراد وكانت أول من قابلته يهاجم ستالين على الفظائع التي ارتكبها ضد المثقفين. وقيل لي وقتها أن هذا هو الاتجاه الغالب في لينتجراد خصوصا بين المثقفين.

على طول الطريق من المطار إلى فندق أوكرانيا كنت أستمع لحديث زفيريف ولكنني كنت أتمعن في شوارع موسكو وأقرأ عناوين المحلات المكتوبة باللغة الروسية. لأول مرة أرى موسكو عاصمة الاتحاد السوفيتي «وطن الاشتراكية الأول». وقد رأيت قبل ذلك وعشت في بلد اشتراكي هي المجر وعايشت عن قرب الشعب المجري وذلك في فترة تحول هامة من تاريخها قبل أحداث أكتوبر ١٩٥٦ عندما

دخلت الدبابات السوفيتية بودابست وأخمدت ما سُمي وقتها «بالثورة المضادة».

وكانت لي انطباعاتي عن هذه التجربة «الاشتراكية» إيجابياتها وسلبياتها.

وعندما كنت في المجر كنت هاربا من حكم بالسجن خمس سنوات، ولم أكن أستطيع العودة إلى مصر. ولهذا فعندما كنت في المجر كان طموحي هو العودة إلى مصر. وهو الأمر الذي حققته سرا عام ١٩٥٦ .

ولكن كانت لي رغبة دائمة في زيارة الاتحاد السوفيتي باعتباره البلد الاشتراكي الأول فضلا عن أنني كنت أعرف اللغة الروسية. بعكس الحال عندما عشت في المجر وأنا لا أعرف اللغة المجرية.

سكنت مؤقتا في فندق أوكرانيا. واتصلت تليفونيا بجمال مجدي حسنين ابن مجدي حسنين (من الضباط الأحرار) وكان وقتها سفيرا لمصر في تشيكوسلوفاكيا. وكان جمال يقوم بدراسات عليا في الفلسفة ولم يكن يسكن في بيت الطلبة بل استأجر له والده شقة صغيرة بالقرب من محطة بيلوروسكايا. جاء جمال للقائي وعندما رآني قال على الفور أن ملابسي لا تصلح لجو موسكو فخرجنا واشترينا بالطو شتوي بالفرو و«شابكا» (قبعة من الفرو) وكوفية وحذاء ثقيلا مبطنا بالفرو. بدون هذا اللبس من الصعب الحياة في شتاء موسكو القارس والسير في شوارعها المغطاة بالثلوج والتي تصل فيها درجة الصقيع إلى أكثر من ثلاثين درجة تحت الصفر وأحيانا تصل إلى أربعين أو أكثر تحت الصفر. وإذا سرت في الشوارع لا أستطيع السير بضع دقائق إلا إذا أنزلت حواف «الشابكا» على أذني. ومع ذلك فلا أستطيع السير مدة طويلة فلابد من دخول أحد المحال أو محطات المترو للتزود بالدفء. ومع ذلك فكنت أعجب عندما كنت أرى بعض سكان موسكو يسيرون دون تغطية آذانهم.

دعاني جمال للغداء في أحد مطاعم موسكو الموجودة في حي «أربات» وهو مطعم «براجا» (أي براغ). والغداء الروسي يتكون من طبق الحساء ويسمونه الطبق الأول وهو أساسي ثم يأتي الطبق الرئيسي وهو يتكون من اللحم أو السمك مع الخضروات والأرز أو المكرونة والسلاطة التي تقدم عادة قبل الطبق الأول. ويمكن بالإضافة إلى ذلك طلب الحلو أو الشاي. ويساوي هذا كله حوالي ثلاثة روبلات

أي أقل من دولار. وقد ساعدني جمال في تبديل الدولارات التي كنت أحملها. وأعطاني مقابل الدولار الواحد ٤ أو ٥ روبلات لا أذكر. وكان سعر الدولار الرسمي أقل من روبل.

في صباح اليوم التالي ذهبت بالمترو إلى دار التقدم. وكان زفيريف قد وصف لي كيفية الذهاب إلى هناك. ركبت من محطة «كييفسكايا» القريبة من فندق «أوكرانيا» ونزلت في المحطة التالية «بارك كولتوري». وكانت أول مرة أرى فيها المترو في موسكو. كنت قد جربت مترو باريس. ومترو موسكو أكثر نظافة وفخامة. وفي إمكان الشخص أن يركب المترو إلى أي مسافة بمبلغ خمسة كوبيكات (الروبل يساوي مائة كوبيك).

كان الوصول إلى القسم العربي أمرا صعبا بدون مرشد فهو في أعلى المبنى، كان الوصول إليه يحتاج إلى صعود عديد من السلالم واللف والدوران في طرقات مختلفة للوصول إلى هناك.

وفي القسم العربي التقيت بالسكندر دافيد وفيتش سمارودسكي رئيس القسم العربي. استقبلني ورحب بي وعرفني بأعضاء التحرير من رجال ونساء رحبوا بي أيضا، وأوصاهم الكسندر دافيد وفيتش بمساعدتي. كان المترجمون يعملون في منازلهم ولا يحضرون إلى الدار إلا لمراجعة الترجمة مع المحررين الروس أو لقبض المرتب. وكان مرتبي الأساسي هو ٢٠٠ أو ٢٥٠ روبل. ولكن ذلك كان في البداية وبعد ذلك كانت المحاسبة على حسب الإنتاج. وفي العادة كنت أنتج أكثر من هذا المبلغ (حوالي الضعف وأحيانا أكثر). وكان ذلك في البداية. ولكنني بعد أن انشغلت في العمل الصحفي وبعد أن أصبحت مراسلا لمؤسسة أخبار اليوم أصبح إنتاجي في دار التقدم ضعيفا، فكان تركيزي على العمل الصحفي الذي أخذ معظم وقتي.

وبعد أيام قليلة تسلمت مسكني وكان مكونا من غرفتين (أو غرفة وصالة) ومطبخ وحمام في منطقة قريبة من «برسبكت ميرا» وفي شارع صغير يسمى «بانني بيراولك». جاء معي إلى الشقة أحد العاملين الإداريين في دار التقدم وساعدني في لصق الشبابيك لكي لا يتسرب منها برد الشتاء القارس. وعند التهوية كنت أفتح

شباكا صغيرا علويا يُسمى بالروسية «فورتوتشكا» ولم تكن التدفئة كافية فكنت أشعر بالبرد في المنزل خصوصا أنني أمكث به فترات طويلة منهمكا في الترجمة. ولا أخرج إلا لشراء ما يلزمني للطعام وخلافه. فضلا عن أن معارفي كانوا قليلين. كان هناك تليفون في الشقة وكنت أنتعش عندما يدق. ومع ذلك كنت أفضل الذهاب إلى الدار لألتقي بالمحررين ولأخرج من هذه العزلة.

وبمضي الوقت أصبح لي أصدقاء ومعارف. ومن بينهم عرفت جيلي عبد الرحمن الشاعر السوداني الذي كونت معه علاقة صداقة وود، وأصبحنا نتزاور وعن طريقه تعرفت بالعديد من السودانيين والعرب المقيمين في موسكو والمارين عليها. وهناك تعرفت بمحمود درويش في زيارة له إلى موسكو وذلك قبل أن يقرر ترك إسرائيل والذهاب إلى مصر. وعنده كنت ألتقي بالعديد من الروس والروسيات.

وزرت الدكتور مراد غالب سفير مصر في موسكو فرحب بي، فقد كان صديقا للأسرة وعلى علاقة وثيقة بإخوتي هو وزوجته. فرحب بي ودعاني مرات عديدة للعشاء معهم. وساعدني بعد ذلك في الحصول على تصريح عمل وذلك أثناء زيارة قام بها شعراوي جمعة وزير الداخلية إلى موسكو. وأقنعه بالموافقة على إعطائي تصريح عمل. وكان شعراوي جمعة معترضا في البداية بحجة أنني خرجت من مصر بطريق التحايل. ولكنه وافق في النهاية.

وجاء الكسندر دافيدوفيتش لزيارتي في شقتي الجديدة، وكان يرحب بي باعتباري أول مصري يأتي للعمل في دار التقدم ويعرف اللغة الروسية. وقال إنهم ظلوا لفترة طويلة يقومون بالترجمة من اللغة الانجليزية. ولكنه أصبح لهم الآن عدد من المترجمين العراقيين واللبنانيين والسوريين. منهم الأديب العراقي غائب طعمة فرمان الذي تعرفت عليه هناك وكان قد عولج لتوه من مرض السل. وكان هناك مترجم لبناني يدعى إلياس شاهين وكان يحتكر ترجمة أعمال لينين. وكانت لهذه التراجم سمعة سيئة في مصر وفي بعض البلاد العربية. وفي أحد الاجتماعات في دار التقدم وبحضور إلياس شاهين انتقدت هذه التراجم فرد بأن بعض المحررين الروس قالوا له أن تراجمه للينين أوضح من الأصول التي كتبها لينين نفسه. وسمعت أنه يحبس نفسه في المنزل ووجه مكتبه إلى الحائط ويترجم ملازم كثيرة ويحصل منها على مبلغ كبير شهريا.

قال لي الكسندر دافيدوفيتش أنه تصلهم من مصر انتقادات كثيرة على التراجم ولكنه لا يوافق على هذه الانتقادات، وهو يعتقد أن منبعها التعصب القومي. فخالفته في ذلك. وقلت له أننا نقرأ الكثير من الأعمال اللبنانية والعراقية والسورية في بلادنا ونتذوقها. ولكن التراجم التي تتم هنا في موسكو أمرها مختلف. والحقيقة أن الأمر لا يرجع فقط إلى المترجمين ولكن إلى المحررين الروس الذين يعتبرون المرجع النهائي، وكثير من المترجمين يخضعون لهم ولا يهمهم إلا المكافأة التي يحصلون عليها. وفي التراجم التي كنت أقوم بها كنت أوافق على بعض التعديلات غير الأساسية ولكنني كنت أصر على ما أراه سليما.

وتحدث محمود درويش عن أزمته في وجوده في إسرائيل وهو عربي يحمل الجنسية الإسرائيلية. ثم يقاطعه العرب من البلاد العربية الأخرى باعتباره إسرائيلي. وقال أن هذا هو السبب الرئيسي الذي دعاه لترك إسرائيل. وأعتقد أن العرب الذين يبقون في إسرائيل وتمسكهم بالبقاء وعدم ترك بلادهم (وهو الأمر الذي لا يريده حكام إسرائيل) أعتقد أن هؤلاء العرب الإسرائيليين ـ عرب ٤٨ ـ تحملوا مشاقا كثيرة ومازالوا يتحملونها ويقفون موقفا بطوليا باصرارهم على البقاء وعدم ترك وطنهم رغم الممارسات العنصرية ضدهم.

انهمكت في عمليات الترجمة وكان أول كتاب أترجمه اسمه «أسس الاشتراكية العلمية» وترجمت العديد من المؤلفات. ومن أهمها التي بذلت فيها جهدا كبيرا هو مؤلف انجلز «ضد دوهرنغ»، ولقد حرصت على دقة الترجمة. وكنت أترجم من اللغة الروسية ولكنني كنت أقارن النص الروسي بالنصين الإنجليزي والفرنسي. وانتهيت من ترجمة الكتاب في حوالي ستة شهور وقدمت الكتاب المترجم للمحررين الروس. قالت لي إحدى المحررات: هذه جرأة منك أن تقدم على هذا العمل. وكانت الكلاسيكيات الماركسية احتكارا لإلياس شاهين الذي كون علاقات وثيقة مع المحررين الروس. وكنت أتابع مراجعة الترجمة التي عهد بها إليّ مع أحد المحررين الروس. وبعد فترة قال لي الكسندر دافيدوفيتش أن المحرر مات وضاعت معه الترجمة. حزنت كثيرا ولكني لم أستطع أن أفعل شيئا. بعد حوالي ١٥ عاما التقيت بالكسندر دافيدوفيتش في براغ فقال لي أنهم وجدوا جزءا من ترجمتي وترجم خيري الضامن المترجم العراقي الجزء الباقي وأن الترجمة

العربية صدرت باسمينا. وقال لي أن ترجمتي جيدة. لا أعرف مدى صدق هذه الرواية.. المهم أن الكتاب الصادر عن دار التقدم صدر باسمي واسم خيري الضامن.

من التراجم التي قمت بها «المادية الدياليكتيكية والمادية التاريخية» تأليف «ياخوت وسبيركين». هذا فضلا عن أعمال أخرى.

وفي زيارة الكسندر دافيدوفيتش لمنزلي لاحظ عندي عددا من الكتب منها كتاب بالفرنسية من تأليف مكسيم رودنسون عن الصراع العربي الإسرائيلي. فقلت له أن هذا الكاتب له موقف جيد رغم أنه يهودي. فقال الكسندر دافيدوفيتش وما العيب في أن يكون يهوديا. وعرفت بعد ذلك أن الكسندر دافيدوفيتش نفسه يهودي. ثم عرفت أن غالبية المحررين الروس هم من اليهود.

ولم أكن أشعر بأي مشاعر ضد اليهود. ولكني في زيارة لايجور بيلاييف في صحيفة «برافدا» سألني عندما عرف أنني أعمل في دار التقدم وما أخبار «اليهود» عندكم؟ فعجبت لذلك. فأنا أعرف أن الشيوعيين لا يفرقون بين الناس على أساس دينهم أو انتمائهم القومي.

وفي زيارتي لايجور بيلاييف تطرق الحديث إلى الحركة الشيوعية في مصر. فقال أن الشيوعيين في مصر عبارة عن تنظيمات عديدة تحارب بعضها البعض ولا تأثير لها. اختلفت معه في ذلك. واختلفت معه في أنه يعطي أهمية أكبر من اللازم للاتحاد الاشتراكي. وقد عرف بيلاييف وبريماكوف بكتاباتهما التي تمجد التجربة «الاشتراكية» المصرية بقيادة جمال عبد الناصر مثل كتاب «أفراح على ضفاف النيل».وكتاب آخر عن ثورة يوليو. وكان الكتابان يتسمان بالمبالغة في الدور «الاشتراكي» لجمال عبد الناصر والاتحاد الاشتراكي ويلغيان وجود أي قوى أخرى ذات تأثير وبالذات «الشيوعيين المصريين».

وكان بيلاييف وكذلك بريماكوف قد عملا فترة في القاهرة. وقد تأثرا كثيرا بتجربة عبد الناصر.

ورغم أنني كنت أؤيد عبد الناصر باعتباره قائدا وطنيا وذا توجه اجتماعي تقدمي، إلا أن ذلك لا يعني إلغاء دور الشيوعيين الذين كان لهم دور أساسي في التوجه الاجتماعي لحركة الضباط الأحرار ولثورة يوليو بقيادة جمال عبد الناصر.

وأنه بدون دور الشيوعيين في الحركة الوطنية لتخبط الضباط الأحرار كثيرا في توجههم الاجتماعي.

وقلت ذلك لبيلابيف واختلفت معه بالنسبة لتقييمه للحركة الشيوعية المصرية وقلت أنه رغم الانقسامات والصراعات التي أضعفت دور الشيوعيين بلا شك إلا أنه وجد دائما داخل الحركة تيار ثوري هو الذي حدد الخطوط الأساسية لدور الشيوعيين في الحركة الوطنية والسياسية المصرية وتيار انتهازي كان يمثل عقبة أمام هذا الدور.

وهذا المفهوم هو الذي قدمته في دراسة لي عن تاريخ الحركة الشيوعية في الأربعينيات، وقد قدمت هذه الدراسة لعدد كبير ينتمون للحزب والجامعة ومعهد الاستشراق فلقيت تقديرا كبيرا. واقترح عليّ سيرانيان أستاذ التاريخ في معهد الاستشراق أن أقدم الدراسة للحصول على درجة الدكتوراة. ولكنني لم أهتم بذلك. خصوصا أن الأمر كان يحتاج لإعطاء بعض الوقت والتفرغ لهذا الموضوع.

ولم أجد أن الحصول على درجة الدكتوراة يستحق ذلك. ومن المحتمل أن أكون قد أخطأت في هذا التقدير، مع ملاحظة أن هذه الدرجات لها تقييم كبير في بلادنا وتساعد في حل أمور أخرى كثيرة بما في ذلك العمل السياسي.

وكانت هذه ثاني مرة أتخذ فيها هذا الموقف من (الدرجات العلمية) المرة الأولى عندما كان عليّ أن أحصل على الليسانس عام ١٩٤٧ . فقد كان تركيزي على الكفاح العملي يجعلني أعطي أهمية ضئيلة للحصول على الليسانس واجتياز الامتحان الذي لم أؤده وأحصل على ليسانس الحقوق إلا بعد ذلك في عام ١٩٦٥ . والمرة الثانية كانت في عدم اهتمامي بعرض سيرانيان.

عشت في موسكو عدة شهور في البرد القارس. وكنت أشعر بالبرد في المنزل رغم التدفئة، خصوصا أنني كنت أسكن بمفردي. وكان لابد من ارتداء ملابس ثقيلة محشوة بالفراء ولم أكن ارتدي «كالسونات» طويلة، ذلك لأنني أذكر أنني في سجن مصر كنت ارتدي «كالسونات» صوفية ثم خلعتها فشعرت بآلام شديدة في ساقي. ولم أفكر في «الكالسونات» القطنية. وكنت أظن أنه يكفي أن أتدثر بالبالطو الثقيل والشابكا.ولكنني بعد فترة شعرت بحرقان شديد في فخذي ووجدت

اللون الاحمر القاني يكسوهما وتبين أنهما احترقا من البرد الشديد، ونصحوني بضرورة ارتداء «كالسونات» طويلة.

كنت في شوق لحضور الأسرة (زوجتي ويوسف ابني ونادية التي لم أرها إلا أسبوعا بعد ولادتها). ولكنهم لم يستطيعوا الحضور إلا بعد أن انتهى يوسف من امتحاناته.

كانت لدي فكرة مثالية عن الاتحاد السوفيتي. وكنت قد عشت في المجر من قبل ورأيت الجوانب الإيجابية والجوانب السلبية للنظام هناك. وكنت أتصور الاتحاد السوفيتي في مستوى أفضل من المجر. ولكن بعض الأشياء الصغيرة أثارت دهشتي.

فمثلا في الأيام الأولى أردت شراء «بشكير». فكان عليّ أن أبحث في جميع المحلات. وكان الرد لا يوجد أو لا يتواجد. وسألت بعد ذلك بعض الأصدقاء فقيل لي أن هذا يحدث كثيرا، إذ تختفي سلعة ما من السوق ثم تتواجد بعد فترة. وهذا ما حدث فعلا بعد ذلك وعجبت أن يخلو هذا البلد الكبير العظيم، الدولة العظمى الثانية في العالم من بشكير. ومع ذلك لم يكن هناك بيت يخلو منه. والحقيقة أنه كان ينزل إلى الأسواق في فترات مختلفة مثل باقي السلع فيتخاطفه الناس.

ثم بدأت أصطدم بعد ذلك بالكثير من مظاهر البيروقراطية والفساد (الرشوة). وكان لدينا موظف إداري في دار التقدم إذا أعطيته الهدايا وهي في العادة زجاجات من الكحوليات فإنه يحل كل المشاكل المستعصية. وبدون ذلك يتكاسل ولا يفعل شيئا. وسمعت بعد ذلك من الطلبة الذين يدرسون هناك أن زجاجات الفودكا أو الويسكي هي الطريقة السحرية لحل كل مشاكلهم مع موظفي وزارة التربية والتعليم.

ومن المظاهر السلبية التي رأيتها، العدد الكبير من السكارى في الشوارع وفي المواصلات. وسمعت أن بعضهم ينام في الشوارع ويتجمد في كثير من الأحيان من برد الشتاء القارس.

وكنت أسمع عن المشاكل الأسرية الكثيرة التي يسببها إدمان الخمر عند الرجال، الذين يذهب بعضهم إلى العمل في الصباح وهم سكارى. وفضلا عن أن

ذلك كان يؤدي إلى فشل كثير من الزيجات فإنه كان يؤثر أيضا بالسلب على الإنتاج.

وأحيانا عندما أقف في الطوابير أمام المحال لشراء حاجياتي ألاحظ اثنين من الرجال يتفقان على شراء زجاجة فودكا مناصفة.

وأحيانا قليلة كنت أجد امرأة أو أكثر في حالة سكر. ولكنها كانت حالات نادرة بالمقارنة بالرجال.

ومن الملاحظات الطريفة التي لاحظتها، وهو الانطباع بأن النساء هن وحدهن اللاتي يعملن. ففي المحال وفي الإدارات المختلفة وفي وسائل النقل وفي تنظيف الشوارع أجد النساء يعملن ونادرا ما أجد الرجال. وكان يقال لي أن الرجال في المصانع وفي الأعمال الصعبة أما الخدمات فتقوم بها النساء في الغالب. ولكنني وجدت نساء يقمن بأعمال صعبة مثل عمليات البناء.

ومن السلبيات أيضا أنني كنت أجد بعض الأماكن الطبيعية الجميلة تكاد تخلو تقريبا من الخدمات. فلا توجد مثلا كازينوهات أو مقاهٍ على الشاطئ أو في الغابات لخدمة الزائرين. والسبب أن الدولة كانت تقوم بكل شيء ولم تكن إمكانيات الدولة ولا أولوياتها تتسع لمثل هذه المشاكل الصغيرة الهامة.

ورغم هذه السلبيات فقد كنت متأكدا أن النظام هناك أفضل من النظام عندنا وأفضل أيضا من البلاد الرأسمالية الأخرى. وكنت قد عشت في باريس وزرت لندن وغيرها من العواصم الرأسمالية. كانت الميزة الأساسية التي كان يشعر بها الإنسان في موسكو وفي البلاد الاشتراكية الأخرى هي الشعور بالأمان. فعند المرض هناك علاج مجاني وعام وجيد. وهو الأمر الذي كنت أفتقده في بلادنا حيث الطب تجارة. وقد يشكو المواطن السوفيتي العادي أنه لا يستطيع مغادرة البلاد عندما يريد ولكنه يجد العمل دائما ويضمن معاشه عندما يبلغ الستين للرجال أو الخامسة والخمسين للنساء. ويجد دائماً مأوى بسعر رمزي ولا يهدد أبدا بأن ينام في الشارع، ويستطيع أن يمضي إجازته في مكان جميل على الشاطئ أو في الجبال

بين الخضرة والغابات الجميلة بسعر رخيص. المواصلات لا تكلفه إلا أجرا زهيدا. بيوت الحضانة ورياض الأطفال منتشرة في كل مكان ويستطيع بسهولة أن يبعث بأطفاله إليها ويأخذهم آخر اليوم أو آخر الأسبوع. وهذا ما فعلناه مع نادية ابنتي. حيث كانت تمكث طوال الأسبوع مع الأطفال في بيت الحضانة ونأخذها في آخر الأسبوع. وأرسلنا يوسف في الصيف إلى مخيم للرواد خارج موسكو فعاد بانطباعات رائعة وكون صداقات وتعلم التحدث باللغة الروسية. وذهب مرة أخرى إلى مخيم ارتيك مع محمد ابن أختي. الذي حضر إليه من القاهرة بدعوة منا. ومازالت لديهما أجمل الانطباعات عن هذا المخيم.

كانت أسعار الحاجيات الأساسية رخيصة للغاية ـ المواصلات ٥ كوبيك. السكن بأجر رمزي. الكتب بأقل الأسعار وكذلك الأسطوانات. فكنت تستطيع شراء أسطوانة لبتهوفن أو باخ أو تشايكوفسكي أو غيرهم من كبار الموسيقيين العالميين بأرخص الأثمان. التذكرة في مسرح البولشوي حيث تقدم أرقى الباليهات العالمية سعرها في مقدور أي شخص. وكذلك الحال في غيرها من المسارح. تتحدث الصحف عندنا كثيرا عن الطوابير أمام المحال. ورغم الجانب السلبي لهذه الطوابير إلا أنها تعكس من ناحية أخرى ارتفاع القدرة الشرائية لدى الجماهير. فلم تكن السلع حكرا على من يقدر على الشراء. كان الكثير يشكو بأن بعض سلع الترف الموجودة في الغرب غير موجودة في موسكو أو غيرها من المدن السوفيتية. ولكن المواد والحاجيات الأساسية كانت موجودة دائما وبأرخص الأسعار وكان أي عامل يستطيع شراءها. وكانت مساحة السلع التي تتوافر تتزايد باستمرار بما في ذلك سلع تنافس مثيلاتها الغربية مثل أجهزة الراديو والسيارات والأدوات الكهربائية وغيرها من السلع.

لم تكن تجد في موسكو أو غيرها من الأماكن في الاتحاد السوفيتي تلك الفروق الشاسعة في مستوى المعيشة. أحس الروس وغيرهم من الجمهوريات السوفيتية السابقة بافتقاد هذا كله في السنوات الأربعة أو الخمسة التي حكم فيها يلتسن ومجموعته. وعكس ذلك نتائج الانتخابات التي أجريت في ١٦ ديسمبر حيث حقق الحزب الشيوعى لروسيا الاتحادية أفضل النتائج. ولكن نتائج هذه

الانتخابات بينت أيضا أن الروس يريدون استعادة امتيازات الوضع القديم دون سلبياته. ولهذا أيدوا الحزب الذي يرأسه زيوجانوف الذي حصل على نسبة ٢٢٪ وهو الذي قدم برنامجا يعترف بالتعددية السياسية وتعدد الأنماط الاقتصادية مع الاحتفاظ بالدور الرئيسي للقطاع العام. ولم تحصل باقي الأحزاب والتجمعات الشيوعية الأخرى على ٥٪. وهذا يدل على أن الناس تريد استعادة إيجابيات النظام السابق دون سلبياته.

وصول الأسرة:

استعدادا لوصول الأسرة قررت دار التقدم أن تقدم لي شقة من أربع حجرات كبيرة بالحساب الروسي (أو ثلاثة وصالة حسب عرفنا في مصر). ففي روسيا يعتبرون الصالة غرفة. هذا بالإضافة إلى مطبخ كبير وحمام وتواليت. وكانت تقع في منزل قديم يقع في أوائل شارع جوركي من ناحية محطة «بيلوروسكايا» ورغم اتساع الشقة والموقع فكثيرون من الروس لم يفضلوا السكنى فيها بسبب ضوضاء الشارع والتلوث الناتج عن السيارات والأتوبيسات التي تمر في الشارع.

انتقلت إلى الشقة قبل أن تصل أسرتي وبقيت بها بمفردي بعض الوقت. وقد تقرر حضور الأسرة في سبتمبر. وكنت أنتظر وصولهم بفارغ الصبر. وكنت أتصور وأرتب أن تعمل زوجتي ونستطيع بذلك أن نحصل معا على دخل لا بأس به. عندما تزوجنا كانت ليلى تعمل مدرسة لغة إنجليزية في مدرسة إعدادية بشهادة متوسطة. وبعد خروجي من الاعتقال أبدت رغبتها في الاستقالة والحصول على مستحقاتها في التأمينات والالتحاق بكلية الآداب للحصول على الليسانس. لم أعترض مادامت تلك رغبتها. درست وحصلت على ليسانس الآداب. وكانت زميلة لأختي سعاد التي أرادت أن تفعل نفس الشيء. عند حضورها إلى موسكو كنت أتوقع أنها ستعمل. ولكنها فاجأتني عند وصولها أنها لا تريد العمل وإنما تريد الإعداد للدكتوراه، ساعدتها في أن تلتحق بالدراسات العليا في الجامعة. ولكنها لم تواصل الدراسة، فرتبت لها أن تعمل في الإذاعة فعملت بعض الوقت.

وصلت الأسرة في سبتمبر. وذهبت لاستقبالهم في مطار شيريميتفا. وكنت في غاية القلق وانتابني شعور غريب. فمن شدة رغبتي في لقائهم كنت أخشى أن يحدث شيء للطائرة فلا يصلوا. وعندما وصلوا قابلتهم بفرحة شديدة. كانت نادية قد كبرت وأصبح سنها ثمانية شهور ويوسف حوالي عشرة سنوات. وكنت في غاية الشوق إليهما وإلى زوجتي. وكنت أخطط لإقامة سعيدة معهم. وكنت أخطط كما قلت في السابق أن تساعدني زوجتي وأن تكسر فترة الوحدة التي عشتها قبل وصولهم.

رتبنا ليوسف دخول المدرسة العربية الملحقة بالسفارة. أما نادية فقد رتبنا لها أن تلتحق بالحضانة لمدة خمسة أيام ونستلمها في آخر الأسبوع.

تعلم يوسف اللغة الروسية بسرعة وكذلك نادية التي كانت تعيش مع الأطفال الروس. وكانت أول كلمات تنطقها باللغة الروسية. واستطاعت ليلى بعد ذلك أن تتعلم بعض الكلمات الروسية تتفاهم بها.

كانت علاقاتنا في مصر بعد خروجي من السجن قد بدأت تتوتر، وبدا أن طباعنا وطريقة معيشتنا وطموحاتنا تختلف ولم أنجح ولم تنجح في تحقيق التوافق أو تقارب الأهداف. لم يعد يربطنا التعاون أو الترابط الأسري. ومع ذلك كان هناك رباط وثيق بيننا هو يوسف ونادية.

وكانت نادية تنمو أمام عيني. كنت أحبها حبا شديدا. كنت أتابع نموها وأعمل بالمنزل وأتابع شئونها كلها وأنتظر بفارغ صبر حضورها آخر الأسبوع من بيت الحضانة.

العمل مراسلا لأخبار اليوم

حضر صلاح چاهين لزيارة موسكو وجاء إلى منزلنا واقترح عليّ أن أراسل الأخبار وأن إحسان عبد القدوس الذي كان يرأس مؤسسة أخبار اليوم سيرحب بذلك. واقترح عليّ أن أتصل به تليفونيا. وفعلت ورحب بالفعل.

وبدأت أبعث رسائلي، وكانت أولى هذه الرسائل حديثا مع الشاعر الفلسطيني

سميح القاسم الذي يقيم بإسرائيل وكان في زيارة لموسكو وتعرفت به لأول مرة. ونشر حديثي بشكل جيد وتلقيت تقديرا من عدد من الأصدقاء والصحفيين مثل حسين فهمي وفيليب جلاب وغيرهما. واهتم سميح القاسم بالحديث وطلب أن أرسل له الجريدة.

وتكررت زيارات سميح القاسم وروى لي تفاصيل عن حياته داخل إسرائيل ورفضه لموقف محمود درويش في تركه للحياة في إسرائيل ومغادرتها.

وتحدثنا في مواضيع مختلفة وأذكر قصة رواها لي، وهي أن وفدا من الحزب الشيوعي الأمريكي كان يزور أحد المصانع في موسكو. فلاحظوا أن معدل العمل في المصنع مختلف عنه في أمريكا فتساءلوا هل هو «إضراب .. تباطؤ».

أخذ العمل الصحفي يجذبني ويأخذ أغلب وقتي وأصبحت مراسلا معتمدا من وزارة الخارجية السوفيتية وأصبحت أدعى للمؤتمرات الصحفية، وكانت تنظم للمراسلين زيارات للمناطق المختلفة في الاتحاد السوفيتي. وعن طريق وزارة الخارجية زرت أرمنيا وجورجيا ومولدافيا وبيلوروسيا وأوكرانيا واستونيا، وكنت أدعى للمناسبات الرسمية مثل الاحتفال بثورة أكتوبر وبعض المناسبات في مجلس السوفييت الأعلى وغيرها. وتعرفت بالمراسلين الآخرين وتكونت علاقات جديدة. وتوثقت علاقتي بالسفارة المصرية وبالسفير د. مراد غالب والسفراء الذين جاءوا بعده. وأصبحت أدعى للسفارة في المناسبات المختلفة.

وكان أقدم المراسلين الأجانب يدعى شابيرو وهو مراسل أسوشيتد برس، وكان طاعنا في السن. ويقال أنه كان مراسلا منذ أيام ستالين. وفي إحدى الرحلات دار حديث بيني وبينه وقال لي أنه يمكن حل مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي بتنظيم لقاء سري بين السادات وجولدا مائير لتحقيق السلام.

أصبح العمل الصحفي أكثر إثارة من عمل الترجمة الذي كنت أقوم به طول الوقت. وقمت بزيارة إلى القاهرة وقابلت إحسان عبد القدوس وقال لي أنني يجب أن أتعلم الصحافة وانتقد بعض التقارير والأخبار التي أرسلها وقال إنني سياسي

ولست صحفيا بعد. ورتب لي لقاءات مع مسئولي المجلات والصحف والأقسام التي تتبع أخبار اليوم. فقابلت موسى صبري ومحسن محمد اللذين طلبا مني أن أهتم بكل الأخبار وليس بالأخبار السياسية وحدها، وأن أهتم بأخبار المصريين في الاتحاد السوفيتي. والتقيت بأنيس منصور وكان مسئولا عن آخر ساعة وطلب مني أخبار الناس العاديين والأخبار الطبية. وقابلت سعيد سنبل وإبراهيم سعده ومحمد تبارك الذي طلب مني ألا أرسل أخبارا أكاديمية وإنما الأخبار البسيطة والمثيرة.

وكنت حتى ذلك الوقت أعمل بمكافأة. وعمل إحسان عبد القدوس على تثبيتي بمرتب وضم تأميناتي من وكالة أنباء الشرق الأوسط.

وأحسست أن إحسان يلقى مقاومة من باقي العاملين والمسئولين في المؤسسة ولم ألق ترحيبا إلا من أولئك الذين كانوا يريدون إرضاء إحسان. وكان إحسان يشعرني بذلك. وشعرت أن إحسان يحترمني ويريد مساعدتي.

كان المرتب المقرر لي هو ٦٠ جنيها ومبلغ آخر مقابل المصاريف وكان المجموع هو ٢٠٠ جنيه. وكانوا يعتمدون على أني أسكن في شقة قدمتها لي دار التقدم فكانوا لا يدفعون شيئا مقابل السكن. ولولا ذلك لما استطعت بالطبع أن أغطي مصاريفي (المعيشة أو الخاصة بالعمل) بهذا المبلغ.

أخذ العمل الصحفي يستغرق أغلب وقتي ويقل بالتدريج عملي في دار التقدم بحيث أصبح ما أحصل عليه من دار التقدم يقل بالتدريج ولم يعد من الممكن أن يغطي احتياجاتي المعيشية.

وأصبحت الأخبار والتقارير التي أرسلها تظهر في الصفحة الأولى. وكان ذلك يتم خصوصا في حالة الزيارات المهمة لجمال عبد الناصر ثم للسادات من بعده.

وقبل الاتفاق مع أخبار اليوم كنت قد اتفقت مع أحمد بهاء الدين أن أراسل المصور وكانت الموضوعات التي أبعث بها تنشر جيدا. ومنها موضوع حصلت على مادته من عالم سوفيتي متخصص في المصريات القديمة، وفيه يحاول إثبات أن قدماء المصريين استطاعوا أن يصلوا إلى الفضاء.

المحتويات

***

وفي إحدى المرات أثناء زيارة لجمال عبد الناصر لموسكو وكان الوفد المرافق له مقيما في فندق سوفيتسكايا في الطريق المُسمى «لينينجراد سكايا». وكنت أذهب إلى هناك لمعرفة الأخبار. وفي إحدى المرات كان عليّ أن أبعث برسالة إلى الجريدة. ولا أذكر الآن إن كانت للمصور أو للأخبار. وكنت أريد أن تنشر في الوقت المناسب. فأخذت إحدى السيارات التي خصصتها وزارة الخارجية للوفد واتفقت مع السائق أن يأخذني إلى المطار. وجريت إلى الباب المؤدي للطائرة ومن العجيب أنه لم يمنعني أحد وتوجهت إلى الطائرة المصرية وأعطيت المضيف مظروفا موجها إلى الجريدة. ثم خرجت كما أتيت وعدت إلى الفندق. وكانت مغامرة.

وعندما عدت وجدت بعض الموظفين المرافقين لعبد الناصر يوبخونني لأنني أخذت السيارة المخصصة لوفد رئاسة الجمهورية. ولم تقنعهم الأسباب التي ذكرتها لهم. فقد كانوا في حاجة للسيارة للمشتريات. وبعد وقت عادت السيارة بهم محملة بالبضائع.

أخذت أنوع المادة التي أرسلها وكان أغلبها ينشر في مختلف صحف ومجلات أخبار اليوم (الأخبار ـ أخبار اليوم ـ آخر ساعة). كانت هناك مواد أساسية وأخرى ثقافية وأخبار علمية وطبية وبعض الأخبار الخفيفة والطرائف. وكنت أجد متعة في نشر ما أرسله. وبدأت تتم اتصالات من القاهرة. اتصل بي مرة كمال عبد الرءوف وطلب إلى جانب الأخبار أن أكتب موضوعات ومقالات. فكتبت عن زيارة الوفد الليبي وغيرها من الموضوعات كانت تنشر بالكامل. وكان يثني عليها.

وفي إحدى المرات اتصل بي إحسان عبد القدوس وطلب مني أن أتحرى عن موضوع «الاسترخاء العسكري». وكان ذلك بعد أن بدأت العلاقات تتوتر بين مصر والاتحاد السوفيتي في عهد السادات. وكان محمد حسنين هيكل قد بدأ يكتب مقالات ينتقد فيها «الاسترخاء العسكري» الذي ورد في البيان المشترك الذي صدر عن زيارة نيكسون لموسكو وبدأت خطب السادات تتحدث عن الوفاق بين الاتحاد السوفيتي وأمريكا على حساب مصر وغيرها من شعوب العالم الثالث.

وكان إحسان يريد أن يعرف وجهة نظر المسئولين السوفييت عن موضوع الاسترخاء العسكري.

فالتقيت بأحد المسئولين في البرافدا وهو ايجوربيلايبيف، وطرحت عليه الأسئلة فأكد في إجاباته أن المساعدات العسكرية السوفيتية لمصر ستستمر وأن الاسترخاء العسكري المشار إليه يقصد تحقيقه فقط بعد تحقيق السلام، بعد جلاء القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها. نشر الموضوع في أبرز مكان في الصفحة الأولى من الأخبار ونقلت عنها الصحف الأجنبية في مختلف البلاد. وبدأت تتوالى عليّ الاتصالات من المراسلين الأجانب في موسكو يحاولون الحصول على تفصيلات أكبر.

وعرفت بعد ذلك أنه كان لهذا الموضوع أثر وصدى في مصر.

وقد غطيت أكثر من مرة زيارة نيكسون لموسكو وتعرفت بكثير من الصحفيين الأمريكيين الذين كانوا يرافقون الوفد الأمريكي.

وغطيت زيارة بريجنيف إلى الولايات المتحدة في عام ١٩٧٣ وبعثت بخبر زيارته لفرنسا قبل زيارته لأمريكا. ونشرت الأخبار وقتها أن مراسلها في موسكو انفرد بهذا السبق الصحفي، وسبق بذلك كل الصحف ووكالات الأنباء. واتفقت مع إحسان عبد القدوس أن أسافر إلى أمريكا لتغطية الزيارة. وبعثت لي الأخبار مصاريف الزيارة.

زيارة أمريكا:

كانت أول مرة أزور فيها أمريكا. ذهبت إلى السفارة الأمريكية في موسكو للحصول على تأشيرة دخول. فحولوني إلى أحد مستشاري السفارة الذي حدد لي موعدا للحديث. قال أريد أن أسألك سؤالا أرجو أن تجيب عنه بصراحة لأننا سنعرف الحقيقة: هل أنت شيوعي؟ فقلت له: إنني اتهمت في مصر في قضايا شيوعية. فقال: هذا لا يمنع إعطاءك فيزا لأنه سيزورنا رئيس أكبر دولة شيوعية.

حصلت في النهاية على تأشيرة الدخول. وسافرت لأول مرة إلى أمريكا من موسكو. وكان عليّ أن أتوقف ليلة في لندن. وأقمت عند أخي صلاح. ولم يكن أحمد في لندن. واتصلت تليفونيا بممدوح الجندي ابن عمي في مانشستر الذي كان يقوم بدراسات علمية هناك فعرفت أنه يعالج من أزمة قلبية. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يصاب فيها بالأزمة القلبية. وأذكر أن أباه (عمي عبد العزيز) توفى بأزمة قلبية وهو في سن صغيرة بعد الأربعين بقليل. أما ممدوح في ذلك الوقت فكانت سنه أقل من الأربعين (٣٧ سنة). لذلك شعرت بالقلق عليه.

سافرت في اليوم التالي إلى نيويورك. بهرت بحجم المطار. ركبت طائرة من نيويورك إلى واشنطن. لم تكن لدي أي عناوين هناك. وكان الوقت في منتصف الليل. اتصلت بالسفارة فرد عليّ أحد السكرتيرين الذي قال لي أنهم لا يستطيعون تقديم أي مساعدة. ركبت أتوبيس المطار وطلبت من السائق أن ينزلني عند أي فندق. توقف عند فندق «الهيلتون». قررت أن أمضي ليلة فيه على أن أنقل في اليوم التالي إلى فندق أرخص.

استلمت مفتاح حجرتي في الفندق، وظللت لفترة طويلة أشاهد التليفزيون الذي يعمل بلا انقطاع. وكان البرنامج يدور حول نيكسون والووترجيت والانتقادات المستمرة. وكان أمرا لم أعتده أن يهاجم رئيس الدولة في التليفزيون. نمت في ساعة متأخرة. وفي الصباح نزلت إلى حمام السباحة حيث قمت برياضتي المعتادة ونزلت إلى الحمام حيث سبحت بعض الوقت ثم أخذت دشا ولبست ملابسي ونزلت لتناول الإفطار وكانت المائدة مفتوحة أختار منها ما أريده. وبعد الإفطار قمت باتصالات تليفونية. وسألت عن فندق رخيص قريب من وزارة الخارجية. وكان في شارع مزدحم أزعجني فيه صفير سيارات البوليس التي لم أعتدها من قبل. فلم تكن قد أدخلت بعد عندنا في مصر. وبعد عدة اتصالات أخرى عرفت فندقا آخر معتدل الثمن ينزل فيه الصحفيون، عرفت ذلك بعد أن كنت قد ذهبت إلى وزارة الخارجية والتقيت بغيري من الصحفيين. التقيت هناك بأديب مراسل وكالة أنباء الشرق الأوسط في واشنطن، وكنت أعرفه منذ أن كنت

أعمل في الوكالة. وكان قد حضر مرة في زيارة إلى موسكو التي أعجبته كثيرا.

التقيت أيضا بمراسل الأهرام الذي نسيت اسمه الآن ولكنه كان يراسلها منذ سنين طويلة وسمعت أنه على علاقة وثيقة بالمخابرات المركزية الأمريكية وكان يقيم في نيويورك ويغطي أعمال هيئة الأمم المتحدة.

كانت لدي بعض أرقام تليفونية لبعض الصحفيين الأمريكيين الذين التقيت بهم في موسكو، ومنهم صحفي من «كريستيان ساينس مونيتور». دعاني على الإفطار وتناقشنا معا في مختلف المسائل وفي آخر اللقاء أهداني الإنجيل باللغة الروسية.

في حجرتي في الفندق وجدت قصة جنسية تحكي عن لقاءات جماعية جنسية أخذت أقرأ فيها بعض الوقت. وإلى جانب هذا الكتاب وجدت الإنجيل.

كان يقام من وقت لآخر مؤتمر صحفي يتحدث فيه مندوب من وزارة الخارجية الأمريكية ومن الجانب السوفيتي يتحدث زامياتين.

بقي بريجنيف أياما قليلة في واشنطن ثم ذهب إلى كاليفورنيا مع نيكسون. ولحق به غالبية الصحفيين. ولكني لم أستطع لأن إمكانياتي المالية لم تكن تسمح لي بذلك. بقيت في واشنطن. وأعطاني ذلك الإمكانية للتجول في المدينة. لاحظت أن عدد السود كبير جدا. وكان الجو حارا فكانت الفتيات يخرجن شبه عاريات لا يسترهن غير جونلة وسوتيان لتغطية الصدر. واشتريت بعض الحاجيات البسيطة وبعض الهدايا. اشتريت لنفسي قميصين بأكمام قصيرة، القميص بدولار واحد مازلت أستعملهما حتى الآن رغم مضي أكثر من عشرين عاما على شرائهما.

كنت أتناول طعامي في مطاعم الخدمة الذاتية وعجبت أن كثيرا من الأمريكيين يتناولون اللبن كشراب مع الغداء أو العشاء.

أعجبتني واشنطن ووجدتها مدينة خفيفة الظل.

وانتقلت إلى نيويورك ووجدت سكنا رخيصا في أحد بيوت الشباب وقد

نصحني بها مراسل الأهرام. وفي الصباح ذهبت إلى مبنى الأمم المتحدة. والتقيت هناك بمراسل الأهرام وببعض العاملين الروس الذين تعرفت بهم من قبل في القاهرة أو موسكو.

وزرت مبنى التمثيل المصري في الأمم المتحدة. وكنت أحمل رسالة لأحد الدبلوماسيين هناك.

سرت قليلا في شوارع نيويورك. ولكنني فضلت واشنطن ولم تجذبني نيويورك.

في العودة أيضا سافرت عن طريق نيويورك. وعند القيام بإجراءات السفر وقفنا في طابور وفوجئت بأحدهم يضرب شابا أمامه بالشلوت. وأعتقد إن الشاب كان أجنبيا. ويبدو أنه احتك به أو ضايقه. ولم يفعل الشاب شيئا. وكان منظرا غريبا بالنسبة لي.

تأخرت الطائرة عدة ساعات عن الميعاد المحدد. فقضيت الوقت في المطار وشعرت بالملل الشديد. وفي النهاية أعلنوا عن قيام الطائرة. وعدت إلى موسكو.

وقد نشرت أخبار اليوم يوم ٦/٢٣ خبرا بعنوان «٤٨ ساعة بعد أخبار اليوم» جاء فيه: انفردت «أخبار اليوم» يوم السبت الماضي بنشر خبر زيارة بريجنيف لباريس بعد انتهاء زيارته لواشنطن. استطاع مراسل «أخبار اليوم» في موسكو أن يسبق جميع الصحف العالمية ووكالات الأنباء بهذا الخبر الذي لم يذع رسميا إلا بعد ٤٨ ساعة من نشره في «أخبار اليوم».

وقد سررت من نشر هذه الملاحظة. وكانت أخبار اليوم في يوم السبت ١٦ يونيو قد نشرت الخبر الرئيسي في صفحتها الأولى نقلا عن محمد الجندي ووكالات الأنباء بالعنوان التالي:

«لماذا قدم بريجنيف موعد زيارته لأمريكا. الزعيم السوفيتي يزور باريس بعد واشنطن. وكانت الصحيفة بعد أن أوردت الأخبار الجارية قد نقلت ما أرسلته من أن «الزعيم السوفيتي ليونيد بريجنيف قدم موعد زيارته لواشنطن إلى يوم السبت (اليوم) بدلا من يوم الاثنين (بعد غد) حتى يتمكن من السفر يوم ٢٥ يونيو إلى باريس

لمدة يومين يجري خلالهما مباحثات مع الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو ويعود إلى موسكو يوم ٢٧ يونيو.

وهكذا كان عملي الصحفي يتطلب مني أن أتعقب الأخبار وتفاصيلها من مختلف المصادر وكنت أعرف أن أي سبق للجريدة يعتبر عملا هاما. وقد بدأت تعلم صياغة الأخبار وتعقبها من عملي في وكالة أنباء الشرق الأوسط. ثم كان عملي في أخبار اليوم هو مدرستي الثانية.

وقد ساعدني إحسان عبد القدوس كثيرا وساعدتني أيضا اللقاءات التي نظمها لي مع كبار المسئولين في المؤسسة.

التدريب الصحفي في أخبار اليوم

كانت توصيات إحسان عبد القدوس لي العمل على إرسال الأشياء الخاصة وعدم الاكتفاء بالمسائل الرسمية التي تأتي على وكالات الأنباء والمقابلات ـ الاتجاه ـ الشيء الذي يناقشونه ـ عدم التحرج من إرسال الأسرار ـ الأشياء الفنية ـ مجهود خاص عن مغنية جديدة ـ مغني بني فيللا مثلا ـ الأجور التي يأخذها الفنانون إلخ ـ الجرائم ـ عدد الجرائم التي تنشر. ومن توصيات إبراهيم سعدة الجهد لتعريف القارئ بالاتحاد السوفيتي ـ تقاليد السوفييت وعاداتهم ـ أزمة المساكن ـ العائلات التي تسكن في حجرة واحدة ـ العلاقات الاجتماعية ـ التعليم. المشاكل الإنسانية أكثر من المسائل الرسمية. بيروبيجان ـ صفحة كاملة عن بلد اليهود. مقابلة الحاخام. الرد على الاتهامات بأسلوب مقنع. أسماء الطائرات وأنواعها. أسلحة جديدة ووظيفتها. استعراض الجيش. تغطية الأبواب الثابتة. صفحة المرأة. بالنسبة للفن لا داعي لإرسال أشياء أكاديمية. موضوع عن الجنس في السينما السوفيتية. صور أفلام الإثارة. أخبار وموضوعات عن الراقصين الصغار (٧ ـ ٨ سنوات). ايفتوشنكو طريقة إلقائه ـ وهل غيرها أم لا؟ وهل وجد مضايقات بسببها؟ المصريون الذين يدرسون هناك. والمصريون المتزوجون من

روسيات. يقولون أنها امرأة مثل الآلة ولا تعرف الموضة. الكثيرون يتخيلون الروسية مثل الشوال. تغيير هذه الفكرة. الأسرة السوفيتية ـ تطلعاتها منذ أول الثورة حتى الآن. ما هي الكماليات التي تقدمها لهم الدولة. الأسرة التي تمتلك سيارة ـ الطوابير ـ وفرة السلع الاستهلاكية ـ الأجانب ولماذا لهم أماكن محجوزة في السينما والمسرح ـ الاهتمام بالأطفال ـ كيف يتعلمون ـ المدارس ـ الجرائم في الاتحاد السوفيتي ـ جريمة غريبة ـ المرتبات ـ كيف يعيشون ـ القوة الشرائية للروبل ـ كيف تعمل المرأة ـ عدد ساعات العمل ـ زيارة نيكسون ـ متابعتها قبل أن تتم ـ أين سينزل ـ الحفلات التي سيحضرها ـ موضوعات عن السفارة وعائلات الدبلوماسيين.

والتقيت بكمال عبد الرءوف وقد ركز على المسائل الخبرية ـ أي اتفاق مالي بين مصر والاتحاد السوفيتي ـ معلومات سرية ـ اللف حول الخبر ـ معرفة أي أخبار عن وفد مصري سافر إلى الاتحاد السوفيتي قبل سفره. السوفييت الذين كانوا في مصر، فيتشرز. رد مسئول على ما تكتبه هيرالد تريبيون مثلا. صدى خطب السادات ـ من المسئولين ومن الصحف. وإرسال تحقيق كل أسبوعين.

وجرى لقاء بيني وبين موسى صبري ومحسن محمد وأحمد زين مجتمعين. وكانت وصاياهم هي: عمل حملة على كل صفحات الجريدة. مسرحية جديدة ـ تجربة جديدة في الفن ـ كتاب جديد. الكتب السياسية التي تظهر والتي تهمنا أو الكتب العسكرية. يمكن أن تظهر على صفحة كاملة. كتب تظهر تصدر كحلقات مثل مذكرات خروشوف. مذكرات سياسية. كتب عن الصهيونية على ألا تكون كتب شعارات. حق نشر مذكرات ـ يمكن شراؤها. الأدب والفن بالصور. مشكلة مثارة في مصر ـ موضوع يمكن تكملته من هنا أو من دولة ثانية. أخبار الناس ـ من يسافرون. أشياء شخصية ـ حادثة كبيرة. وصول جلود مثلا وماذا ستعمل المصانع التي يعملونها لمصر ـ الخبراء الذين سيأتون. رسالة أسبوعية. أسبوع يارخ مثلا. ما يقوله العالم عن هجرة اليهود. الاتحاد السوفيتي إلى الاشتراكية (تجربة جديدة مثل ليبرمان) ـ الأشياء الجديدة. المبعوثون المصريون. أخبارهم. تلميع أسماء مصرية تدرس في موسكو. لا يكفي الاهتمام بالوزير فقط. حجم المساعدة خلال عام ٧١ مثلا.

استفدت كثيرا من هذه اللقاءات وكنت أحاول تطبيقها وإن كان ذلك كله يتم في حدود التزامي بأفكاري وتوجهاتي وموقفي السياسي. وكنت أرفض أن ينشر على لساني شيء لم أبعث به. وقد حدث أن نشر على لساني خبر عن زيارة لبودجورني لمصر ولم يكن صحيحا. فاتصلت بإحسان عبد القدوس واحتججت على ذلك. فقال لي نحن نشرنا هذا الخبر. وعرفت بعد ذلك أنه نشر بتوجيه من السلطات.

وكانت مقالات هيكل تتحدث وقتها عن «الاسترخاء العسكري» الذي اتفق عليه نيكسون وبريجنيف على حساب القضية العربية. وكانت خطب السادات تتحدث وقتها عن الوفاق بين الدولتين بل والعناق. فكان الموضوع الذي أرسلته وبذلت فيه جهدا كبيرا يستهدف الرد على ذلك كله.

وكان له بالفعل هذا التأثير. وقد أعادت نشره جريدة «الاتحاد» لسان حال الحزب الشيوعي الإسرائيلي لنفس الغرض نقلا عن أخبار اليوم.

وكان الإعداد للانتقال من التحالف مع الاتحاد السوفيتي إلى التحالف مع أمريكا يحتاج إلى تمهيد. ولهذا كان الحديث عن «الاسترخاء العسكري» الذي ورد في البيان المشترك بعد زيارة نيكسون لموسكو وكان النص الذي أثار هذه الضجة المفتعلة هو ما يلي: «عرض كل من الجانبين موقفه من هذه المسألة (أي قضية الشرق الأوسط) وهما يؤكدان تأييدهما للتسوية السلمية في الشرق الأوسط، طبقا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وإذ ينوهان بأهمية التعاون البناء من جانب الأطراف المعنية مع الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة السفير يارنج، فإن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يؤكدان رغبتهما في الإسهام في إنجاح مهمته ويعلنان أيضا عن استعدادهما لأداء دورهما في تحقيق التسوية السلمية في الشرق الأوسط. وفي رأي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فإن التوصل إلى تسوية كهذه يمكن أن ينتج آفاقا لإعادة الموقف في الشرق الأوسط إلى حالته الطبيعية، وأن يسمح، بشكل خاص ببحث خطوات تالية نحو التوصل إلى تهدئة الموقف العسكري (استرخاء عسكري حسب بعض التراجم) في هذه المنطقة.

وبدأ محمد حسنين هيكل سلسلة مقالات في مقاله الأسبوعي في جريدة الأهرام حول «الاسترخاء العسكري» الذي تم الاتفاق عليه أثناء زيارة نيكسون لموسكو وأشار إليه البيان المشترك الختامي. وأن هذا تعبير عن «الوفاق» الذي تم بين الدولتين الأعظم على حساب مصالح الدول الأصغر ومنها مصر. وفسر هذا «الاسترخاء العسكري» كما سماه بأنه يعني وقف المساعدات العسكرية من الاتحاد السوفيتي لمصر في الوقت الذي تتفوق فيه إسرائيل عسكريا على مجموع الدول العربية بفضل المساعدات العسكرية الأمريكية.

وكنت أفهم أن هذا «الانفراج» في العلاقات وليس «الوفاق» كما كان يسميه هيكل هو لصالح السلام العالمي وأنه يخلق الجو الملائم للتسوية السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي. هذا في الوقت الذي لم تتوقف فيه المساعدات السوفيتية العسكرية لمصر سواء قبل هذه الزيارة أو بعدها.

وبعد هذه «الفرشة» التي قدمها هيكل بدأ الحديث على أن المساعدات السوفيتية غير كافية، وبدأت المحاولات لإثارة النفور والعداوة في الجيش بين الخبراء السوفييت وضباط الجيش. وقد ساعدت ممارسات بعض هؤلاء الخبراء السوفييت على إثارة ذلك الجو العدائي.

ثم بدأت خطب وأحاديث السادات تتحدث عن «الوفاق» و«العناق» بين الدولتين الأعظم ثم كان حديثه عن «الوقفة مع الصديق» وطرد الخبراء والمستشارين السوفييت.

في هذه الظروف كنت أحاول في المقالات والتحقيقات التي أبعث بها أن أقاوم هذا التوجه. ولهذا كانت المادة التي أرسلتها حول رد المسئولين السوفييت على موضوع «الاسترخاء العسكري»، ثم كان الموضوع الكبير الذي بعثت به والذي نشر في أخبار اليوم «لا اتفاق من وراء ظهر العرب في محادثات موسكو» ثم العناوين التالية: أخبار اليوم تسأل. ١ـ هل هناك اتفاقات سرية لم ترد في البيان المشترك؟ ٢ـ هل يوقف الاتحاد السوفيتي مساعداته لمصر ٣ـ وهل هناك اتفاق أمريكي سوفيتي على حساب العرب. (وموسكو تجيب لا).

وكانت رسائلي كلها تحاول أن تقول الحقيقة وتحافظ على الصداقة المصرية السوفيتية في فترة كان يتم فيها تحول مخطط للتحالف مع أمريكا ضد الاتحاد السوفيتي وإلى التطورات التي تلت ذلك.

ومع هذا التحول أجد الاهتمام يقل بنشر ما أرسله من مواد لأنه لم يعد يتفق مع السياسة الجديدة.

وساعد على ذلك نقل إحسان عبد القدوس إلى رئاسة الأهرام. وقرار إداري بوقف التسهيلات التليفونية والتلغرافية بحيث أصبح المبلغ الذي يصلني من أخبار اليوم لا يكفي لمعيشتي بالإضافة إلى مصاريف الاتصالات التليفونية والتلغرافية. فضلا عن أنني قررت الإعداد للعودة إلى مصر.

العمل في هلسنكي (مجلس السلام العالمي)

في زيارة لخالد محيي الدين إلى موسكو عرض علي أن أعمل في سكرتارية مجلس السلام العالمي خلفا لرفعت السعيد الذي تقرر أن ينتقل إلى مصر للحاجة إليه هناك. وافقت على هذا العرض، فهلسنكي ليست بعيدة عن موسكو، فضلا عن أن العمل في سكرتارية مجلس السلام العالمي اجتذبني، واجتذبني أيضا التغيير والحياة بعض الوقت في هلسنكي. وبدأت أعد نفسي للسفر إلى هلسنكي. وكانت التراجم التي أقدمها لدار التقدم متوقفة تقريبا بعد انشغالي بالعمل الصحفي. ولم تعد مراسلاتي لأخبار اليوم مزدحمة كما كانت، فقد انعكس عليها تراجع العلاقات المصرية السوفيتية ولم تكن الجريدة تحتاج كثيرا لمواد من موسكو كما كان الوضع السابق.

وفي الزيارة التالية لخالد محيي الدين لموسكو أحضر لي رسالة من زملائنا يطلبون مني عدم الذهاب إلى هلسنكي لأنهم اتفقوا على أن يذهب بهيج نصار إلى هناك. وكنت قد رتبت نفسي وهيأت أموري للانتقال إلى هلسنكي. فقلت ذلك لخالد محيي الدين وطلبت إليه أن أذهب لمدة ثلاثة شهور ثم يأتي بهيج نصار بعد

ذلك. وافق. وسافرت بالفعل إلى هلسنكي. وأقمت في المنزل الذي كان يسكن فيه رفعت السعيد. وتعرفت بروميش شندرا الأمين العام للمجلس وباقي السكرتيرين والعاملين في المجلس. وفي اليوم الأول دعاني روميش مع سكرتيرته على الغداء.

وكان عملي هناك يتطلب أن أكون عضوا في مجلس السلام المصري. وقد تم اختياري بالفعل. ووصلني خطاب بهذا المعنى من خالد محيي الدين.

كان السوفييت هم الممولون الأساسيون لمجلس السلام السوفيتي. ولهذا فإن السكرتير السوفيتي كانت له سلطات كبيرة. ولهذا كان يصطدم كثيرا مع السكرتير العام للمجلس وهو روميش شندرا الذي كان يردد دائما في مناقشات المجلس بأنه لا علاقة له بالمسائل المالية، ويقتصر في المناقشات على الجوانب السياسية. وكان أحد الموظفين الإداريين الفلسطينيين في المجلس يتحدث مازحا عن السوفييت ويسميهم «الأسياد». وكان هذا التعبير الساخر يعبر أيضا عن نفور وتمرد وعدم رضا عن الوضع المتميز للسوفييت في المنظمات الدولية غير الحكومية، وفي العلاقة مع الأحزاب الشيوعية الأخرى. وكان السكرتير الفرنسي يختلف في الغالب مع التوجه السائد والذي كان هو التوجه السوفيتي. وكان السكرتيرون من العالم الثالث يلتقون في الغالب مع التوجه السوفيتي ويختلفون كثيرا مع التوجه الفرنسي أو توجه الأحزاب الغربية عموما وخصوصا بالنسبة للقضية الفلسطينية.

كان العمل روتينيا. وكنت أذهب للمكتب في الصباح في وسط البلد وأمضي الوقت في العمل حتى الخامسة بعد الظهر. وكنت أمضي الوقت بعد العمل في المنزل أو أذهب إلى مكان قريب أمارس الساونا والسباحة. وأحيانا أذهب إلى السينما أو أتجول في المدينة. وعلى خلاف الوضع في موسكو كانت المحال مليئة بالبضائع من كل الأنواع. وفي عودتي إلى المنزل كنت أشتري كل ما كنت أريده من أنواع الطعام الذي لم أكن أجده في موسكو. وأذكر في زيارة لعبد الملك خليل أن طلب مني أن نذهب إلى السينما لمشاهدة أحد الأفلام الجنسية التي كانت تمتلئ بها دور السينما، وهي من الأفلام التي لم تكن تتوافر لنا رؤيتها سواء في الاتحاد السوفيتي أو مصر. وفي أثناء مشاهدة الفيلم تحدث معي ساخرا للمقارنة

بين الحياة في فنلندا والحياة في الاتحاد السوفيتي وكان يرى أن الحياة في فنلندا أفضل بكثير. فمستوى المعيشة أفضل والتقدم أفضل.

وكانت الحياة في هلسنكي سهلة ومريحة. وكل شيء متوافرا. ولكنها كانت تفتقر إلى «نكهة» و«حياة» أتمتع بها في موسكو والحياة بين الروس. ففي موسكو تشعر بالناس وبنبض الحياة وبالمشاعر الإنسانية التي كانت هلسنكي تفتقر إليها. وفي هلسنكي كنت أحس أنني معزول عن العالم، وهو الأمر الذي لم أشعر به أبدا في موسكو، ففيها كنت على ارتباط بالحياة السياسية والثقافية وكنت أحس فيها أنني قريب من مصر، ولم تنقطع عني أخبارهم. ولم يكن ذلك يرجع فقط إلى معرفتي باللغة ولكن إلى أن المجتمع في موسكو كان أكثر ثراء من جميع النواحي.

وفي مرة وحيدة في أثناء عملي في هلسنكي عقد مؤتمر دولي وجاء وفد من مصر اشترك فيه أحمد بهاء الدين وتحسين بشير. وبخلاف ذلك لم أكن ألقى مصريين أو عربا خلاف من كانوا يعملون معي في المجلس.

ومع ذلك فمن الناحية المادية كان وضعي أفضل كثيرا مما كنت فيه في موسكو بحيث إنني في مدة عملي التي لم تكن تزيد على ثلاثة شهور استطعت إدخار مبلغ استطعت منه شراء سيارة مستعملة عند عودتي إلى موسكو، وذلك حين وجدت في البريد عرضا من أحد الدبلوماسيين الآسيويين يعرض فيه بيع سيارة بمبلغ كنت قد استطعت ادخاره في تلك الفترة. وكانت سيارة فولكس «حمراء». ولم أكن في حاجة إلى سيارة في موسكو. ولكن زوجتي كانت تلح عليّ دائما بأن أشتري سيارة. ولم أكن قد تعلمت قيادة السيارات. فاتفقت مع سائق روسي يعمل عند أحد الدبلوماسيين في السفارة المصرية لتعليمي القيادة. وعند سفري إلى القاهرة كان هو الذي قاد السيارة إلى مرسيليا وقام بإجراءات شحنها إلى الإسكندرية.

حرب أكتوبر ١٩٧٣

بعد أن قضيت ثلاثة شهور في موسكو وصل تلكس من رفعت السعيد يخطر

المجلس بانتهاء عملي وحلول بهيج نصار مكاني. وقد أخبرني شاندرا بهذا التغيير وكان يحدثني وهو متضايق. وكان الاتفاق في الأصل ثلاثة شهور فقط. ولكني كنت أفضل أن أقوم بتبليغ سكرتارية المجلس بذلك.

جاء بهيج وسلمته العمل وعدت إلى موسكو.

وطلبت من المسئولين في دار التقدم أن أنتقل لسكن صغير بدلا من الشقة الكبيرة في شارع جوركي بعد عودة أسرتي إلى القاهرة. فأعطوني حجرة واحدة ومطبخا في حي يدعى «فودني ستاديون» بقيت فيه إلى حين عودتي إلى القاهرة.

وبعد عودتي إلى موسكو عقد مؤتمر كبير بدعوة من حركة السلام وحضره وفد كبير من مصر كان فيه الدكتور محمود القاضي عضو مجلس الشعب وحسين فهمي وعدد آخر. وفي أثناء المؤتمر وصلتنا أخبار عبور القناة والمعارك في سيناء وانتصارات القوات المصرية ثم جاءت أخبار الثغرة والمعارك في السويس والجسر الجوي الأمريكي لمساعدة القوات الإسرائيلية وأذيع نداء السادات يدعو فيه الاتحاد السوفيتي للتدخل، وبدأ المسئولون في المؤتمر وممثلون عن الحكومة السوفيتية يسألون الوفد المصري عن رأيه في التدخل السوفيتي فأبدينا موافقتنا على التدخل. وبدأت القوات السوفيتية في التحرك إلى مصر وظهر خطر المواجهة الأمريكية السوفيتية. وفي هذا الوقت صدر قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار. وبدأت سياسة الخطوة خطوة بين كيسنجر والسادات ومفاوضات الكيلو ١٠١ وهو الأمر الذي لم يسترح له السوفييت وأبدوا انتقادهم لذلك. وكان الخبراء السوفييت يرون أنه كان من الضروري التقدم حتى الممرات.

وكان الاستعداد لحرب أكتوبر قد بدأ منذ هزيمة ٦٧ . ووضعت خطة عبور القناة في عهد جمال عبد الناصر ونفذت في عهد السادات في أكتوبر ١٩٧٣ .

وكان لمظاهرات الطلبة والضغط الشعبي دور كبير في قيام حرب أكتوبر. وبعد تحقيق العبور والتدخل الأمريكي والجسر الجوي الذي أرسلوه مبررا لإعلان السادات أنه لا قدرة لنا على محاربة أمريكا ثم بدأ في تغيير التوجه بالاتفاق مع كيسنجر.

وقد سبق حرب أكتوبر افتعال أزمة مع الخبراء والمستشارين السوفييت وطردهم. وتم التحول كليا بعد الحرب واتفاقات الكيلو ١٠١ وسياسة الخطوة خطوة والتي تطورت بعد ذلك إلى زيارة القدس واتفاقية كامب ديڤيد والانتقال تماما إلى معسكر الولايات المتحدة الأمريكية والعداء للاتحاد السوفيتي.

الزواج الثاني

سبق أن تحدثت عن الظروف غير العادية التي تم فيها زواجي الأول. الحياة السرية، وانقطاعي الطويل عن الحياة الإنسانية والعلاقات البشرية العادية بسبب ظروف السجن والهرب والهجرة والعودة السرية التي استمرت ما يقرب من عشر سنوات. وتحدثت أيضا عن ظروف زوجتي الأولى التي كانت تريد الهرب من قسوة أبيها والاستقلال عنه. وتحدثت عن الطريقة التي تزوجت بها وإخفاء شخصيتي الحقيقية ووضعي عن أبيها وأسرتها وكان ذلك بتوصية من ليلى زوجتي الأولى. وعندما عرف وضعي واسمي رحب بالزواج. رغم أنه تم في البداية بشكل تآمري.

وبعد زواجنا لم نعش بشكل طبيعي، فقد كنت أحيا حياة شبه سرية بسبب الحكم الصادر ضدي بخمس سنوات. واستمر هذا الوضع لمدة سنة كاملة ثم أصبحت حياة اختفاء كامل بعد حملة يناير ١٩٥٩ فاتفقنا من أجل الأمان أن تترك المنزل وتعيش في منزل والدها ولا نلتقي إلا مرة في الأسبوع بعد اتخاذ الاحتياطات اللازمة. ثم اعتقلت في ١٢ مايو ١٩٥٩ . وبقيت في المعتقل خمس سنوات. كانت في هذه الفترة تعمل مدرسة في مدرسة إعدادية. وكانت تكتب لي عن الظروف المعيشية والاقتصادية الصعبة. وكونت صداقات مع بعض زوجات المعتقلين مثل زوجة عبد الستار الطويلة وتصادق يوسف مع ابنه الذي كان في مثل سنه ومع خطيبة محمد عمارة الذي كان محكوما عليه بالسجن وكان معي في الواحات فكانت تأتي معها لزيارته وتعرف أخباري ولم يكن لي باعتباري معتقلا حق الزيارة بخلاف محمد عمارة الذي كان مسجونا وكنت أعرف من محمد عمارة أخبارها وأخبار يوسف. وكان لها أصدقاء مثل صلاح چاهين وسيد مكاوي

وسيد حجاب وغيرهم.

ورغم الظروف غير العادية التي تزوجنا فيها وعشناها معا فقد أحسست في المعتقل بأن لي زوجة وأسرة أفتقدها وأحبها وأريد الخروج من السجن لبناء حياة أسرية طبيعية لم أتمتع بها بعد. وكانت تراودني الأحلام والآمال بقيام هذه الأسرة.

وبعد الإفراج عني بدأت لأول مرة بعد أكثر من خمسة عشر عاما أحاول الحياة بشكل طبيعي باسمي الحقيقي وعلاقات علنية بالمجتمع والناس. وبدأت أرتب حياتي الجديدة.

وبدأت على الفور في العمل وشرعت في إنشاء «مكتب يوليو للترجمة والنشر والتوزيع» وبعدها بعدة شهور عملت محررا في وكالة أنباء الشرق الأوسط وفقا للتوزيع الذي قررته السلطات لتشغيل الخارجين من المعتقلات. ونجحت في اجتياز الأربعة مواد المتبقية للحصول على شهادة ليسانس الحقوق عام ١٩٦٥ .

وبعد أن انتظمت في العمل طلبت من أخي أحمد أن يتوقف عن المعونة التى كان يقدمها لكي أبني حياتي بشكل مستقل.

كنت متشوقا لحياة أسرية هادئة يسودها التعاون، وأن أشترك مع زوجتي في بناء هذه الأسرة من جميع النواحي. وصدمت بأن ما أملت فيه لم يتحقق.

هذا لا يعني أنني أخلو من السلبيات وأنه لا مسئولية عليّ في فشلنا للحفاظ على هذه الأسرة خصوصا بعد أن رُزقنا في يناير ١٩٦٩ بابنة جميلة ووديعة سميناها «نادية». ولكننا لم نستطع رغم المحاولات الإبقاء على استمرار تلك الأسرة مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على الأبناء.

بعد مولد نادية بأسبوع سافرت إلى موسكو وانتظرت حتى سبتمبر لمجئ الأسرة. وكنت أنتظر وصولها وتوقعت في موسكو أن نعيش حياة فيها نوع من التعاون والاستقرار ونعالج السلبيات التي كنت أعانيها في مصر.

وكان عملي بالترجمة في المنزل. أرسلنا نادية إلى دار الحضانة وكنا نستلمها

في نهاية الأسبوع. وتراكمت عليّ أعباء العمل وأعباء الأسرة لأنني كنت الوحيد الذي أعرف اللغة الروسية.

وتعرفنا بعدد من المبعوثين وبعدد من الروسيات. تميزت من بينهن فتاة أنهت الجامعة وأصبحت مهندسة كيماوية. وكانت فتاة شديدة الحيوية والنشاط. كانت شديدة الحب للأطفال وتعلقت بها «نادية ابنتي» التي كانت في البداية لا تتكلم إلا الروسية التي تعلمتها في دار الحضانة. وزرنا أسرتها وتعرفنا على أبيها وأمها وأخيها وعرفنا معها المسارح والباليه الروسي وعلمتنا التزحلق على الجليد وأصبحنا نحب الشتاء الروسي. وموسكو جميلة في الشتاء رغم أن درجة الحرارة تصل إلى ٣٠ تحت الصفر وأقل من ذلك وأحيانا تصل إلى ٤٠ تحت الصفر.

وأصبحنا أصدقاء لهذه الفتاة ولأسرتها نزورها وتزورنا وكانت تسكن في حي يُدعي اسماعيلوفا تحيطه الغابات. وكانت تقطن في الدور الخامس في شقة من ثلاث حجرات ومطبخ وحمام أو حجرتان وصالة حسب العرف المصري. وتقول أنها في طفولتها كانت تسكن في شقة أخرى مع عدد من الأسر الأخرى. وكانت مدينة موسكو مغلقة على سكانها. ولا يسجل بها قاطنون جدد إلا من يتزوجون من أهلها أو يعملون بها. وكان سكان موسكو حوالي ١٠ ملايين نسمة وحجمها أكبر من القاهرة. ولولا هذه القيود المفروضة على المسجلين بموسكو لضاقت بسكانها. وكانت هناك عملية بناء مستمرة في موسكو وضواحيها ولكل أسرة تاريخ معين وشروط معينة لتنتقل إلى شقة مستقلة فى ارتباط ببناء مساكن جديدة. وبهذه الطريقة قضوا على أزمة السكن. فلا أحد بلا سكن. ولا أحد ينام على الأرصفة كما نجد في البلاد الأخرى حتى أكثرها تقدما مثل لندن وباريس ونيويورك وغيرهما.

كان كل أفراد أسرة «نادية» أو «ناديجدا» يعملون. الأب والأم يعملان في المصانع والأخ يعمل سائقا ونادية تعمل في إحدى المؤسسات. وكانت الوحيدة في الأسرة التي حصلت على شهادة جامعية. والروس يطلقون على من تسمى «ناديجدا» اسم «نادية» وينطقونه بشكل مختلف بعض الشيء عنا، فيطيلون نطق

المقطع الأول «نا» ويخطفون المقطع الثاني. وبفضل هذه الفتاة تعرفنا جيدا على موسكو وحياتها الثقافية (المسارح ـ الباليهات ـ المتاحف إلخ) وتعرفنا على جمالها الطبيعي (غاباتها ـ أنهارها ـ بحيراتها إلخ).

وكانت الأسرة رغم بساطتها ومحدودية دخلها شديدة الكرم. إذا ذهبنا لزيارتها أفرغوا الثلاجة وقدموا كل ما عندهم. ويكونون سعداء بوجودنا. ويأكلون ويشربون معنا وهم يلقون كلمات التحية والترحيب والتمنيات الطيبة على عادة الروس.

توثقت العلاقات بيني وبين نادية، وطلبت مني أن أساعدها في تعلم اللغة الفرنسية وكانت تأتي إلينا أسبوعيا في مواعيد منتظمة. أما علاقتي بليلى فأخذت تزداد فتورا. ووصلنا إلى وضع توقفت فيه علاقاتنا. وسافرت إلى مصر وتركت لي نادية وكانت في الرابعة من عمرها ويوسف كان في الثالثة عشرة من عمره.

وأثناء وجود ليلى في القاهرة مرضت ابنتي نادية بالأنفلونزا وارتفعت حرارتها إلى الأربعين. فاستعنت بالصديقة الروسية نادية فلم تتركها وقدمت لها كل أنواع العلاج الشعبي الذي يتقنه الروس واستمرت ثلاثة أيام إلى أن شفيت تماما.

كل هذه العوامل جعلتني أفترق عن زوجتي الأولى ليلى وأرتبط بنادية الروسية. واتخذت الخطوات للارتباط بها بالزواج وهو الأمر الذي لاقيت في سبيله صعوبات كبيرة سواء من البيروقراطية السوفيتية أو أجهزة الأمن المصرية. فالإدارة السوفيتية كانت تتطلب للموافقة على الزواج موافقة دولة الزوج أي المباحث العامة التي كانت ترفض الموافقة وتوصلت في وزارة الخارجية إلى معرفة التأشيرة التي برروا بها رفضهم «أن المصريين الذين كانوا متزوجين من مصريات وكان لهم منهن أولاد لا يسمح لهم بالزواج من بنات الكتلة الشرقية خاصة حفاظا على روابط الأسرة!» ولكن كل هذه العراقيل سواء من البيروقراطية السوفيتية أو تعنت أجهزة المباحث لم تمنعنا من الزواج الفعلي ولم تستطع هذه العراقيل غير المفهومة وغير الإنسانية أن تقف في طريقه. وأثمر هذا الزواج ولادة الابنة «أناستاسيا» في ٤ فبراير ١٩٧٤

واحتاج التغلب على العقبات البيروقراطية والبوليسية إلى حوالي تسع سنوات حتى أمكن لزوجتي نادية وابنتي أناستاسيا أن تحصلا على تأشيرة للحضور إلى مصر.

وزاد من صعوبة هذه العلاقة أنني اعتقلت عام ٧٧ ثم ٧٩ ثم ٨١ ومنعت من السفر ولم يسمح لي بالسفر إلا عام ١٩٨٢ حين لجأت إلى مساعدة اللجنة المركزية للحزب لمساعدتي في التغلب على العقبات البيروقراطية التي كانت تشترط ضرورة موافقة دولة الزوج. أما بالنسبة للاعتراضات الأمنية في مصر. فقد لجأت إلى زوج أختي الدكتور عصمت سيف الدولة المحامي الذي كان يتولى شئوني القانونية فطلب اللقاء مع وزير الداخلية في ذلك الوقت (أبو باشا) واستطاع إقناعه بجمع شمل الأسرة. وبهذا حصلت أسرتي على تأشيرة الدخول إلى مصر.

وقبل زواجي كانت أسما حليم تزورني في «دار الثقافة الجديدة» لأننا كنا ننشر لها إحدى رواياتها. ودار الحديث معها عن حياتي الشخصية بعد فشل زواجي الأول. وقالت إنني محتاج إلى إنسانة تساعدني في حياتي.

وقد وجدت هذه الإنسانة بزواجي الثاني. فنحن نلتقي تماما في فهمنا للحياة وتحديد أهدافنا منها. نحن لا نبحث عن المادة والغنى. ورغم أنها لا تشتغل بالسياسة ولا تهتم بها إلا أنها يمكن أن تعيش وتتكيف في أي ظروف. وهي تحب الناس وتحب مساعدتهم حسب قدراتها في غير إسراف. وهي حريصة على بيتها وتعمل على جعله مكانا مريحا جميلا. مدبرة وتستطيع توفير الحياة الكريمة بأي مبلغ مهما كان قليلا. وتتفهم الظروف المادية الصعبة التي نعيشها وتقدر وتتفهم التزاماتي العامة التي تأخذ الجزء الأكبر من دخلنا الضئيل أصلا.

وهي مع ذلك ليست مستكينة بل تجد حلولا لكثير من المشاكل الحياتية. وهي تحب العمل، وتعمل طول اليوم. إذا طلبتها لعمل معين خارج المنزل قامت به على أحسن وجه. وقد جربتها في أثناء المعارض فكان إنتاجها يساوي عددا من العاملين مجتمعين من حيث السرعة والإتقان.

ليس لها متطلبات خاصة إلا أن يكون بيتها وزوجها وابنتها في أحسن حال.

وهي تعمل في البيت مادمت لا أطلبها للعمل في الخارج. ومع ذلك فيومها كله عمل مستمر وتحل المشاكل المعيشية بأقل التكاليف. وقد أكبرت فيها موقفها من أمها التي تعدت الثمانين. فرغم أنها تعيش بعيدة عنها في موسكو. فهي تفكر فيها وتعمل على مساعدتها وتشعر بالتزامها تجاهها، وتعمل على حل مشاكلها وهي بعيدة عنها. حاولت مرات إقناعها لكي تعيش معنا فكانت الأم ترفض لأنها تريد أن تموت في وطنها.

كل هذا وغيره من الصفات الحميدة قوى من روابطنا وحبنا كل يوم أكثر من اليوم الذي سبقه.

***

(٧)

العودة إلى الوطن

كان ذلك في عام ١٩٧٤ وكان الأولاد يوسف ونادية قد سبقاني في السفر إلى القاهرة. ودخل يوسف المدرسة الثانوية في مصر الجديدة. أما نادية فقد كانت في الرابعة من عمرها وكانت تتكلم أساسا اللغة الروسية ولكنها نسيت بعد ذلك هذه اللغة بعد أن دخلت المدرسة وتصادقت مع الأطفال المصريين وانتظمت بعد ذلك في مدرسة الليسيه الفرنسية بباب اللوق.

قبل سفري إلى موسكو كنت قد وكلت كلا من الصديقين مبارك عبده فضل وفاروق ثابت بممارسة أعمال الدار. وبعد عودتي بدأت أمارس مسئوليتي في الدار من جديد. وتعاون معنا إبراهيم عبد الحليم لفترة في قضايا النشر وصدرت عن الدار بعض أعماله وصدرت بعض الأعمال بالتعاون مع السوفييت والمجر. ونجح إبراهيم عبد الحليم في اجتذاب تعاون بعض كبار الفنانين والكتاب مثل حسن فؤاد الذي أصبح مستشارا فنيا للدار. وكذلك صلاح حافظ الذي اشترك في إصدار كتابات مجرية.

وكان أمل إبراهيم عبد الحليم أن يعيد إنشاء دار الفكر من جديد. وقام بعدة محاولات في هذا السبيل. ولكن قامت أمامه عقبات وعمل بعد ذلك في دار الهلال وأشرف هناك على إصدار «دراسات اشتراكية» بالاتفاق بين دار الهلال ومجلة «قضايا السلم والاشتراكية» التي كانت تصدر من براغ عن الأحزاب الشيوعية والعمالية.

وعمل معنا صنع الله إبراهيم لفترة. وقد دعوته للعمل بعد أن أنهى دراسته في

(١)

الخروج من السجن

خرجت إلى الشارع واستوقفت سيارة «تاكسي» من أمام السجن الحربي في مصر الجديدة وطلبت منه التوجه إلى شارع إسماعيل أباظة المتفرع من شارع قصر العيني. صعدت إلى شقتنا في المنزل رقم ١٢ أ بالدور الخامس، ضغطت جرس الباب. فتح يوسف ولم يكن قد بلغ الخامسة بعد. وعرفني وأخذته بين أحضاني، كانت زوجتي ليلى ترقد في سريرها تعاني من «حصوة» في الكلية. فوجئت بدخولي ورحبت بي.

كنت مشتاقا بعد هذه الغيبة الطويلة. والحقيقة أننا لم نعش معا إلا سنة تقريبا. فقد تزوجنا في ٨ يناير ٥٨ . وكانت الحملة ضد الشيوعيين واتفقنا أن تعيش في منزل والدها. ولم نكن نلتقي إلا في فترات متباعدة وبعد اتخاذ الاحتياطات اللازمة.

كنت مشتاقا أن أحيا حياة طبيعية، في أسرة، مع زوجتي وابني، وهو الأمر الذي افتقدته كثيرا. فحتى بعد زواجنا والفترة القصيرة التي عشناها معا، كان عليّ أن أعيش متخفيا وباسم آخر.

والتقيت بإخوتي لأول مرة منذ فترة طويلة بشكل علني. وقد عانوا ـ وخصوصا أختي سعاد ـ فترة السجن والإضراب عن الطعام والهرب والتعذيب وفرحوا أخيرا بخروجي. وأبدى الجميع استعدادهم لمساعدتي. وكان أخي أحمد يساعد زوجتي أثناء اعتقالي. ولكنها كانت تشكو لي دائما في خطاباتها إليّ في السجن من أن المساعدة لا تكفيها. وقد تضايق إخوتي أن بعض النقود التي كانت تأخذها من أخي أحمد لترسلها لي كأمانات في السجن كانت لا ترسلها لي

موسكو وعاد إلى مصر فقدم مشروعا بإصدار «روايات الثقافة الجديدة» وأشرف على إصدارها. وصدر منها بالفعل عدة أعمال منها «العدو» لكاتب أمريكي اسمه «چيمس ستيوارت» وترجمة صنع الله إبراهيم، وصدر «رسول من قرية تميرة» تأليف محمود دياب و«صدمة طائر غريب» لكمال القلش و«الخماسين» لغالب هلسا و«في الصيف السابع والستين» لإبراهيم عبد المجيد و«يحدث في مصر الآن» ليوسف القعيد و«التاجر والنقاش» لمحمد البساطي وغيرهم.

وصدرت في هذه الفترة الطبعة الأولى من رواية جمال الغيطاني «وقائع حارة الزعفراني»، وقال لنا وقتها أنه يهمه أن تصدر روايته عن دار الثقافة الجديدة وأنه متنازل عن حقوقه.

وبالإضافة إلى سلسلة روايات الثقافة الجديدة تولى صنع الله الإشراف على النشر فاقترح عددا من الكتب منها «قصة السوفييت مع مصر» الذي تولاه فيليب جلاب وقام بعدد من الأحاديث مع كبار السياسيين الذين تعاملوا مع السوفييت والذي أثبتوا بشهادتهم كذب الدعاية التي كانت قد استفحلت في هذه الفترة والتي كانت بأمر من السادات تحاول تلطيخ سمعة السوفييت والتعاون معهم.

وقد وصل الاستياء من صدور هذا الكتاب أنه في أثناء سفري في هذه الفترة إلى بيروت فتشت في المطار تفتيشا دقيقا للبحث عن هذا الكتاب.

وقد نجحت الدار في عقد اتفاقيات مع بعض المؤسسات في موسكو لتوسيع نشاطنا في التعاون. فعقد اتفاق مع مؤسسة فنشتورجازدات التي كانت الوسيط بين دور النشر السوفيتية والدور الأجنبية. وعن طريقها أصدرنا عدة مؤلفات بالتعاون مع دار التقدم ودار مير ودار نوفستي. وعقد أيضا اتفاق مع مؤسسة مجدونارودنايا كنيجا لتوزيع الكتب السوفيتية واتفاق مع مؤسسة كولتورا المجرية لتوزيع الكتب والاسطوانات الكلاسيكية المصنعة في المجر. ولأول مرة تشترك مؤسسة كولتورا المجرية في معرض القاهرة الدولي للكتاب في جناح دار الثقافة الجديدة بالمعرض. ومما يذكر أن دار الثقافة الجديدة تشترك في معرض القاهرة الدولي للكتاب منذ المعرض الأول الذي أقيم عام ١٩٦٩ . وهي مازالت تشترك بجناح مستقل لها حتى اليوم.

وأقامت الدار علاقات مع النقابات العمالية وقامت معها ببعض الإصدارات وتوزيع الكتب. ولكن من سلبيات هذه الفترة أنه لم تصدر كتب خاصة بالدار مستقلة وهو الأمر الذي كنا نحرص عليه باستمرار. هذا فضلا عن الامتناع عن سداد التأمينات الذي أدى إلى تراكم مبالغ كبيرة اضطررنا لسدادها بعد ذلك بفوائدها.

بعد عودتي ترك مبارك الدار لانشغاله بالعمل السياسي واستمر فاروق ثابت معنا مسئولا عن الشئون القانونية.

وكانت تعمل معنا في التنفيذ راوية عبد العظيم وفاطمة الديساوي وقد ساعدهما كثيرا حسن فؤاد وإبراهيم عبد الحليم وعمل معنا في المكتب والتوزيع المخرج مراد منير والفنانة عبلة كامل وعدد كبير من الشبان والفتيات عملوا في دار الثقافة الجديدة في مراحل حياتهم الأولى.

دار الثقافة الجديدة:

تشغل هذه الدار مرحلة هامة من حياتي وقد أسستها عام ١٩٦٨ بمساعدة معنوية من عدد من الأصدقاء والرفاق.

وتتميز دار الثقافة الجديدة وعمليات النشر التي سبقتها ومهدت لها بما يلي:

أولا ـ أنها استمرت أكثر من ٣٥ سنة.

ثانيا ـ أنها صمدت في وجه صعوبات هائلة أولها الصعوبات المالية ثم المضايقات الأمنية. مثل تهديد المكتبات التي كانت تقوم بتوزيع كتبنا وكان ذلك يحدث بالذات أثناء حكم السادات.

ثالثا ـ الاعتقالات المتكررة لي كل سنتين ابتداء من عام ١٩٧٧ ثم في عام ١٩٧٩وعام ١٩٨١ . وفي كل مرة كان يجري فيها اعتقالي لم تكتف أجهزة الأمن بتفتيش منزلي بل كانت تقوم بتفتيش الدار والاستيلاء على الآلات الكاتبة

سواء العربية أو الإنجليزية أو الروسية وآلات الطباعة التي كنا نستخدمها في عملنا بالدار وذلك فضلا عن أي عدد من الكتب والأوراق التي يريدون الاستيلاء عليها. وفي عام ١٩٨١ بقيت في السجن ٩ أشهر وبعد اغتيال السادات في أكتوبر ١٩٨١ حولت معتقلا وأودعت مع زملائي في سجن «أبو زعبل». وكان هذا كله يؤثر على عمل الدار.

ومع ذلك وفي ظل هذه الظروف الصعبة صمدت الدار لأكثر من ثلاثين عاما. وأصدرنا عددا من المؤلفات والتراجم التي تميزنا بها وأصبحت تحدد توجه الدار ورسالتها.

وأصدرت الدار ما يربو على ٥٠٠ إصدار ومن أهم الإصدارات التي تميزنا بها:

(١) ثلاث طبعات من «المعجم الفلسفي» للدكتور مراد وهبة نفدت بالكامل.

(٢) ثلاث طبعات في السبعينيات من كتاب «هذا الانفتاح الاقتصادي» للدكتور فؤاد مرسي والذي كشف هذه السياسة التي بدأ تطبيقها في السبعينيات وكانت تعني التخلي عن سياسة التنمية المستقلة وفتح الباب على مصراعيه لنهب ثروات البلاد. وهي السياسة التي مازلنا نعاني منها ومن تطوراتها التي اتخذت الآن اسم «الاصلاح الاقتصادى». وقد نفدت طبعتان من هذا الكتاب كل طبعة ٥٠٠٠ نسخة.

(٣) ومن أول أعمال صنع الله إبراهيم التي مازالت تلقى رواجا حتى الآن رواية «تلك الرائحة» مع مقدمة ليوسف إدريس. وحدثت مشاكل مع الرقابة بالنسبة لهذه الطبعة الأولى. وقد صدرت من هذه الرواية عدة طبعات أخرى في دور نشر أخرى في مصر والبلاد العربية وصدرت ترجمة لها باللغة الفرنسية.

(٤) صدر لصنع الله إبراهيم أيضا عن دار الثقافة الجديدة الطبعة الثانية من «نجمة أغسطس» التي أعيد طبعها في بيروت وكذلك «التجربة الأنثوية».

(٥) وأصدرنا لنعمان عاشور الطبعة الأولى من مسرحية «وباحلم يا مصر».

(٦) وأصدرنا لنجيب سرور الطبعة الأولى من مسرحيته الشعرية «منين أجيب ناس». وأصدرنا له أيضا «هكذا قال جحا».

(٧) وأصدرنا لأحمد فؤاد نجم الطبعة الأولى من ديوانه «عيون الكلام».

(٨) وأصدرنا لفؤاد حداد أعمال هي «الشاطر حسن» و«الحمل الفلسطيني» و«الشرط نور».

(٩) أصدرنا لغالب هلسا الطبعة الأولى من «الخماسين» و«وديع والقديسة ميلاده وآخرون».

(١٠) أصدرنا لصلاح حافظ «يا مكاتب الحكومة» لنقد البيروقراطية الحكومية.

(١١) صدر للدكتور عاصم الدسوقي كتاب «كبار ملاك الأراضي الزراعية، ودورهم في المجتمع المصري».

(١٢) صدر لعلي سالم الطبعة الأولى من مسرحية «عملية نوح».

(١٣) صدر «الديمقراطية والناصرية» لطارق البشري.

(١٤) «جرماتي» لنبيل سليمان. الطبعة الأولى.

(١٥) كشك الموسيقى «لمجيد طوبيا».

(١٦) وأصدرنا لرفعت السعيد «اليسار المصري والقضية الفلسطينية». وكذلك «تاريخ الفكر الاشتراكي في مصر». و«تاريخ المنظمات اليسارية في مصر». وأغلب مؤلفاته عن «تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر» في مختلف مراحلها.

(١٧) أصدرنا في قضايا الزراعة والفلاحين عددا من المؤلفات مثل كتابين لفتحي عبد الفتاح باسم «القرية المصرية» و«القرية المعاصرة».

أصدرنا للدكتور علي بركات «تطور الملكية الزراعية وأثره على الحركة السياسية». وغيرها من الأعمال.

و«توزيع الفقر في القرية المصرية» و«الصراع الطبقي في القرية المصرية» لعبد الباسط عبد المعطي. وغيرها من المؤلفات.

(١٨) وأصدرنا لمحمود أمين العالم «الوعي والوعي الزائف» و«مفاهيم وقضايا إشكالية» و«الماركسيون المصريون والقضية العربية» وأعدنا نشر كتابه مع الدكتور عبد العظيم أنيس «في الثقافة المصرية».

(١٩) أصدرنا عن الصهيونية وقضايا السلام في الشرق الأوسط عددا من المؤلفات والتراجم الهامة مثل: كتاب الدكتورة عواطف عبد الرحمن عن «الصحافة الصهيونية في مصر ١٨٩٧ ـ ١٩٥٤» وترجمنا وأصدرنا كتاب الكاتب الأمريكي هايمن لومر «الصهيونية ودورها في السياسة العالمية». و«بيجن وقضايا العنف والسلام» لمحمد مصطفى بكري. و«الفاشية في ظل النجمة السداسية» ليفجيني يفسييف و«أطول الحروب ـ الغزو الإسرائيلي للبنان» جاكونيوتيرمان ترجمة مجدي نصيف و«الصهيونية على لسان قادتها» ليونيل واوياتي و«يهودي في القاهرة» لشحاتة هارون. «والسوفييت والصهيونية» ترجمة سعد رحمي ومحمد الجندي و«العلم الأحمر هل كان يرفرف هناك» (جويل بنين) ـ و«فجر الزمن القادم» (عبد الله الطوخي) ـ و«ثلاث مسرحيات عن الانتفاضة» (توفيق المبيض) ـ «وطني بلون الشفق» (مروان محمد برزق) ـ «مشروع بيريز خليل» (فؤاد مرسي) ـ و«المجمع الصناعي العسكري في إسرائيل» (د. فؤاد مرسي) ـ و«القطاع العسكري في الاقتصاد الرأسمالي» (د.فؤاد مرسي) ـ و«النظام العربي والنظام الشرق أوسطي» ـ و«تحولات المجتمع في الرواية الفلسطينية» (رئيفة شيلاق) ـ و«من أجل سلام عادل في الشرق الأوسط (هنري كوريل) ـ و«الطريق إلى چنيف ومخططات الصهيونية» ـ (مصطفى كمال) ـ «اليسار المصري والقضية الفلسطينية» (د. رفعت السعيد) ـ «شبهات حول الثورة الفلسطينية» (عبد القادر يس) ـ «نظرية الأمن الإسرائيلي» (صلاح زكي) و«الثورة الفلسطينية/ التاريخ/ الواقع/ المستقبل» (صلاح زكي) ـ «يوميات تحت القصف» (سمير عبد الباقي) ـ و«فلسطين في مواجهة الصهيونية والامبريالية» و«كمال ناصر صوتان وجرح واحد» لرضا الطويل.

(٢٠) سلسلة الأدب الفلسطيني وتشمل ١٧ كتابا لمؤلفين مثل محمود

درويش وأميل حبيبي وفدوى طوقان وفيصل حوراني ورشاد أبو شاور وغيرهم.

(٢١) وأصدرنا عدة سلاسل مثل كراسات الثقافة الجديدة وأشعار الثقافة الجديدة والمكتبة الشعبية وإسلاميات وقضية للحوار.

(٢٢) أصدرنا مجلة غير دورية باسم «الثقافة الجديدة» صدر منها عددان، الأول خرج إلى النور ووزع أما العدد الثاني فقد منعته المباحث العامة في المطبعة بحجة أنه مجلة يجب أن تحصل على ترخيص.

وكان صمود الدار واستمرارها هذه السنوات الطويلة وفي هذه الظروف عملية في غاية الصعوبة احتاجت لتضحيات وجهد كبير. وساعدنا في البداية الاتفاقيات مع المؤسسات السوفيتية مثل نوفوستي ومجكنيجا وفنشتورجازدات.التي أصدرنا معها عددا كبيرا من الكتب كنا نختارها بأنفسنا ونصدرها مختارين الموضوعات التي تهمنا وبالشكل والعناوين التي تلائمنا. وكان الاتفاق قبل ذلك مع دار التحرير التي كان همها الوحيد أن تربح من هذه الإصدارات فكانت تصدرها بعناوين لا تساعد على توزيعها وبأسعار تعطي الانطباع بأنها منشورات للدعاية. وقد تثقف كثير من الشباب على هذه المطبوعات التي كانت تعالج قضايا اقتصادية وفلسفية وتاريخية وسياسية هامة وترجمنا وأصدرنا بعض مؤلفات ماركس وانجلز ولينين وغيرها من المؤلفات التي تعالج قضايا الاشتراكية والتحرر الوطني والسلام.

وأقامت الدار علاقات واسعة سواء في داخل مصر أو خارجها. فأقمنا علاقات مع السودان وسوريا ولبنان والعراق والأردن والكويت والشارقة وتونس والجزائر وفرنسا والاتحاد السوفيتي وغيرها من البلاد. وأصبح اسم الدار محترما في كل هذه البلاد. وأصبحنا نشتهر فيها بأننا نلتزم بالثقافة الجادة ولا ننحدر إلى الإسفاف والابتذال ومتطلبات السوق التي تلجأ إليها دور النشر الأخرى جريا وراء الربح.

لم أكن أحصل على أي أرباح من دار الثقافة الجديدة. ففي أثناء وجود السحرتي كان كل منا يحصل على مرتب ٣٠ جنيها، وبعد انفـــرادي بالإدارة ١٩٦٨ كنت أكتفي بمرتب الوكالة. وفي يناير ١٩٦٩ سافرت إلى موسكو وفترة

وجودي هناك لم أحصل على أي ربح من الدار فكان العائد إن وجد يوجه لمرتبات الموظفين ولإعادة الإنتاج. وعندما عدت استمر هذا الوضع حتى الآن. وكانت أي مبالغ تصلني من أي مصدر آخر ـ (أخبار اليوم أو بيع منزل ورثته عن والدي بزفتى أو خلافه) لم أكن أحصل منها إلا على الضروري لحياة متواضعة، وخلاف ذلك كنت أضعه في الدار بحيث بلغت المبالغ التي أقرضتها للدار حتى الآن حوالي ٢٠٠ ألف جنيه مصري.

وفي بعض الفترات حدث بعض الانتعاش بفضل الاتفاقيات مع المؤسسات السوفيتية أو مع اتحاد الكتاب الفلسطينيين فإن العائد من هذا كنا نوجهه إلى المزيد من الإصدارات التي كنا نخطط لها. وبعد انتهاء الاتحاد السوفيتي وانتهاء الاتفاق مع اتحاد الكتاب الفلسطينيين مرت علينا أزمات مالية شديدة بحيث كانت تدور بخاطري فكرة تصفية الدار. ولكنني في كل مرة كنت أستبعد هذه الفكرة وأصر على استمرار الرسالة التي بدأناها.

لماذا لم تحقق الدار أرباحا؟

من الصعب على دور النشر اليسارية أن تحقق أرباحا خصوصا مع فترات الحصار والملاحقة التي مرت بها دار الثقافة الجديدة إلى جانب أنني لم أتفرغ لها بشكل كامل ولم يكن هدفي الأساسي المتاجرة والربح. ففي الفترة الأولى كنت أجمع بينها وبين العمل في الوكالة وذلك إلى جانب العمل السياسي الذي كنت أوليه الاهتمام الأكبر.

وقد مر بهذه التجربة عدد من الدور اليسارية مثل «دار القاهرة» التي أسسها كمال رفعت ولطفي واكد ودار شهدي التي أسستها حنان شهدي ابنة شهدي عطية والتي أدارها رؤوف مسعد والتي اضطرت بعد فترة قصيرة إلى إغلاق أبوابها وتصفية عملها.

وأعتقد أن استمرار دار الثقافة الجديدة لأكثر من ثلاثين عاما رغم الظروف الصعبة هو إنجاز لم يتم إلا مقابل تضحيات كبيرة.

***

(٨)

عودة المنظمات الشيوعية

كنا صادقين عندما قبلنا العمل داخل التنظيم الطليعي الذي أسسه جمال عبد الناصر داخل الاتحاد الاشتراكي، والذي أشار إليه في الميثاق باسم الجهاز السياسي، وكان كثيرون ممن اختيروا في التنظيم ـ وأنا منهم ـ معزولين سياسيا ولم يكونوا قد قبلوا بعد أعضاء في الاتحاد الاشتراكي، وكان التنظيم الطليعي في بداية تكوينه يضم مجموعات بقيادة أشخاص مقربين لجمال عبد الناصر. وقد ارتبط أغلب أعضاء حدتو الذين قبلوا بمجموعة أحمد فؤاد. وارتبط البعض الآخر بمجموعة خالد محيي الدين مثل رفعت السعيد وارتبط البعض الآخر بمجموعة مجدي حسنين مثل أحمد الرفاعي. وارتبط محمود العالم وحسن فؤاد بمجموعة سامي شرف.

وعندما قررنا الانضمام إلى التنظيم الطليعي لم يكن في نيتنا أبدا التخلي عن مبادئنا وأفكارنا، ففي داخل التنظيم كنا ندافع عن آرائنا ومواقفنا وكنا نناضل ضد العناصر التي كنا نعتقد أنها تعمل ضد مصالح الكادحين الذين كنا نعبر عن مصالحهم. وكنت أعمل في الأقاليم ودخلنا في معركة ضد أمين محافظة الغربية في الاتحاد الاشتراكي والذي نعتقد أنه كان أيضا عضوا في التنظيم الطليعي. وكنا نستفيد من خبرتنا السابقة في العمل في الأقاليم، وكنا نجوب المدن والقرى وندافع عن مواقفنا والتي كانت تتفق مع المواقف التي كان يعلنها جمال عبد الناصر في خطبه وفي الميثاق وغيره من المطبوعات. وكنا نعتبر أن هناك قوى في السلطة تعادي الاشتراكية وتعادي الشيوعيين علينا أن نكشفها ونقف ضدها. ولكن هذه القوى كانت أقوى منا داخل السلطة وتنظيماتها ومنها التنظيم الطليعي. وقد حافظ

جمال عبد الناصر على علاقاته بهذه القوى وشغلت مواقع هامة رغم أننا لم نكن نشغل أي مواقع بل كما سبق أن ذكرت كنا معزولين عن الاتحاد الاشتراكي. وبعد ذلك شغل بعض زملائنا بعض المواقع مثل محمود أمين العالم الذي أصبح رئيسا لدار النشر الحكومية الأساسية والتي أصبحت تسمى بعد ذلك الهيئة المصرية العامة للكتاب ثم أصبح بعد ذلك رئيسا لمؤسسة أخبار اليوم. وكانت بعض العناصر من المجموعة الأخرى التي كانت تقف ضد عبد الناصر أثناء وجودها في السجن مثل إسماعيل صبري وفؤاد مرسي والتي ارتبطت بمحمد حسنين هيكل شغلت أيضا مواقع هامة. وعندما صدر قرار بإعادة الشيوعيين المفرج عنهم إلى العمل وتشغيل من لا عمل لهم. عمل بعض الشيوعيين في الصحف المختلفة. وكان لطفي الخولي قريباً من حسنين هيكل فكلف بتأسيس مجلة «الطليعة» في إطار مؤسسة الأهرام وجمع فيها عددا من الشيوعيين المصريين، وقد اختار أغلب العناصر من المجموعة الأخرى ولم يعمل معه من مجموعتنا إلا رفعت السعيد. وقد حاول سامي شرف أن يعمل إبراهيم عبد الحليم في الأهرام، وحدد له موعدا مع محمد حسنين هيكل الذي لم يقبل عمله هناك. وكذلك الأمر بالنسبة لي فقد حاول ذلك جمال العطيفي الذي كان يحاول مساعدتي وبذل في ذلك جهدا ولكنه فشل ولم يقبل هيكل عملي في الأهرام رغم علاقة الصداقة الوثيقة التي كانت تربط بينه وبين أخي أحمد.

وأذكر أنني التقيت بلطفي الخولي بناء على اقتراح من عصمت سيف الدولة لكي أعمل في الطليعة ولكنه أفهمني أن مثل ذلك القرار لابد أن يوافق عليه هيكل الذي قد يقبل التعاون مع عناصر كانت له علاقة بها وبأسرها مثل محمد سيد أحمد ونبيل الهلالي. ولكنه لن يقبلني.

وقد عينت بعد ذلك في وكالة أنباء الشرق الأوسط بعد لقاءات تمت بين مندوبينا وأحد العاملين المسئولين عند زكريا محيي الدين والتقينا بعد ذلك مع عبد القادر حاتم نائب رئيس الوزراء في ذلك الوقت وبعد ذلك استلمت عملي في أ.ش.أ. وقد سبق أن تحدثت عن ذلك.

تحدثت من قبل عن الاجتماعات التي كنا نعقدها بحضور كمال عبد الحليم وزكي مراد ومبارك عبده فضل وإبراهيم عبد الحليم للتباحث فيما يمكن أن نفعله في الأوضاع الجديدة. ولم يكن يخطر ببالنا أن نتخلى عن أفكارنا ومبادئنا أو أن نتوقف عن العمل السياسي. وفي أحد الاجتماعات قدم زكي مراد اقتراحا بإعادة تكوين الحزب. اعترض عليه كمال أما أنا فلم أحسم أمري.

ويبدو أن زكي ومبارك بدآ بعد ذلك مع غيرهما في إعادة التنظيم وبشكل شديد السرية وكان ذلك في عام ١٩٦٧ . وظهرت في نفس الوقت حلقات أخرى قام بها ميشيل كامل وغيره والتي تبلورت بعد ذلك فيما كان يسمى الشروق. ثم كانت هناك محاولات أخرى من جانب آخرين.

وتكونت هذه الحلقات في جو نما فيه عدم الثقة بين الشباب والكبار واتهامات بحل الحزب والخيانة. واحتاج الأمر إلى وقت طويل لتعود الثقة بين الشباب والقدامى.

وقد كان ذلك أمرا هاما لأن الشباب كانوا في حاجة إلى خبرة القدامى ليستفيدوا من الإيجابيات ويطوروها ويتركوا السلبيات ويستخلصوا منها الدروس. أما أسلوب رفض القديم فيضطر الشباب لبدء المسيرة من البداية وتكرار نفس الأخطاء.

وقد راجت لفترة طويلة ومازالت مستمرة حتى الآن الاتهامات للقدامى بأنهم حلوا الحزب واعتبروا ذلك خيانة. وكان موقفي دائما ورأيي أن الموقف الذي اتخذه التنظيمان الرئيسيان والذي شمل كل الشيوعيين في ذلك الوقت والذي سميناه وقف التنظيم المستقل لم يكن يهدف إلى وقف النشاط أو الاستسلام رغم أن البعض وصل إلى ذلك. ورغم كل سلبيات هذا القرار. إلا أننا كنا نعتقد أنه القرار الضروري في تلك الفترة لتحقيق وحدة القوى الاشتراكية ولمساندة جمال عبد الناصر في معركته ضد الرجعية والاستعمار وفي دفعه إلى الأمام في الطريق إلى الاشتراكية.

أما أسلوب الإدانات والذي اتبعه البعض وسجل بعد ذلك في وثيقة الوحدة التي تمت بين التنظيمات الثلاثة فكان موقفا سلبيا ويعبر عن الكسل في العمل الفكري الجاد لتحليل ما تم والاستفادة من هذا التحليل للانطلاق إلى الأمام.

لحاجتها إليها في المعيشة قد أزعجني كثيرا الشعور بحاجتها للمال، ولكنني كنت أجد حرجاً في طلب المساعدة من أخي.

.. ها قد خرجت أخيرا وعليّ أن أدبر حياتي. وكنت أمتلك ١٣ فدانا من الأرض الزراعية في منطقة أبو الصير في السنبلاوين. بعت منها ثلاثة أفدنة إلى أختي عايدة بعد بلوغي سن الرشد بقليل وأعطيت ثمنها إلى الحزب. وحاولت بيع الباقي فلم أنجح إلى أن قبض عليّ عام ١٩٤٩ . وكان إيراد هذه الأفدنة لا يكفي وحده للانفاق على حياتي اليومية. وكنت قد تركت أموري المالية لأخي أحمد طوال فترة سجني وهربي. وقد حدد لي مبلغا شهريا ٣٠ جنيها إلى أن أدبر أموري. وقد توقفت عن أخذ هذا المبلغ منه بعد أن أسست «مكتب يوليو للترجمة والنشر والتوزيع» وبدأ يدر عائدا كنت أحصل منه على هذه الجنيهات الثلاثين شهريا.

***

في عام ١٩٧١ اتخذت الخطوات الأولى في التوحيد السياسي بين أهم الحلقات الشيوعية الثلاثة ورفضت بعض الحلقات الأخرى هذه الوحدة. وتشكلت القيادة المركزية الموحدة بعدد متساو من الحلقات الثلاثة، دون اعتبار لحجم عضوية كل حلقة.

وصدرت جريدة «الانتصار» التي اعتبرت لسان حال هذا الكيان الجديد واستمرت بعد تأسيس الحزب. وقد اختير هذا الاسم نسبة إلى الجريدة التي كانت تصدر في بور سعيد رمزا للمقاومة هناك أيام الغزو الثلاثي واحتلال بور سعيد.

في أول يناير ١٩٧٥ أضرب عمال حلوان. وفي صباح ٣ يناير تمت حملة اعتقالات واسعة ضد الشيوعيين الذين اتهموا بالتخريب والتحريض على الإضراب وقامت حملة تضامن مع المعتقلين وارتفعت أصوات قوى عربية للتضامن مع المحتجزين.

وفي أول مايو ١٩٧٥ أعلن تأسيس «الحزب الشيوعي المصري». وأخطرت الأحزاب الشقيقة بذلك. وأصبحت جريدة «الانتصار» لسان حال الحزب الجديد.

ولأول مرة منذ حزب العشرينيات تكونت علاقات أممية مع الأحزاب الشيوعية العربية ثم مع غيرها من الأحزاب الشيوعية في الخارج.

وإلى جانب الحزب الشيوعي المصري وجدت حلقات شيوعية أخرى من أهمها الحلقة التي تطورت فيما بعد إلى «حزب العمال الشيوعي المصري». وكانت كلها من الشباب الجديد الذي كان يرفض أي علاقات مع القدامى. وليست عندي معلومات تفصيلية عن بداية وتطور هذا الحزب. وكان هناك تنظيم يسمى «٨ يناير» وهذا التنظيم يرمز إلى تاريخ إعلان الحزب الشيوعي المصري بعد وحدة الحزب الشيوعي المتحد وحزب العمال والفلاحين في ٨ يناير ١٩٥٨ .

ولكن الحزب الشيوعي المصري هو الذي لعب الدور الأساسي في إعادة التكوين الشيوعي وضم عناصر من القدامى وغالبية من الشباب خصوصا من بعض قيادات منظمة الشباب التي كانت تعمل في إطار الاتحاد الاشتراكي.

وقد سافرت إلى موسكو في يناير ١٩٦٩ بعد أن كانت المحاولات الأولى لإعادة التنظيم قد بدأت ولكنني لم أشارك فيها، فقد كانت تتم بحذر شديد.

وقبل أن أذهب إلى موسكو أو في إحدى زياراتي للقاهرة دعيت إلى لقاء دافعت فيه عن التمسك بالعمل داخل الاتحاد الاشتراكي، وتحدثت ضد إعادة الأحزاب. وكنت متأثرا في ذلك الوقت بالممارسة التي كانت تتم في كثير من البلدان التي تحررت.

وقد التقيت مع ميشيل كامل في إحدى زياراته لموسكو فحدثني عن محاولات جديدة لإعادة التنظيم تضم عددا من العناصر المقبولة والمحترمة من الجميع. وقد كان ميشيل يعمل لفترة مديرا لتحرير مجلة الطليعة. واستطاع في هذا المكان أن يقيم علاقات داخلية وخارجية ثم سافر في أوائل السبعينيات إلى بيروت ثم إلى باريس واستقر هناك.

دور الحزب الشيوعي المصري وحركته:

كان للحزب الشيوعي المصري بعد نشأته دور فعال سواء داخل مصر أو خارجها وبالذات في إطار توجهه لخلق جبهة واسعة وتحالفات مع كل القوى والتيارات السياسية التي وقفت ضد الردة والانقلاب على التوجه الوطني لجمال عبد الناصر.

ورغم إعلان أنور السادات بعد توليه أنه سيسير على خطى عبد الناصر وأخذ لفترة يكرر نفس التوجهات والشعارات بل وبشكل أكثر تطرفا مثل المشاركة في الاحتفال بمولد لينين ومثل عقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتي، ولكنه بعد ذلك أسفر عن توجهه الحقيقي وقد تمثل ذلك في أحداث ١٥ مايو ١٩٧١ ثم في مساندته الفعلية للنميري في أحداث السودان وإعدام عبد الخالق محجوب والشفيع وغيرهما من الشيوعيين والوطنيين. وكانت العلامة البارزة في هذا التحول هي في صدور القانون الذي أرسى سياسة ما كان يسمى بالانفتاح الاقتصادي وفي

طرد الخبراء السوفييت والحملة ضد الاتحاد السوفيتي والشيوعية والتحول نحو أمريكا وعقد صفقة كامب ديفيد وما تبعها من إجراءات.

وقد وقف الحزب الشيوعي المصري مع غيره من القوى الوطنية ضد هذه السياسة.

وقد شارك الحزب في انتخابات مجلس الشعب في ١٩٧٦ وحقق نجاحات رغم الحرب الشديدة التي شنت ضده.

وأيد قيام حزب التجمع عام ١٩٧٦ الذي تكون في البداية كمنبر لليسار داخل الاتحاد الاشتراكي ثم تحول إلى حزب بعد حل الاتحاد الاشتراكي وضم مختلف فصائل اليسار من شيوعيين وناصريين وقوميين واشتراكيين والتيار الإسلامي المستنير وكانت تجربة هامة سأتحدث عنها فيما بعد.

وشارك الحزب مشاركة نشيطة في انتخابات النقابات العمالية والنقابات المهنية (محامون ـ صحفيون) وأحرز نجاحات في تلك النقابات.

وتكونت علاقات جبهوية بين الحزب الشيوعي المصري وأحزاب وقوى وأفراد. وأخذ نطاق هذه الجبهة الفعلية يتسع مع استمرار سلطة السادات في تصعيد خط الردة والتخلي عن الخط الوطني والسير في طريق التبعية للاستعمار الأمريكي والتعبير عن مصالح العناصر الطفيلية المستفيدة من سياسة الانفتاح الاقتصادي التي فتحت الباب على مصراعيه أمام سرقة ونهب ثروات البلاد أمام رأس مال الأجنبي وأعوانه من الأغنياء الجدد الذين لم يردعهم أي رادع في البحث عن الثروة بأي طريق مضحين بمصالح الوطن والشعب. وقد رحبت العناصر والقوى المنتفعة سواء من أضيرت مصالحهم بإجراءات ثورة يوليو أو من المنتفعين الجدد بهذا الطريق الجديد. ونظمت حملة في أجهزة الأعلام ضد جمال عبد الناصر وضد الاشتراكية.

ومن الملاحظ أنه في عهد عبد الناصر في الستينيات وفي بداية عهد السادات

كان التغني بالاشتراكية هو الموضة فأصبح الكثيرون يزعمون أنهم اشتراكيون حتى نفر من أعتى الرجعيين. وهذه هي شيمة الوصوليين وقد ظهر انعكاس ذلك عندما تحولت المنابر إلى أحزاب وسمح بتكوين الأحزاب وأصبح حزب السلطة يُسمى حزب مصر الاشتراكي ـ ومنبر اليمين يسمى حزب الأحرار الاشتراكيين ـ وتكون حزب العمل الاشتراكي. أما منبر اليسار فلم يحتج إلى أن يقرن كلمة الاشتراكية باسمه فأصبح اسمه هو حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي. ونص الدستور القائم حتى الآن بأن النظام في مصر نظام اشتراكي. وشيئا فشيئا أخذ التخلي عن الاشتراكي يتم لا فعلا فقط بل وقولا أيضا. ولم يبق من ذلك إلا المدعي الاشتراكي الذي لا علاقة له بالاشتراكية.

ومما له دلالته أيضا عندما أنشئ الحزب الوطني الديمقراطي (حزب السلطة) انتقل إليه كل أعضاء حزب مصر الاشتراكي (تقريبا).

وكان الحزبان الوحيدان اللذان وقفا ضد الردة واستمرا يدافعان عن الاشتراكية كهدف والدفاع عن منجزات جمال عبد الناصر وتطويرها هما الحزب الشيوعي المصري وحزب التجمع.

وناضل هذان الحزبان ضد التحول للتبعية لأمريكا والخضوع للمخططات الأمريكية. فوقفا وحدهما في البداية ضد اتفاقية كامب ديڤيد ومعاهدة الصلح مع إسرائيل ثم انضم إليهما بعد ذلك حزب العمل والأحرار والإخوان المسلمون وغيرها من القوى.

وفي بداية السبعينيات دعم أنور السادات الإخوان المسلمين والجماعات الدينية ليحارب بها اليسار الذي كان له تحرك ملحوظ في الجامعة حيث تكونت اللجان الوطنية. وقامت الإضرابات والمظاهرات والاعتصامات ضد الموقف المتخاذل من السادات لبدء معركة تحرير سيناء. فغذى الاخوان المسلمين بالمال والسلاح لمحاربة اليسار. ثم تحولت هذه الجماعات نفسها ضد السادات بعد ذلك.

موقعي من هذه الأحداث:

سبق أن ذكرت أنني لم أشارك عام ١٩٦٧ في المحاولات الأولى لإعادة بناء التنظيم الشيوعي بعد اللقاءات التي سبق الحديث عنها وقدم فيها زكي مراد تقريرا عن إعادة بناء الحزب. وبعد ذلك استمرت الاتصالات بطريقة تتسم بالحذر الشديد. أما أنا فكنت أعمل في دار يوليو ثم دار الثقافة الجديدة. وكنت ممن رفع العزل السياسي عنهم مثل باقي زملائنا. وأصبحت عضوا في الاتحاد الاشتراكي في وكالة أنباء الشرق الأوسط ورشحت نفسي لانتخابات الاتحاد الاشتراكي في الوكالة وساندني البعض ولكني لم أوفق. وأصدرنا من الدار عددا من المطبوعات السياسية لتحديد موقفنا السياسي مثل «٢١ أكتوبر ثورة الشعب السوداني» تأييدا لثورة السودان وقد صدر الكتاب بتوقيع مجموعة يتصدرها أحمد فؤاد وأحمد حمروش وزكي مراد ومحمد خليل وقاسم وأنا. ثم أصدرنا كتابا بعنوان «الشعب والقائد» لمساندة جمال عبد الناصر في الاستفتاء على رئاسته وأيدناه في هذا الاستفتاء. وأصدر ت مع زكي مراد كتابا باسم «المسألة التشيكوسلوفاكية ـ وجهة نظر عربية» وذلك في عام ١٩٦٨ في فترة ما يسمى بربيع براغ ـ وقد أيدنا تدخل الاتحاد السوفيتي مع دول حلف وارسو.

في أوائل السبعينيات عرفت بالوحدة بين الحلقات الثلاثة. وقالوا لي أن ميشيل كامل هو مسئول العمل في الخارج وكان قد استقر في باريس. لم أرحب بذلك. ولكنني كونت مجموعة في موسكو من بعض المبعوثين، وكانت لي علاقة بأحد المبعوثين في لندن كنت ألتقي معه عند زياراتي للندن. وكنت أذهب إلى هناك من وقت لآخر للقاء أخي أحمد الذي كان يقيم هناك. وكان المبعوثون الذين كنت ألتقي بهم في موسكو يقومون بدور بارز في اتحاد الطلبة، وعندما عادوا إلى مصر أصبح كثير منهم شخصيات بارزة في المجال العلمى وفي الجامعات وتلقى آراؤهم ومقالاتهم في الصحف المختلفة تقديرا واحتراما. وكنت على علاقة وثيقة بالسفارة المصرية وبالسفراء المتعاقبين بدءا بالدكتور مراد غالب إلى حافظ إسماعيل. وكانوا جميعا مؤمنين بضرورة تدعيم العلاقات المصرية السوفيتية حتى في الفترة التي تدهورت فيها تلك العلاقات. وكان منزلي في شارع جوركي محطا للوفود المختلفة

(مثل حركة السلام والتضامن الآسيوي الأفريقي وغيرهما). وقد سمح لي وضعي كمراسل لمؤسسة أخبار اليوم في إقامة علاقات واسعة سواء بالمنظمات السوفيتية أو السفارة أو الوفود المختلفة التي كانت تصل من مصر في مختلف المجالات. وكنت على علاقة وثيقة بالمركز الثقافي المصري ورئيسه الدكتور أسامة الخولي وبعده الدكتور صبحي عبد الحكيم. وكانت لي علاقة مع عدد من الصحفيين والكتاب السوفييت مثل يفجيني بريماكوف وإيجور بيلابيف وغيرهما وبمعهد الاستشراق ومعهد أفريقيا. وكانت كتاباتي لأخبار اليوم تعكس دائما مواقفي وتوجهاتي. حتى في وقت تدهور العلاقات المصرية السوفيتية أثناء حكم السادات.

كانت صلتي بالحزب في هذا الوقت لا تتم إلا عندما يزور أحد المسئولين في القيادة لموسكو فأعرف منه الأخبار. وعندما عدت إلى القاهرة اتصلت بزملائنا. ولاحظت وجود عدد من المثقفين والصحفيين المرموقين يعملون معنا. ولكن علاقتهم بنا انقطعت بعد ذلك لعدم الحرص على الحفاظ على هذه العلاقات.

وفي لقاء مع زكي مراد قلت له أن الحزب يجب أن يولي دار الثقافة الجديدة ومسئوليتي فيها دورا أكبر، وباعتبار مسئوليتي عن هذه الدار كنت أتوقع أن أكون في اللجنة المركزية والمكتب السياسي. فقال لي أنه سعيد لسماع ذلك.

كان زكي مراد يقوم بدور هام في القيادة وفي النشاط الحزبي ولهذا كان مقتله في حادث سيارة في طريق مصر الإسكندرية في ديسمبر ١٩٧٩ خسارة فادحة.

وأثيرت شكوك حول تدبير هذا الحادث.

الجبهة الوطنية الديمقراطية:

كان خط الجبهة الوطنية الديمقراطية من أبرز خطوط الحزب الشيوعي المصري في ذلك الوقت، وكان العمل الجبهوي دائما وفي تاريخ الحركة الشيوعية المصرية وعلى مدى تاريخها من أهم مميزات التيار الثوري فيها. وتميز دائما بالعمل للوحدة بين مختلف التنظيمات والحلقات الشيوعية، ومن أجل وحدة كل قوى اليسار، ووحدة كل القوى الوطنية والديمقراطية.

ولكي تتحقق هذه الجبهة كان من الضروري وجود خط واضح تلتقي حوله هذه القوى الوطنية والديمقراطية. ومن أهم القضايا التي كانت تتطلب التحالفات والعمل المشترك الموقف من الاستعمار والامبريالية، وكان هذا الموقف قد تحدد على نطاق الحركة الوطنية المصرية في نضالها في البداية ضد الاستعمار البريطاني حتى تحررت الأراضي المصرية بشكل كامل. وسارت مصر في عهد عبد الناصر على خط وطني يقوم على رفض حلول الاستعمار الأمريكي محل الاستعمار البريطاني والعمل على تحقيق الاستقلال الاقتصادي بتمصير الشركات البريطانية والفرنسية ثم قرارات التأميم عام ١٩٦١ التي بدونها لم يكن ممكنا مواصلة الخط الوطني ورفض الضغوط الأمريكية للانضواء في إطار المخططات الإمبريالية الأمريكية لتحقيق انضواء المنطقة العربية والشرق الأوسط تحت العباءة الأمريكية والاستعمارية وتوجيهها ضد الاتحاد السوفيتي. وكسرت مصر احتكار السلاح والمؤامرات الأمريكية لمنع بناء السد العالي وتصنيع مصر. وكان النضال ضد العدوان الإسرائيلي واستخدام إسرائيل كقاعدة للاستعمار في الشرق الأوسط لتنفيذ مخططاته يشغل الشعوب العربية عن تحقيق تنميتها وإهدار مواردها.

كان نضال الحزب الشيوعي المصري ضد خط الردة الذي سار عليه أنور السادات والذي ربط سياسة مصر بالمخططات الأمريكية. والتي كانت تهدف إلى عزل مصر عن باقي الشعوب العربية وعن حركات التحرر الوطني في العالم. سميت اتفاقية كامب ديڤيد ومعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل مبادرات سلام. وذلك في الوقت الذي كان يجري فيه الإعداد لمؤتمر دولي يعقد في چنيف يشترك فيه الاتحاد السوفيتي إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية والذي كان من المفروض أن يتم فيه التفاوض مع إسرائيل تحت رقابة دولية تمارس الضغط على إسرائيل.

أما كامب ديڤيد فقد أدت إلى عزل مصر عن شقيقاتها العربيات. وأصبحت المشاركة الدولية الوحيدة هي مشاركة أمريكا ربيبة إسرائيل وحاميتها.

وقد أدت كامب ديڤيد إلى إضعاف الموقف العربي فتبعها ضرب المفاعل النووي العراقي ثم العدوان على لبنان واحتلال جنوب لبنان وغزو العراق للكويت

التي أدت للتواجد الأمريكي المكثف في الخليج، وزيادة الانقسام بين العرب ثم انهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي، وزيادة التشدد الإسرائيلي، وبدء المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية تحت المظلة الأمريكية وفي إطار المصالح الأمريكية.

وكان الحزب الشيوعي المصري واضحا في وقوفه ضد هذا المخطط. ولهذا فإنه عندما عارض كامب ديڤيد والمعاهدة المصرية الإسرائيلية لم يكن ينطلق من موقف معادٍ للسلام فنضال الشيوعيين المصريين من أجل السلام وتاريخ هذا النضال معروف، وكانت القوى الرجعية تستخدم هذا النضال لتشويه الشيوعيين واتهامهم بالصهيونية. لأنهم كانوا يناضلون من أجل السلام العادل لا السلام الأمريكي الذي يتم في إطار الأهداف والمخططات الأمريكية ويخدم مصالحها.

ويعبر عن ذلك خطاب زكي مراد في التجمع بعد توقيع المعاهدة الذي قال فيه أنه قد تحددت الخنادق. ودعا كل القوى الوطنية إلى الوحدة ضد مخطط الخيانة.

واتخذ حزب التجمع موقفه ضد كامب ديڤيد وتبعه بعد ذلك حزب العمل وسارت بعده كل أحزاب المعارضة في هذا الطريق والتقت جميعها ضد المخطط الأمريكي الساداتي وسارت على نفس الدرب نقابات وطنية وبعض اللجان النقابية والعمالية.

وكان السادات يعلن وقتها أنه يحارب الشيوعية داخليا وعالميا، وأعلن بلا خجل أنه يقف مع أمريكا.

ونذكر وقتها حديثه عن المخططات الشيوعية مثل افتعال قضية «التفاحة» وحديثه عن أن الشيوعيين هم الذين أحرقوا الأوبرا. وعن الإضرابات العمالية التي دبرها ١١ شيوعيا .. إلخ.

ولإدراك السادات أن الشيوعيين هم المبادرون في الوقوف ضد مخطط الردة. فكانت حملات الاعتقالات التي بدأت عام ١٩٧٥ بعد إضراب عمال حلوان ثم اعتقالات ١٩٧٧ بعد الانتفاضة الشعبية في ١٨، ١٩ يناير من هذا العام ثم حملة

اعتقالات ۱۹۷۹ بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل. ثم تصديه لبشائر الجبهة الوطنية الديمقراطية التي تمثلت في إجماع كل القوى والأحزاب السياسية ضد كامب ديڤيد والمعاهدة المصرية الإسرائيلية، فبدأ في يوليو بالحملة ضد الشيوعية التى تبعها في سبتمبر ۱۹۸۱ باعتقال رموز الحركة الوطنية في حملته الشهيرة التي كانت إيذانا بنهايته. وقد جمعت هذه الحملة مختلف قوى المعارضة من شيوعيين إلى إخوان مسلمين. ومن الشخصيات التي جمعتها هذه الاعتقالات محمد حسنين هيكل وفؤاد سراج الدين وعصمت سيف الدولة وغيرهم.

ومع نشر قانون العيب تشكلت جبهة معارضة شعبية واسعة لهذا القانون، شملت أحزاب المعارضة، واتسعت لتشمل قوى أخرى منظمة وغير منظمة مثل قضاة النقض ومجلس الدولة ونادي القضاة ومجلس إدارة النيابة الإدارية وهيئات التدريس بكليات حقوق الجامعات المصرية ونوادي هيئات التدريس بالجامعة ومؤتمر علماء المساجد بالإسكندرية، ثم شمل العمل الجبهوي بعد ذلك عددا كبيرا من الشخصيات المصرية البارزة (رؤساء وزراء سابقين وأعضاء مجلس الشعب سابقين وحاليين ومحامين وصحفيين وكتاب ورجال سياسة) أحدث موقف هذه الشخصيات دويا هائلا داخل مصر وخارجها.

وفي الأسبوع الأخير من مارس ۱۹۸۰ بعد مرور عام على توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية وكرد فعل إيجابي لكل النضالات والأعمال والأشكال الجبهوية في داخل البلاد تشكلت الجبهة الوطنية في الخارج. وضمت الحزب الشيوعي المصري والتيارين الناصري والديني وبعض المستقلين أبرزهم الفريق سعد الدين الشاذلي.

***

(٩)

١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧

الهبة الشعبية في ١٨ و١٩ يناير هي رد فعل لنتائج وثمار سياسة الردة التي عبر عنها أوضح تعبير القانون الصادر في ١٩٧٤ والذي يفتح الباب على مصراعيه أمام القوى في الداخل والخارج للكسب والتربح ولو على حساب الغالبية الكادحة من الشعب المصري. ومن بين نتائج هذه السياسة تنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي التي أدت إلى رفع أسعار الحاجيات الأساسية ومن بينها الخبز ورفع الدعم المقرر لصالح الاحتياجات الأساسية للجماهير العاملة.

في هذا اليوم انطلقت المظاهرات في كل المدن في وقت واحد تردد نفس الشعارات وترفع نفس المطالب ـ ويفرض حظر التجول وتنزل القوات المسلحة إلى الشارع ويسقط خلال يومين طبقا لبيانات الحكومة ـ ٧٩ قتيلا و٢١٤ جريحا.

كيف بدأت الأحداث؟ يقول تقرير اللواء أحمد رشدي مدير أمن القاهرة والمرفوع للسيد المستشار إبراهيم القليوبي (النائب العام) بتاريخ أول فبراير ١٩٧٧ .

«بدأت أحداث الشغب بمدينة القاهرة صباح يوم الثلاثاء ١٨ يناير ١٩٧٧ في حوالي الساعة ٨,٣٠ صباحا، بخروج عمال شركة مصر/ حلوان للغزل والنسيج بتحريض العاملين بالشركة، في مظاهرات أخذت تطوف بمنطقة حلوان مرددة هتافات عدائية ضد سياسة الحكومة وقرارات رفع الأسعار والقيادة السياسية. ونجح المتظاهرون في إخراج بعض عمال المصانع الأخرى الكائنة بالمنطقة..»

وتضيف جريدة الأهرام الحكومية «وتصدت لهم قوات الأمن المركزي عند طرة حيث أوقفتها وتوقفت وسائل المواصلات بين حلوان والقاهرة، بسبب قطع الحجارة الضخمة التي تناثرت على الطريق».

(٢)

مكتب يوليو

في الواحات كان قد جرى حديث بيني وبين رفيقنا زكي مراد حول العمل بعد الإفراج. واقترح عليّ أن أنشئ مكتبا للترجمة والنشر مثل ذلك المكتب الذي كان قد أنشأه الشهيد شهدي عطية قبل اعتقاله. وقد أعجبتني الفكرة. وبدأت بعد خروجي أُعد لهذا المشروع.

كان أول خاطر فكرت فيه هو ترجمة الأعمال الأساسية في الماركسية اللينينية (أعمال ماركس وإنجلز ولينين) إلى اللغة العربية. فقد كانت التراجم قليلة. فضلا عن أن المترجم منها عن طريق دار التقدم ترجمته سيئة للغاية. وقد احتكر أحد اللبنانيين هذه التراجم وبرع مع المراجعين الروس في إخراج هذه الكتب السيئة الترجمة.

ولكن قبل كل شيء يجب إنشاء كيان قانوني أتحرك مس خلاله. فمثلا لابد من عمل سجل تجاري.

قمت باستخراج هذا السجل لمنشأة أسميتها «مكتب يوليو للترجمة والنشر والتوزيع»، واسم «يوليو» كان اقتراح الاسم من الصديق كمال القلش. وذلك لربط اسم المنشأة بثورة يوليو. وكان رأس مالها ١٠٠ جنيه وأعطيت عنوان المقر بحجرة مكتبي في المنزل الذي كنت أقطن فيه (١٢ أ شارع إسماعيل أباظة). وجاء مندوبان من الغرفة التجارية وعاينا المكان. واستخرجت سجلا تجاريا.

كنت أتحرك في البداية مع الصديق فؤاد عبد الحليم. قمت بترجمة أحد المؤلفات لشارل بتلهايم باسم «الاقتصاد السوفيتي» وسلمت الترجمة إلى أحمد

ويواصل مدير أمن القاهرة وصفه للأحداث في تقريره للنائب العام فيقول:

«تم عزل منطقة حلوان عن باقي أنحاء المدينة ولكن أمكن لبعض المتظاهرين التسلل إلى وسط المدينة. وفي حوالي الساعة ١,٣٠ بدأت مظاهرة من كلية الهندسة جامعة عين شمس قوامها حوالي ٣٠٠ طالب من الدارسين بتلك الجامعة وأخذت مسارها من شارع الجيش متجهة إلى مجلس الشعب. وانضم إليهم عدد من العمال الذين تمكنوا من التسلل من منطقة حلوان. وبلغ عدد المتظاهرين أمام مجلس الشعب في الساعة ٤,٣٠ مساء، حوالي ٢٠٠ يرددون الهتافات العدائية».

ويضيف الأهرام «حاولت قوات الأمن المركزي تفريقهم فرفضوا، فاستخدمت القنابل المسيلة للدموع، إلا أن المتظاهرين عادوا للتجمع في ميدان التحرير ومنه إلى شارع سليمان حيث أحدثوا تلفيات بواجهات بعض المحال التجارية.

واتجهت مظاهرة أخرى إلى ميدان العتبة. وجرت محاولة إشعال النار في مبنى قسم الشرطة بالموسكي، وقسم السيدة زينب والدرب الأحمر، ومحاولة اقتحام مديرية أمن القاهرة بباب الخلق. وقذف قسم الساحل بشبرا بالحجارة وأطلقت النار».

وتقول روز اليوسف «في مجلس الشعب كان الدكتور علي السيد وكيل المجلس موجودا عندما وصلت مظاهرة ضخمة من الطلبة. طلب مقابلة وفد منها ومناقشته. اختار الطلبة عشرين ممثلا لهم. سمح بدخولهم وبينما هم في الداخل حدث اشتباك بين المتظاهرين وقوات الأمن المركزي..

وفي ميداني عرابي وطلعت حرب رفع المتظاهرون علم مصر. وناقشوا رجال الأمن المركزي حول الأسعار، لكسبهم إلى صف المظاهرة.

وفيما يلي أمثلة من هتافات المتظاهرين المعادية للحكومة:

- مش كفاية لبسنا الخيش
جايين ياخدوا رغيف العيش

- يا حكومة الوسط وهز الوسط
كيلو اللحمة بقى بالقسط

- يا حرامية الانفتاح
الشعب جعان .. مش مرتاح

ـ يشربوا ويسكي وياكلو فراخ
والشعب من الجوع أهو داخ
ـ الصهيوني فوق ترابي
والمباحث على بابي
ـ يا أمريكا لمي فلوسك
بكره الشعب العربي يدوسك
ـ احنا الطلبة مع العمال
ضد تحالف رأس المال
ـ احنا الشعب مع العمال
ضد حكومة الاستغلال
ـ عبد الناصر ياما قال
خلوا بالكو من العمال
ـ بالطول بالعرض
حنجيب ممدوح الأرض
ـ سيد مرعي .. ده يبقى مين
يبقى حرامي الفلاحين
ـ لم كلابك يا ممدوح
دم اخواننا .. مش حيروح
ـ يا أهالينا .. يا أهالينا
آدي مطالبنا .. وآدي أمانينا
أول مطلب يا شباب
حق تعدد الأحزاب
تاني مطلب يا جماهير
حق النشر والتعبير
تالت مطلب يا أحرار
ربط الأجر بالأسعار
ـ يا حاكمنا من عابدين

باسم الحق وباسم الدين
فين الحق وفين الدين؟
- هو بيلبس آخر موضة
واحنا بنسكن عشرة في أوضة
- يا حاكمنا بالمباحث
كل الشعب بظلمك حاسس
- قولوا للنايم في عابدين
العمال بيباتو جعانين

ظلت المظاهرات حتى مساء ١٨ يناير سلمية. ولكن فجأة وفي حوالي السابعة مساء وبعد الصدام المتكرر مع قوات الأمن المركزي، اتجهت الحوادث في بعض المواقع إلى العنف والتخريب.

وفي الإسكندرية وطبقا لبيان النائب العام وبيان وزارة الداخلية، اجتاحت مدينة الإسكندرية من حوالي التاسعة صباح يوم ١٨ يناير مظاهرات بدأت بعمال شركة الترسانة البحرية وانضم إليها عمال الشركات المجاورة وأخذوا يطوفون بشوارع المدينة ثم توجهوا إلى منطقة الكليات الجامعية، حيث انضم إليهم عدد من الطلبة.

وفي صباح ١٩ يناير وبعد قرار حظر التجول أكدت وزارة الداخلية أن الأمور عادت لطبيعتها وأنها وضعت يدها على القوى المحركة لهذه الأحداث .. «وتأكد لأجهزة الأمن أن العناصر الشيوعية التي تعمل في إطار شيوعي منظم، وبعض العناصر من الذين يسمون أنفسهم بالناصريين تصر على تصعيد الموقف وإحداث حالة من الفوضى لتنفيذ مخططها».

وامتدت المظاهرات والأحداث إلى المنصورة وقنا والمنيا وأسوان والسويس وأغلب مدن الجمهورية.

ولم تتوقف المظاهرات ومعارك الشوارع وعمليات التخريب إلا بعد إعلان الحكومة إلغاء قرارات رفع الأسعار. وإعلان حظر التجول ابتداء من الساعة الرابعة. ونزول وحدات من المشاه الميكانيكية وقوات الصاعقة والشرطة العسكرية إلى

الشوارع، واشتباكها في عدد من المواقع مع المظاهرات التي استمرت إلى ساعة متأخرة من الليل.

ويروى أن السادات كان في ذلك الوقت في أسوان وكان في حالة فزع شديد وبدأت تدور في ذهنه مشاريع للهرب من مصر.

موقعي في أحداث ١٨ و١٩ يناير:

كنت في مكتبي بدار الثقافة الجديدة عندما بدأت المظاهرات وزارنا في الدار الدكتور عصمت سيف الدولة زوج أختي وكان في غاية النشوة بسبب هذه المظاهرات وبسبب تطوراتها. وقد بدأت يوم ١٨ يناير وفي ١٩ يناير حدثت تطورات وبدأت عمليات تخريب وأقيمت متاريس في الشوارع. وفي المساء كنت أقود سيارتي «الفولكس» الحمراء، وكان معي بعض الأصدقاء أذكر منهم عادل حسين قمت بتوصيله إلى منزله وكان بالطريق عدد من الصبية يرشقون السيارات بالطوب وعندما رأوا سيارتي رشقوها أيضا.

ومنذ انفصالي عن زوجتي تركت لها الشقة التي كنا نقطن بها في شارع إسماعيل أباظة، وذلك في عام ١٩٧٥ وسكنت بعض الوقت في الدار ثم انتقلت إلى المنيرة ومصر الجديدة ثم عرض علي عصمت سيف الدولة أن أنتقل إلى شقة كان يستأجرها في منيل الروضة ولم يكن يستخدمها. وسكن معي ابني يوسف.

اتهمت السلطات الشيوعيين بأنهم وراء الأحداث. وبدأت اعتقالات بين الشيوعيين والناصريين وفي يوم ٢١ يناير مساء كنت في دار الثقافة الجديدة وكان معي في المكتب عبده جبير الذي كان يعمل وقتها في الدار، وجاء اثنان من رجال المباحث العامة يطلبانني وسألا عبده جبير عن اسمه وطلبا بطاقته فسلمها لهما فمزقها الضابط بفظاظة وقال له أنها بطاقة بالية لا تصلح. وفتشا الدار وأخذا بعض الكتب وآلات الطباعة، وسألاني عن سكني فأفصحت لهما عنه. فطلبا مني أن أقودهما إليه فذهبنا إلى شقة المنيل التي فتشاها ولم يجدا شيئا. وأثناء التفتيش

جاء يوسف ابني وكان يسكن معي. ثم طلبا مني أن أذهب معهما وسلمت إلى سجن الاستئناف. وجدت هناك عددا من المعتقلين ومن مختلف التنظيمات. وكان منهم حسين عبد الرازق وسمير عبد الباقي وكمال خليل وحليم طوسون وغيرهم. ومن الناصريين كان هناك محمد السلماوي وغيره وسكنت في زنزانة مع حسين عبد الرازق وهاني الحسيني.

وكانت المباحث العامة قد قدمت مذكرة إلى النيابة طالبت فيها بالقبض على ١٣٠ شخصا متهمين بالانضمام للحزب الشيوعي المصري و١١ شخصا تتهمهم بالانضمام إلى حزب ٨ يناير و١٢٠ شخصا متهمين بالانضمام إلى حزب العمال الشيوعي المصري و٦١ شخصا متهمين بالانضمام للتيار الثوري.

وأصدر رئيس نيابة أمن الدولة الإذن بالقبض عليهم جميعا. كان من بينهم من المحامين أحمد نبيل الهلالي وزكي مراد وسيد العشري ومحمود توفيق وفاروق ثابت ومن الصحفيين رشدي أبو الحسن ورفعت السعيد ومحمد رجائي الميرغني وميشيل كامل وإبراهيم عبد الحليم وزهدي العدوى وعبد القادر شهيب ومحمود أمين العالم وعبد المنعم القصاص وأنا وأستاذ جامعي هو الدكتور عبد المنعم تليمة والشعراء أحمد فؤاد نجم وزين العابدين فؤاد وحمدي عيد ومحمود الشاذلي ومن القيادات العمالية محمد على عامر وجودة سعيد الديب ونصيف أيوب وحسين أبو الخير وصابر زايد وإبراهيم سلامة وعطية السيد عياد وعدد من القيادات الفلاحية والمهنية. ووقعت مفاجأة غريبة أثناء تنفيذ المباحث لأوامر القبض التي استصدرتها نيابة أمن الدولة تبين أنه من بين المطلوب القبض عليهم في هذه القوائم «المرحوم الدكتور محمود القويسني» الذي توفى قبل الأحداث بأسبوع بينما مباحث أمن الدولة تهاجم منزله في الفجر وتطلب من زوجته الحزينة إيقاظ زوجها حيث إنه مطلوب القبض عليه.

وضمت القائمة أيضا ظريف عبد الله المحامي وهو يعمل في باريس منذ ٩ سنوات في الأمم المتحدة، وأحمد رفاعي ويعمل باليمن منذ ٣ سنوات.

اتهمت مباحث أمن الدولة والنيابة الشيوعيين والناصريين وبعض أعضاء حزب

التجمع بأنهم وراء أحداث ١٨ و١٩ يناير واعتقلت الأسماء التي قدمتها للنيابة ووزعتهم على السجون والمعتقلات بتهمة أثبتت المحاكمة بعد ذلك فسادها وأن المسئول عن الانتفاضة الشعبية التي قامت في ١٨ و١٩ يناير هو النظام الذي رفع أسعار المواد المعيشية الأساسية رغم وسائل الإعلام التي كانت تردد أن لا رفع للأسعار ومراعاة احتياجات الطبقات الشعبية. وقد اعتقل الجميع أو غالبيتهم الساحقة من بيوتهم ومقار عملهم بعد انتهاء الأحداث وبعد فرض منع التجول. وكان ذلك هو نهج السلطة الساداتية في رد فعلها على النتائج التي سببتها السياسة التي سمتها «الانفتاح الاقتصادي». وكان انفتاحا للسرقة ونهب ثروات البلاد وترك الحبل على الغارب للاغتناء غير المقيد على حساب معاناة الجماهير الشعبية. فإذا تحركت أي فئة شعبية للاحتجاج على ذلك اتهم الشيوعيون.

صحيح أن الشيوعيين وقفوا ضد سياسة الردة وضد الممارسات المختلفة التي كان يسير عليها السادات ضد مصالح الجماهير الشعبية، وكانوا يبينون أنها ضد مصالح الشعب والوطن. وقد كان لمواقفهم وتوضيحاتهم أثر في قيام الهبة الشعبية التي قامت. ولكن السبب الأساسي لهذه الهبة هو السياسة المعادية للشعب ومصالحه التي طبقها السادات.

وأنا لم أشترك في المظاهرات التي قامت في ١٨ و١٩ يناير ومع ذلك فقد اعتقلت من بين من اعتقلوا. وكان هذا هو الوضع مع الغالبية الساحقة من المعتقلين.

التقينا في سجن الاستئناف مع المعتقلين ونظمنا أنفسنا واقترحت أن يكون حسين عبد الرازق مسئولا باعتباره عضوا قياديا في التجمع.

ونظمنا حلقات دراسية وطلبوا مني أن ألقي محاضرات عن تاريخ الحركة الشيوعية المصرية. وقمت بإلقاء هذه المحاضرات على حلقات وكان الشباب يلقون أسئلة للاستفسار. وسألوني عن حل الحزب. فقلت لهم أننا لم نسمه حلا ولم نكن ننوي وقف النشاط ولم نوقفه. وقد سميناه إنهاء الوجود التنظيمي المستقل وأننا كنا نهدف إلى الوحدة مع عبد الناصر في تنظيم واحد يقوده. وقلت لهم أن الظروف

وقتها جعلت تنظيمنا «حدتو» والجميع تقريبا في التنظيمات الأخرى يقبلون هذا القرار.

كنت أردد أن نجاح الاستمرار الآن يعتمد على القدامى والجدد، وأن على الجدد أن يستفيدوا من خبرة القدامى، يستفيدوا من إيجابياتهم ويطوروها ويتركوا سلبياتهم، وأنه بدون ذلك فإنهم سيكررون نفس الأخطاء.

سررت أن عرضي لتاريخ الحركة الشيوعية أثار الاهتمام والكثير من الأسئلة.

كنت أواصل في السجن التمارين الرياضية التي أمارسها كل يوم واجتذبت معي بعض الوقت حسين عبد الرازق. وكان حسين عبد الرازق خارج الزنزانة يقضي أغلب الوقت مع محمد سلماوي. وفي الزنزانة كنا نتبادل الأحاديث في مختلف الموضوعات وطلبا مني أن أحكي لهم ذكرياتي. وقرأ لنا حسين رسالة وصلته من زوجته فريدة النقاش وكانت مكتوبة بلغة أدبية رفيعة وقال لي أنه كتب لها أن فكرته عني قد تغيرت في الاتجاه الإيجابي. وحدثنا عن أفكاره بالنسبة لإعادة تنظيم التجمع وطموحه لأن يكون رئيسا لتحرير الأهالي.

طلبت مرة وأنا في سجن الاستئناف إلى نيابة الأموال العامة بناء على دعوى من أخبار اليوم بأنني كنت أتلقى مرتبي لفترة بعد تركي مكان العمل في موسكو. وكانت أخبار اليوم قد أصدرت قرارا بفصلي لترك مكان عملي ورفضت اللجنة الثلاثية القرار وحصلت على قرار بصرف مرتبي المتجمع ولكن قرار اللجنة الثلاثية لم يكن في استطاعته إيقاف قرار الفصل.

١ أمام نيابة الأموال العامة حقق معي أحد وكلاء النيابة الذين كانوا يعملون في نيابة أمن الدولة وكان متعاطفا معي ووجد أن دعوى أخبار اليوم لا تقوم على أسانيد جادة فقرر حفظ التحقيق.

أمضيت في السجن شهرين ولم يدرج اسمي في قرار الاتهام وأفرجت عني النيابة وكان ذلك في مارس ١٩٧٧

جاء في تقرير المباحث المقدم للنيابة أنني عضو في اللجنة المركزية. ولم يكن ذلك صحيحا.

النشاط العملي:

كان نشاطي العملي يتركز أساسا في دار الثقافة الجديدة التي كنت أديرها منذ عودتي من موسكو. وكنت أمضي وقت العمل كله في الدار أو أسافر إلى المعارض الخارجية المختلفة أو للاتصالات بدور النشر والهيئات الخارجية الثقافية في الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية. وكان تعاوننا الأساسي مع المنظمات الثقافية السوفيتية وهي نوفوستي ومجكنيجا وفنشتورجازدات ودار التقدم ورادوجا المتخصصة في الكتب الأدبية ومير المتخصصة في الكتب العلمية.

وفي سبتمبر ١٩٧٧ اشتركت في معرض موسكو الدولي للكتاب ولم يكن البيع مسموحا به في المعرض ولكنه كان يهدف إلى إقامة اتصالات وعلاقات بالمؤسسات السوفيتية وغيرها. وقد اتصلت بقيادة دار نوفوستي للنشر التي كانت تنشر كتبها عن طريق دار التحرير وكانت الطباعة والأغلفة والعناوين تجعل القارئ يعتبرها كتبا للدعاية، رغم أنه كان بينها الكثير من الكتب الجيدة. وقد اقترحت عليهم أن أعقد معهم اتفاقا للترجمة والنشر ويكون لنا حق اختيار الكتب وتغيير العناوين بما يتفق مع ذوق القارئ المصري وأن تصدر باسم دار الثقافة الجديدة. على أن يحاسبونا على التوزيع وتكون لنا نسبة من التوزيع. وافقوا على ذلك ووقعنا عقدا وبدأنا العمل فصدر بمقتضى هذا الاتفاق عدد كبير من المؤلفات الجيدة باللغة العربية في مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والفلسفية والاجتماعية والأدبية والعلمية.

ومن أمثلة ذلك في الاقتصاد:

- الاقتصاد السياسي أسئلة وأجوبة تأليف ليونتيف والذي قام بترجمته الدكتور محمد رشاد الحملاوي وراجعه د. محمد رضا العدل.

ـ الاقتصاد السياسي ومشكلات القارة الأفريقية تأليف يوري بوبوف. وترجمة سعد رحمي.

ـ الاقتصاد السياسي ـ تأليف أبالكين.

ـ معونة أم استعمار جديد. ترجمة صنع الله إبراهيم

ـ النظام الاقتصادي العالمي الجديد. المؤيدون والمعارضون. ترجمة د. شهرت العالم

وصدر من الكتب الفلسفية:

ـ أسس الفلسفة الماركسية ـ أفاناسيف. ترجمة محمد مستجير مصطفى.

ـ الفلسفة الماركسية اللينينية ـ شبتولين.

ـ فلسفة التمرد ـ ادوارد باتالوف. ترجمة سامي الرزاز.

ـ تطور الاشتراكية من الخيال إلى العلم.

ـ علم النفس والاجتماع والتاريخ.

ـ الله. الانسان. الحرية.

ومن الكتب السياسية:

ـ الاستعمار الأمريكي في أفريقيا. ترجمة أحمد فؤاد بلبع.

ـ أسس المعارف السياسية. ترجمة حمدي عبد الجواد

ـ حول الأمم الغنية والفقيرة. ترجمة أحمد القصير

ـ بترول الخليج والقضية العربية ـ الكسي فاسيلييف. ترجمة محمد عطية فوزي.

ـ سقوط الامبراطورية الروسية. ترجمة أسما حليم.

ـ عن الجبهة ضد الفاشية ـ ديمتروف. ترجمة فؤاد عبد الحليم

ـ الفاشية في ظل النجمة السداسية. يفجيني يفسييف.

ـ المشكلات العرقية في أفريقيا الاستوائية ـ لي دوان.

ـ الثورة الفيتنامية. القضايا الجوهرية والمشاكل الرئيسية ـ لي دوان.

ـ السوفييت والصهيونية. ترجمة سعد رحمي ومحمد الجندي.

ـ الأمن الدولي وحقوق الإنسان.

واختارت الدار بالاتفاق مع مؤسسة العلوم الاجتماعية مقالات من مجلة العلوم الاجتماعية وأصدرت منها خمسة كتب.

ومن الأعمال الأخرى:

ـ مارتن لوثر كينج.

ـ سلفادور الليندي.

ـ ناصر ـ تأليف أجارتشييف.

ـ محاضر المجلس العام للأممية الأولى (١٨٦٦ ـ ١٨٦٨).

ـ مصر ونضالها من أجل الاستقلال ـ تأليف سيرانيان.

وقمنا بترجمة عدد من أعمال ماركس وانجلز ولينين مثل:

حرب الفلاحين في ألمانيا وحال الطبقة العاملة في انجلترا ـ وانجلز حياته وأعماله ـ والدولة في الماركسية وغيرها.

وفي النقد الأدبي:

ـ الثورة والفن في القرن العشرين.

ـ السينما والأيديولوچيا وشباك التذاكر. ترجمة أسامة الغزولي.

ـ تولستوي ـ لينين ـ ترجمة أسعد حليم.

ـ مشكلات علم الجمال قضايا وآفاق.

ـ على مشارف القرن الواحد والعشرين ـ الثورة التكنولوچية والأدب. ترجمة فخري لبيب

ـ الإنسان والثقافة.

ومن الأعمال الأدبية:

ـ مولد إنسان. مكسيم جوركي.

ـ قصص مختارة. جنكيز أيتماتوف.